

بيتر بيرك

علم الاجتماع و التاريخ

ترجمة

داوود صالح رحمة



دار عا الفيد

علي مولا

علم الاجتماع
و
التاريخ

Peter Burke

**Sociology
And
History**

بيتر بيرك

علم الاجتماع و التاريخ

ترجمة
داوود صالح رحمة



منشورات دار علماء الدين

- علم الاجتماع والتاريخ.
- تأليف: بيتر بيرك.
- ترجمة: داوود صالح رحمة.
- الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
- عدد النسخ /٦٠٠٠/ نسخة.
- جميع الحقوق محفوظة لدار علاء الدين.
- تمت الطباعة في دار علاء الدين للنشر.
- هيئة التحرير في دار علاء الدين،
- الإدارة والإشراف العام: م. رونا ميخائيليتكو.
- الغلاف: أمل كمال اليقاضي.
- التدقيق اللغوي: رنا نصر الحلاق.
- معالجة النصوص: اسماعيل نصر الحلاق.
- المتابعة الفنية والإخراج: أسامة واشد رحمة.

دار علاء الدين

للنشر والتوزيع والترجمة

سورية، دمشق، ص.ب. ٢٠٥٩٨

هاتف: ٥٦١٧٠٧٦، فاكس: ٥٦١٢٢٤٦

البريد الإلكتروني: ala-addin@mail.sy

مقدمة

هذا الكتاب ذو رأسين يواجه اتجاهين في الحال لأنه مكتوب لكل من علماء الاجتماع والمؤرخين وعنه، ولهذا السبب فقد حاولت أن أخذ القليل على أنه مسلمات. ويجب تحذير القارئ عن قرعة اللإلف المهنية. فمقد تدرية، كمؤرخ وما أزال أمارس ذلك مركزاً على التاريخ الثقافي والاجتماعي لأوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. لقد فكانت محاولة لتكتابة التاريخ الاجتماعي معاً فادسي إني تورط في علم الاجتماع وكذلك الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وهي فرع من المعرفة تلعب دوراً متزايد الأهمية في هذا الكتاب أكثر مما يوحي العنوان. إنني مدين جداً لعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة سوسكس وفي غيرها لأنهم ساعدوني في فهم شيء ما عن ما يفعلونه وماذا يفعلونه وكذلك أنا مدين لزمالاتي المؤرخين الذين تحركوا في نفس الاتجاه لأسباب مشابهة وخاصة آسا بريجز و آلان ماكفارلين و رفايل سامويل و كيث توماس. كذلك أود أن أشكر جون بانرز و توم بوتومور و ستيفان كوني و كيث هويكنز للملاحظاتهم على المسودة والكتاب مكرس لعالم الاجتماع الذي تعلمت منه الكثير.

الباب الأول

علماء الاجتماع والمؤرخون

حوار الطرشان

ليس علماء الاجتماع والمؤرخون دوماً أفضل المتعاشين مع بعضهم، لكنهم بالفعل منقضون متعاشيون، بمعنى أن كلا فرعي المعرفة مع الأنثروبولوجيا الاجتماعية تهتم جميعها بالمجتمعات ككل وبالمجال الكامل للتصرف البشري. ويمكن تعريف علم الاجتماع على أنه دراسة المجتمع البشري مع التأكيد على التعميم حول تركيبته. ويمكن تعريف التاريخ على أنه دراسة المجتمعات البشرية مع التأكيد على الفروقات بينها وعلى التغيرات التي حصلت في كل منها مع الزمن. والمنهجان كما يتضح مكملان لبعضهما بعضاً. فالتغيير يتم بناؤه والبنى تتغير. وبمقارنة مجتمع ما مع المجتمعات الأخرى نستطيع أن نكتشف المجالات التي يتفرد بها هذا المجتمع. وكل من هذين العلمين يمكن أن يساعد الآخر في التحرر من نوع من ضيق الأفق في التفكير. فالمؤرخون يخاطرون بضيق الأفق بأكثر من المعنى الحرفي. وكونهم متخصصون في منطقة أو فترة ما، فإنهم قد يعتبرون «أبرشيتهم» كمنطقة فريدة من نوعها، وليس اتحاداً فريداً للعناصر التي لكل منها مثل في مكان ما. ويعاني علماء الاجتماع من ضيق الأفق بأكثر من المعنى المجازي، ضيق أفق في الزمن، أكثر منه في المكان، عندما يعممون ما يخص مجتمعاً ما على أساس الخبرة المعاصرة وحدها، أو عندما يناقشون التغيير الاجتماعي على مدى ثلاثين عاماً دون النظر إلى العمليات طويلة المدى أيضاً.

يرى كل من علماء الاجتماع والمؤرخون ذرة الغبار في عين أحدهما الآخر. وللأسف، فإن كل فريق ينحو إلى ملاحظة الآخر بنوع من التكرار الجاف. وفي

بريطانيا، على الأقل، ما يزال العديد من المؤرخين يعتبرون علماء الاجتماع أناساً يقررون ما هو واضح بمصطلحات بربرية ومجردة، وأنهم يقتفون إلى الإحساس بالمكان أو الزمان وأنهم يحشرون الأضداد في فئات صارمة، وهمي يقطعوا ذلك كله. فإنهم يعتقدون أن هذه الأنشطة هي أنشطة علمية، ويدورهم، فإن علماء الاجتماع يرون في المؤرخين هواءً وحامياً حقائق قصيري النظر دون طريقة، وأن غموض بياناتهم يتوافق فقط مع عدم قدرتهم على تحليلها باختصار. وعلى الرغم من وجود بعض المتكلمين بلفتين والدين غالباً ما سذكروا عملهم، إلا أن علماء الاجتماع والمؤرخين لا يزالون لا يتكلمون نفس اللغة. وحوارهم كما قال المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل هو عادة «حوار الصرستان».

قد يكون من المفيد أن ننظر إلى المؤرخين وعلماء الاجتماع من وجهة نظر علم الاجتماع كي لا نراهم كمهنتين مختلفتين فحسب، وإنما كأحاسيس مميزة بلغاتهم وقيمتهم وأساليبهم في التفكير معززين بطرائقهم الخاصة بالتدريب أو التعاين الاجتماعي. تعلم علماء الاجتماع الرجوع إلى جداول الأرقام بينما يتجاوزها المؤرخون ويعطون عن النتائج بالكلمات. يتعلم علماء الاجتماع ملاحظة القواعد وغالباً ما يغفلون الاستثناءات، بينما يتدرب المؤرخون على العناية بالتفصيل وغالباً ما يفشلون في رؤية الأنماط العامة. نفس المقارنة قد تمت بين قبيلة المؤرخين وقبيلة علماء الأجناس «الأنثروبولوجيين». (كسون ١٩٦٢ - تريكسون - ١٩٧٠ - ديننغ ١٩٧١-٢).

من وجهة نظر تاريخية، يتضح أن كلا الفريقين متهمان بالمفارقة التاريخية، ويبدو أن علماء الاجتماع يفكسون بالتاريخ على أنه ما يزال في مرحلة رانكه القصصية دون تحليل. ويبدو أن المؤرخين يعتقدون أن علم الاجتماع ما يزال في مرحلة «كرومته» ذات التعميم الكبير دون بحث تجريبي. لقد تغير كلا الموضوعين تغيراً كبيراً منذ منتصف القرن التاسع عشر. كيف وماذا تطور الأساسان؟ السؤال تاريخي، وفي القسم التالي، سأحاول أن أعطيه جواباً تاريخياً، وسيكون رداً مؤقتاً، ما دام علم الاجتماع ثم يكتب تاريخه (من أجل القسم الإنجليزي من القصة. انظر بورو - ١٩٦٩ - كوليني ١٩٦٦).

التمييز بين

التاريخ وعلم الاجتماع

لم يكن هناك جدل في القرن الثامن عشر بين علماء الاجتماع ومؤرخين لسبب بسيط وواضح وهو أن علم الاجتماع لم يكن قد وجد كعلم منفصل. و مونتسكيو و آدم فيرغسون و جون ميلار محسوبون منذ ذلك الوقت على أنهم علماء اجتماع وهم بالفعل يوصفون أحياناً على أنهم «الآباء المؤسسون لعلم الاجتماع». هذا القول مضلل، عندما يطبق على ماركس و دوركهايم أو ويبر لأنه يعطي الانطباع بأن هؤلاء الرجال قد شرعوا في تأسيس موضوع جديد، وهم لم يعبروا أبداً عن هذه النية.

قد يكون في الأمر قليل من التضليل إذا وصفنا مونتسكيو و فيرغسون و ميلار بواقعي النظرية الاجتماعية، لأن روح التواضع - ١٧٤٨ - ومقالة في المجتمع المدني ١٧٦٧ - وملاحظات على التمييز بين المكائات السامية - (١٧٧١). كلها كتب مقارنة وتحليلية، ولا تهتم كثيراً بالنظرية السياسية كما تهتم بالنظرية الاجتماعية، وفلسفة المجتمع كما دعاها ميلار. ومع ذلك فإن الشرح يمكن أن يعتبر هؤلاء الثلاثة على قدر متساو: على أنهم تحليليون، أو يستعمل مصطلح القرن الثامن عشر فيقول «مؤرخون فلاسفة». وجميعهم انجذبوا إلى التاريخ من أجل إيضاحاتهم؛ والثلاثة كتبوا دراسات تاريخية. ف مونتسكيو كتب عن عظمة والهيبار روما، وكتب فيرغسون عن تقدم

وانتهاء الجمهورية الرومانية ، وكتب ميلار عن ائلاقة بين الحكومة
والاجتمع من زمن الأنجلو - ساكسون إلى عهد الملكة إليزابيث الأولى. وفي
حياتهم كان عدد من الكتاب يدبرون فهورهم لمسباسة والحرب وهما مادة
الموضوع التقليدي للتاريخ، وركزوا على القوانين والعمادات (الأخلاق كما
أسموها) وعلى التجارة والفنون. وعلى سبيل المثال فن مقالته عن الأخلاق
ك فولتير (١٧٤٩) عالجت الحياة الاجتماعية في أوروبا عند زمن شارلمان. ومقالة
فولتير تم تكن مستعدة مباشرة إلى مصادر، لكنها كانت تركيبياً جريماً
وأصلباً. وبالمقارنة فإن تاريخ أوسبديروك (١٧٦٨) لـ جوستوس موزر لم يكن
غير تاريخ محلي مكتوب من المستندات الأصلية. ومع ذلك، فإن موزر قرأ
ما كتبه مونتسكيو وتشجع على أن ينسب مؤسسات وستقاليا إلى بيئتها
كعبدال محكر على مساهمة النظرية الاجتماعية في أبحاث اتاريخي. وكتاب
جيسون، الانحطاط والسقوط، ١٧٧٦. كان تاريخاً اجتماعياً وسياسياً
للامبراطورية الرومانية، وهو يدين بالفضل إلى آدم ميرغسون وادم سميث
أيضاً

بعد مئة سنة، كان المنظرون الاجتماعيون ما يزالون قريبين من التاريخ.
فقد ناقش ماركس أمثلة تاريخية مراراً وبالتفصيل في كتابه، رأس المال
وفي كتابات أخرى بينما كتب أنجلس دراسة عن حرب ١٥٢٥ للفلاحين
الألمان. ثم تكن دراسته مستندة إلى بحث مبكر. لكن نفس النقد
لا يمكن أن نطلقه على كتاب توكوفيل، النظام القديم والثورة الفرنسية،
الذي يعتبر بذرة تاريخ مستند إلى الأرشيف ومساهمة مهمة في النظرية
الاجتماعية أيضاً.

ومع أن أوغست كومت كان أقل اهتماماً بدراسة المواقع التاريخية
القاسية من توكوفيل أو ماركس أو أنجلس، إلا أن عمل حياته يمكن أن
يوصف على أنه فلسفة التاريخ، بمعنى أنه حاول تحديد الاتجاهات الرئيسية في
الماضي والتي فسعها إلى ثلاثة عصور هي عصر التدين وعصر المتأقيريقا وعصر
العلم.

كان كيوته يعتقد بأن التاريخ الاجتماعي - أو كما سماه هو، التاريخ من دون أسماء الأشخاص أو حتى من دون أسماء الشعوب أمر لا مفر منه لدراسة ما كان هو تول من أطلق عليه «علم الاجتماع». وقد بين هيربرت سبنسر عملية التطور الاجتماعي منذ تاريخ مصر القديمة واليونان القديمة وروسيا تحت حكم بيتر الكبير، وهكذا. و«النهج المقارن» الذي اتبعه ماركس وكيوته وسبنسر وعدد من معاصريهم كان نهجاً تاريخياً بمعنى أنه وضع كل مجتمع وكل عادة وكل نتاج صناعي في سلسلة زمنية تبدأ بالهجبة وتنتهي بالحضارة (نيسبت ١٩٦٩ - الفصل ٦).

من جهة أخرى، تناول المؤرخون علم الاجتماع بجدية أقل في عاقد ١٨٥٠ عما كان عليه في ١٧٥٠. وأكثر المؤرخين الوقيدين لتلك الفترة كان ليوبولد فون راتكه الذي لم يكن معادياً للتاريخ الاجتماعي، لكن الكتب التي ألفها، وكانت عديدة، ركزت على تدوينة واحتل المجتمع حيزاً صغيراً، في زمنه وتحت تأثيره عاد التاريخ السياسي إلى موقعه المهيمن القديم.

كانت هناك عدة أسباب لتراجع التاريخ الاجتماعي هذا. فالثورة التاريخية المربوطة براتكه كانت تورة في النهج الذي استعمل على محاولة كتابة تاريخ موضوعي وعلمي، على أساس المستندات الرسمية. وقد طور المؤرخون مجموعة من التقنيات المعقدة في تعميم عمداً هذه المستندات. كانوا يعرفون جيداً كيف يتعلمون مادتهم عندما يجدونها. وكان هناك مكان لكل حقيقة، وكانت كل حقيقة في مكانها. في تنابع زمني.

وبالفارسة، فقد بدأ عمل المؤرخين الاجتماعيين غير مهني. «التاريخ الاجتماعي» هو في الحقيقة مصطلح مختصر جداً لما كان في الواقع فئة متخلفة عرفها ج. م تريغليان بكل صراحة على أنها «تاريخ حذف السياسة منه». والفصل الثالث، الشهير حول المجتمع في أواخر القرن السابع عشر في كتاب ماكولي «تاريخ إنجلترا» (١٨٤٨) وصفه ناقد أدبي معاصر، بشموه ولكن ليس من غير عدل، على أنه «كان فضول قديمة، لأن الموضوعات المختلفة - الطرقات والزواج والصحف وما إلى ذلك - تبعت أحداها الأخرى في نظام واضح.

وكشأن بوركارديت «حضارة عصر النهضة في إيطاليا» (١٨٦٠)، الذي تم الاعتراف به فيما بعد على أنه كلاسيكي لم يكن ناجحاً زمن نشره، ربما لأنه كان مقالة انطباعية اعتمدت على المصادر الأدبية ولم تستفد كثيراً من المستندات الرسمية وعندما نشر ج. ر. غرين كتابه «تاريخ قصير للشعب الإنجليزي» (١٨٧٤)، والذي ركز على الحياة اليومية مني حساب المعارك والمعاهدات. فقد قيل بأن أستاذه السابق فريمان علق بأنه لو أن غرين قد ترك كل «المادة الاجتماعية» لكان بإمكانه كتابة تاريخ جيد ل إنجلترا. أما المؤرخ الفرنسي فوستل دو كولايج والذي ركز كتابه «المدينة القديمة» (١٨٦٠)، على تاريخ العائلة في اليونان وروما فقد كان استثنائياً نسبياً لأن زملاءه المحترفين قد شاؤوه بجدية وهم يعتقدون بأن التاريخ هو علم الحقائق الاجتماعية أو هو علم الاجتماع الحقيقي.

باختصار: لقد كان لثورة رانكه التاريخية نتيجة مهمة غير مقصودة. وما دام منهج «الوثائق» قد تم التعامل به على أفضل وجه فيما يخص التاريخ السياسي التقليدي، فإن ثبنيه قد جعل مؤرخي القرن التاسع عشر محدودين، وبمعنى آخر، ذوي طراز قديم في اختيار موضوعهم أكثر من أسلافهم في القرن الثامن عشر. فقد رفضوا التاريخ الاجتماعي لأنه لم يكن «علمياً» بما يكفي.

من جهة أخرى، رفض الكثيرون من المؤرخين علم الاجتماع لأنه كان «علمياً»، أي أنه كان مجرداً ومختزلاً، لا يسمح بتفرد الأشخاص والأحداث. هذا الرفض بدأ واضحاً في عمل بعض الفلاسفة الألمان في أواخر القرن التاسع عشر مثل دلتي و نندلباند. دلتي الذي كان مؤرخاً ثقافياً ممارساً وفيلسوفاً أيضاً، اعتبر علم الاجتماع لدى كومته وسبنسر على أنه زائف علمياً ووضع التمييز «شعير بين العلوم والذي كان: «الشرح من الخارج» (توضيح *erklären*)، والعلوم الإنسانية بما فيها التاريخ الذي يهدف إلى «الفهم من الداخل» (فهم *Verstehen*) (دلتي ١٨٨٢). كذلك فإن نندلباند وضع تمييزاً شهيراً متماوياً بين التاريخ «المثالي» الذي يدرس حالة فردية والعلم الطبيعي الذي يهتم بتوطيد القوانين العامة

(وندلباند ١٨٨٤). والمتحدث الانجليزي الرائد بوجهة النظر هذه هو الفيلسوف والمؤرخ آ. ج. كوثينغود الذي صاغ التمييز بين المؤرخ والعالم في عام ١٩٢٥ على النحو التالي:

عندما يسأل العالم: «لماذا ينقلب ثون ورقة عباد الشمس إلى اللون القرمزي؟» فإنه يعني في أي مناسبات تتحول ورقة عباد الشمس إلى اللون القرمزي؟ وعندما يسأل المؤرخ: «لماذا قام بروتوس بطعن بوليوس قيصر؟» فهو يعني «ماذا كان بروتوس يفكر عندما صنع القيصر؟»

من وجهة النظر هذه من الضروري أن يكون علم الاجتماع علماً زائفاً يدرس الإنسان بطرائق تناسب فقط دراسة الطبيعة: وليس هناك مكان للتاريخ الاجتماعي على خارطة التعلم.

ومع ذلك فإن رد الفعل المعادي للتاريخ الاجتماعي لا يمكن تفسيره بالمصطلحات الفكرية وحدها. فسيطرة التاريخ السياسي في القرن التاسع عشر «بتحديد أكثر» عودته للسيطرة «تطالب بالتحليل باستخدام مصطلحات علم الاجتماع. ولا بد من إبراز نقطتين واضحتين هنا. مع أن المؤرخ يلعب دوراً اجتماعياً بالتاريخ الطويل الذي يعتمد في الماضي إلى هيرودوت إذا لم يكن أسعد، فإن هذا الفرع من المعرفة كان مهتماً حرفياً فقط في القرن التاسع عشر. عندما تأسست معاهد البحث والمجلات المتخصصة والكلية الجامعية. عندما قامت نقابة المؤرخين برمض التاريخ الجامعي كما رفضته نقابة علماء الاجتماع بعد حين لأنه لا يتطابق مع المعايير المهنية الجديدة. والنقطة الثانية أن الحكومات كانت ترى في التاريخ وسيلة لتعزيز الوحدة الوطنية و«كثيرة للمواطنة» أو كما عبر مراقب أقل تأييداً على أنه «دعاية». وعندما تقسمت الدول الجديدة كإيطاليا وإيطاليا وكذلك الدول القديمة كفرنسا وأسبانيا بفعل التقاليد، فإن تدريس التاريخ الوطني في المدارس والجامعات قد أنجز التكامل الاجتماعي. ونوع التاريخ الذي كانت الدول مستعدة للدفع من أجله كان بصورة طبيعية، تاريخ الدولة. وكانت الصلات بين التاريخ والحكومة قوية وخاصة في ألمانيا. (جبلبرت ١٩٦٥-١٩٧٥).

استمر أصحاب النظريات الاجتماعية ، بدورهم ، في دراسة التاريخ . لكن ثم بصرفوا إلا وقتاً قصيراً على المؤرخين . وعلى سبيل المثال ، أشار بجومته باحتقار الى التماسيل غير المهمة والطفولية جداً للحواديت العقيمة التي جمدها تصنيفون العميان بفضول لا عقلاني . (كومته ١٨٦٤ - المحاضرة ٢٢) وصرح هربيرت سبنسر بأن علم الاجتماع وقف أمام التاريخ ، كما يقف عيني ضخمة وهو محاط بأكوام الحجازة ، والطابوق الذي ينتشر حوله ، ومرة أخرى ، فإن الحكم النبيل الذي يمكن للمؤرخين أن يطبقوه هو رواية حياة الأمم من أجل تقديم عود لعلم الاجتماع المقارن . نخذ قطعنا شوطاً طويلاً من التعاون اندي ساد القرن الثامن عشر بين المؤرخين الفلاسفة وفلاسفة المجتمع .

وفي أحسن الأحوال ، فإن المؤرخين كان ينظر إليهم على أنهم جامعو مواد خام لتعلماء الاجتماع . وفي أسوأ الأحوال ، كانوا لا علاقة لهم بالموضوع بصورة كاملة لأنهم لم يكتفوا النوع الصحيح من الطابوق . ولتقتبعين قول سبنسر فإن سيرة حياة الملوك واطفاننا الذين يتعلمون الأقل ، لا تلقي أي ضوء على علم المجتمع . (سبنسر ١٩٠٤ الصفحات ٢٦٠٩).

في بداية القرن العشرين كان المنظور الاجتماعيون الرئيسيون ما يزالون يأخذون التاريخ بكل جدية ، مهما كانت فكرتهم عن المؤرخين . ومثل كومته وسبنسر قبله ، - ذات ، بدأ ان إميل دوركهايم قد طس أن عنن التاريخ كان بالفعل «معرفة واسعة عبثية» ومع ذلك ، فقد اعتقد أيضاً أن الماضي يمكن أن يكون ذا فائدة لعلم الاجتماع ، واقترب من فوستل دو نورمال في كتابه «تقسيم العمل ١٨٩٢ والنماذج الأولية للحياة الدينية ١٩١٢» . أما دوركهايم نفسه فقد كتب تاريخاً للتعليم في فرنسا . وقد جعله سياسة مجلته السنوية علم الاجتماع *Année Sociologique* ، حيث كان ينقد الكتبي عن التاريخ شريطة أن لا تكون مومعة بما أسماه التاريخ «السطحي» للأحداث . ومن المحتمل أنه كان يوافق على المؤرخين الفرنسيين مثل لوسيان فيبفر و عازك

بلوش الذين رفضوا تاريخ الأحداث بعد جيل «بيللا» ١٩٥٩ - مومفنيانو ١٩٧٠،
نوكس ١٩٧٢ - الفصل الثاني)

أما بالنسبة لـ ماركس وبيبر، فإن شغلهم وتوسع معرفته التاريخية كان
يحقق ظاهرة ضخمة، وقد ألقى كتابه عن الشركات التجارية في العمود
الوسطى وعن التاريخ الزراعي لزوماً قبل أن يقوم بدراسته الشهيرة عن أخلاق
البروتستانت وروح الرأسمالية. وقد اعتمد العالم الكلاسيكي الشهير تيودور
موسس وبيبر على أنه خير سلف، وعندما عاد إلى نظرية التنظيم الاجتماعي
والاقتصادي، لم يتخل وبيبر عن دراسته الماضية وقد لجأ إلى التاريخ من أجل
المادة وإلى المؤرخين من أجل المفاهيم مثل «النسبة الميراثية» أو «الكرامة». وهو
مصطلح أخذ من مناقشة الكنيسة التيكرة من المؤرخ الكسبي رودولف
سومر، وأعطاه استعمالاً عاماً وكان من المناسب لو أن علماء الاجتماع اعطاه
ذوي العقول التاريخية فد جاؤوا من الأمة الأكثر تاريخية في أوروبا، وفي
الحقيقة فإن وبيبر بالكاد ظن بنفسه على أنه عالم اجتماع وفي نهاية حياته،
عندما قبل كرسيه حول الموضوع في ميونيخ علق باستخفاف «تقد حدث أنني
الآن عالم اجتماع حسب أوراق تعبتي» (بيندكس ١٩٦٠ - مومسن ١٩٧٤ - روث
١٩٧٦).

ثم يكن دوركهائم و وبيبر وحدهما من بين علماء الاجتماع في ذلك
الوقت باهتمامهما بالتاريخ. وعلى سبيل المثال، فقد تدرب توبيز على أنه
كلاسيكي وحافظ على اهتمامه بالماضي. ومقالة يازيتو حول علم الاجتماع
ناقشت أيضاً الكلاسيكية وروما وسهارة بتفصيل كبير، وأخذ أمثلة من
تاريخ إيطاليا في العصور الوسطى، و أنييون سمول، الذي أصبح رئيس أول
كلية لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية (في شيكاغو عام ١٨٩٢)
كان بشكل واضح بروغموراً في التاريخ، ومثل دوركهائم وسينسر انتقد
سمول مهنة التاريخ؛ لكنه استمر في دراسة الماضي والأنثروبولوجيا كعلم
جديد كانت قريبة من التاريخ في ذلك الوقت. أما السير جيمس فريزر الذي
شغل أول كرسي في الأنثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا (كبروهسور زائر

في ليرفول عام ١٩٠٧ و ١٩٠٨) كان كلاسيكياً سابقاً قلب الفكر البدائي للتاريخ المقارن. وفي الولايات المتحدة ظل فرانز باوس الذي أسس أول كلية جامعية للأنثروبولوجيا (في كلارك عام ١٨٨٨ وكولومبيا في ١٨٩٩) أنه مهتم بالتاريخ الثقافي لتقابل الميادين المختلفة كأساس للتعميم فيما يخص تطور الجنس البشري.

فجأة، وفي نحو عام ١٩٢٠ ترك علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع اللجوء إلى الماضي. فقد اكتشف برونيسلو ماكينوفسكي الذي تدرب في بريطانيا كمعلم أنثروبولوجيا أهمية «العمل الميداني» كما دعاه ونادى به وبكلمات أخرى الملاحظة المشاركة. هذه الملاحظة المشاركة لم تكن جديدة كلية، فقد كان باوس يقوم بزيارات طويلة إلى كوكويتول منذ عام ١٨٨٦، و«مبنى رانكليف براون الاعوام ١٩٠٦ و ١٩٠٨ في جزر اندامان. أما الجديد فهو استمرار ماكينوفسكي على العمل الميداني كطريقة أنثروبولوجية للكمال. وقد قال بأن على «عالم الأنثروبولوجيا أن يهجر منصبه المريح على الكرسي القوي على الشرفة. وأصبح العمل الميداني مرحلة مهمة في تدريب كل عالم أنثروبولوجيا. والطريقة الجديدة؛ مثل تاريخ رانكله كان أكثر علمية، وطريقة أكثر وثوقاً في دراسة المجتمعات انقليه المعاصرة أكثر من التاريخ التطوري الذي سبقها. ومع ذلك، فإنه لا يمكن تطبيقها على الماضي

كذلك بدأ علماء الاجتماع في أخذ الكثير من بياناتهم من المجتمع المعاصر، سواء استعملوا الإحصاءات الرسمية أو قاموا هم أنفسهم بالتصريح والتحصن. وانتشار دور كهايم (١٨٩٧) مثال على أول هذه المناهج، وعمل كلية شيكاغو في العشرينيات يوضح الثانية. وقد قام أفراد كنيه علم الاجتماع في جامعة شيكاغو بدراسة المدينة وخاصة الأحياء الفقيرة فيها دراسة ميدانية كما لو أنهم كانوا علماء أنثروبولوجيا اجتماعيين أما قائدا هذا المشروع روبرت بارك و أرنست بيرغس فقد كانا أيضاً مهتمين فرانز باوس، وسرعان ما قام علماء الاجتماع في أماكن أخرى بتقليد طريقتهم.

كانت هناك عدة أسباب لهذا الانتقال الرئيسي إلى تهذيب الحاضر على حساب الماضي وكان أحد الأسباب عملية. وحيث أن المؤرخين لم يزودوا علماء الاجتماع بالمادة الخام التي احتاجوا لها؛ فقد اضطر علماء الاجتماع لإيجاد ماديهم بأنفسهم.

وكلما كثرت المادة التي جمعوها واندراست التي نشروها أكثر، كلما كان من السهل وضع نظريات على أساس دراساتهم الخاصة؛ ومن الصعب إيجاد الوقت لقراءة ما هو خارج عن مجالهم. لقد بدأ هذا الفرع من المعرفة يصبح مؤسساتياً ومهنيًا. وكلما عظم وعي علماء الاجتماع بأنفسهم، كلما قل اعتمادهم على المادة «الخريبة» سواء كانت إثنوغرافية أو تاريخية.

هذه التغييرات داخل هذا العلم تزامنت مع بعض التطورات الفكرية العامة. وتفسير العادات أو المؤسسات الحكومية عن طريق الماضي، بمعنى التطور الاجتماعي والانتشار الاجتماعي حل محل معلميها تفسير الوظائف الاجتماعية لهذه العادات والمؤسسات في الوقت الحاضر. لقد تم انتقاد التفسيرات التاريخية في البداية، على أنها تأملية، ونبذت فيما بعد على اعتبار أنها غير ذات صلة. لقد وجد دوركهايم بين المنهج الوظيفي والاهتمام بالتاريخ، نكح فيما بعد أسقط الوظائفيون مثل ماتينوفسكي التاريخ أيضاً.

وبالنسبة له فقد كان الماضي مهمًا ومدفونًا، وما يهم فقط هو صورة الماضي لأن هذه الصورة جزء من الحقيقتة النمسية للحاضر. (ماتينوفسكي 1926 - تمصل 3). دعونا للحظة نتقل إلى اللغة الوظيفية فقد يقول المرء بأن الوظيفية تتصاق جيداً مع الأسلوب الجديد في العمل انيداني. أما المنهج الجديد فقد انتشر من الأنثروبولوجيا إلى علم الاجتماع وأصبح مسيطراً عليه في الولايات المتحدة خاصة، ومحاولة جعل علم الاجتماع «علم سلوك» مستعملين المصطلح الأمريكي الأنثي الخاص بالخمسينيات، علماً يعتمد ويقاس كلما كان ذلك ممكناً، (وأحياناً يقرى المرء بالإضافة عندما لا يكون ذلك ملائماً) قد باعدت الشقة بين علم الاجتماع والمؤرخين.

لم تكن هناك ميزة في تخلي علماء الاجتماع عن دراسة التاريخ الكلية. في العشرينيات على سبيل المثال - كانت معرفة مانهائم بعلم الاجتماع معرفة تاريخية في الأسلوب. وفي الثلاثينيات كان روبرت مودتون يحقق في الصلات بين التزمت والعلم في إنجلترا، القرن السابع عشر - وهي دراسة حادة في عرف: ماكس ووبر، بينما كان نوربرت إلياس - تلميذ مانهائم يكتب دراسته العظيمة «عملية التمرد» وهو الكتاب الذي يمسر وضعه على أنه تفسير موسيولوجي لتاريخ أوروبا من العصور الوسطى إلى ما بعدها وفي عام ١٩٢٦ نشر جورج هومانز كتاباً بعنوان «القرى الإنجليزية في القرن الثالث عشر» وكانت جميع هذه الدراسات مهمة - لكن مؤلفيها كانوا يصبحون عكس التيار من السخرية بمكان أن علماء الاجتماع فسدوا الاهتمام بالماضي في الوقت الذي كان المؤرخون فيه يبدؤون بإنتاج شيء ما كالتاريخ الطبيعي للمجتمع الذي دعا إليه سبنسر.

ظهور التاريخ الاجتماعي

في نهاية القرن التاسع عشر كان بعض المؤرخين المحترفين غير سعداء بسيطرة التاريخ السياسي وكان الأكثر تعبيراً عن ذلك كارل لامبرخت الذي انتقد المؤسسة التاريخية الألمانية تماكيداً على التاريخ السياسي وعلى تاريخ الرجال "عظام، ودعا إلى «تاريخ جماعي» يشترط من فروع المعرفة الأخرى فيما يخص المفاهيم، وكانت الفروع الأخرى تضم علم النفس الاجتماعي - وتعدت (أنثي درس دوركهايم ومالينوفسكي على يديه) والجغرافيا البشرية - واتزل وكلاهما زميلان ل لامبرخت في جامعة لايبزيغ. وقد صرح لامبرخت بجرأة مميزة بأن «التاريخ، بدايةً، هو علم نفس اجتماعي».

وقد وضع علم النفس الاجتماعي هذا موضع التطبيق في مجلده المتعدد «تاريخ ألمانيا» (1909-1911). والذي تم تقديمه في ستوية دوركهايم، تُمكن النقد الذي وجه إليه كان ضئيلاً مقارنة بسخرية المؤرخين الألمان المتزامنين بسبب عدم دقة معلوماته (التي كانت كثيرة) وبسبب ماديته واختزائه. وكانت صياغة لامبرخت الصريحة مفتوحة للنقد. ومع ذلك، فإن غلب «جدل لامبرخت» حسبما أطلقوا عليه، يوحي بأن خطيئته الحقيقية هي إثارة التساؤل حول تاريخ رانكه. وكان المؤرخ الإداري أوتو هينتر غير عادي في توجيه انتقادات محددة ل لامبرخت، تُمكنه قبل التاريخ الذي كان يدعو إليه ك «تقدم تجاوز رانكه» على أساس أننا «نريد أن نعرف ليس السلاسل وانذرا فحسب، وتُمكن يجب أن نعرف قاعدة الجيل أيضاً وليس فقط ارتفاع وعمق السطح: بل ككلة انقارة بأكملها» (هينتر 1897)

في نحو عام ١٩٠٠ لم يكن معظم المؤرخين الألمان يفكرون بتجاوز رانكه. وكان ماكس ووبر بعد دراسه عن البروتستانتية والرأسمالية، قادراً على الاقتراب من عمل بعض الزملاء الألمان الذين اهتموا بنفس المشكلات، تمكن مما له دلالة أن أهمهم وزير سوبارت و أرنست ثرويلتش كانوا يشغلان كراسي ليس في التاريخ ولحن في الاقتصاد واللاهوت.

فضل لامبرخت في ألمانيا، لكن الحمفة من اجل اثتاريخ الاجتماعي لقيت نجاحاً باهراً في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وقد شن المؤرخ الأمريكي فريدريك جاكسون هجوماً على سيطرة التاريخ السياسي في تسعينيات القرن الثامن عشر، وكتب بحب اعتبار وتقدير جميع مجالات النشاط الإنساني. ولا يمكن فهم قسم من اتحياد الاجتماعية بمعزل عن اتجاهات الأخرى.

وعمل لامبرخت، كان يبرز مناشراً بحفرافية وانزل اثشربة ومقائنه وأهمية التحد في التاريخ الأمريكي، نثارت جدلاً، لضعفها كانت شرحت دور المؤسسات الأمريكية ككرد على البيئة الحفرافية والاجتماعية خاصة. وفي أمكة أخرى، ناقش ما كان يسمى في التاريخ الأمريكي: الأقاليم، أو المناطق بكلمات أخرى مثل نيو انجلاند والغرب الأوسط مع مصالحها الاقتصادية ومواردها الخاصة (تيرنر ١٨٩٢-١٨٩٣-٤-١٩).

كان جيمس هارفي روبنسون، المعاصر ل تيرنر، مبشراً فصيحاً لما اسماه «التاريخ الجديد» وهو تاريخ يهتم بالاتجاهات الاجتماعية ومنفتح على العلوم الاجتماعية، أما شارلز بيرد: صديق روبنسون. فقد ألهم تيرنر وماركس على كتابة كتابه الشهير المثير للجدل «شرح اقتصادي لنستور الولايات المتحدة» (١٩١٣) حيث ناقش فيه أن: خطأ الانقسام مع أو ضد الدستور كان بين مصالح شخصية ضعفة من جهة، وبين مصالح المدينين الزراعيين الصغار من جهة أخرى. حظي التاريخ الاجتماعي بمكانة جيدة في الولايات المتحدة منذ عشرينيات القرن التاسع عشر وقد أوحى بذلك المجلد المتعدد متاريخ الحياة الأمريكية مؤلفه آرثر شليستجر الابن والذي بدأ نشره في عام ١٩٢٧.

وفي فرنسا، أيضاً، حصلت مواجهات بين المؤرخين وعلماء الاجتماع في بداية القرن، عندما شن عائم الاقتصاد فرانسوا سيمياند هجوماً على ما أسماه «أوثان القبيلة» الثلاثة لدى المؤرخين: وثن السياسة ووثن الفرد ووثن الكرونولوجيا (تقسيم الزمن إلى فترات وتعيين التواريخ الدقيقة للأحداث وترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني) واستنكر وخاصة التزمجيد: التقليدي على تاريخ الأحداث كما أسماه (سيمياند 1902) وقد رد عليه تشارلز سينغنيوبوس الذي صرح بأن «التاريخ هو علم الأشياء الفريدة، وكان ربط التاكيد على العلم ورفض التعميم هو ما يميز مؤرخي هذه الفترة».

ومع ذلك، فإن أفكار سيمياند تلقفها بجديفة بعض الأعضاء الترواد من مؤرخي الجيل التالي الفرنسيين.

في عشرينيات القرن التاسع عشر بدأت حركة نحو «نوع جديد من التاريخ» قادها اثنان من أساتذة جامعة ستراسبورغ هما نوسيان فيبفر ومارك بلوش الذي أسس مجلة لتشجيع نوع التاريخ الذي ينادون به وأسماءها «تحليل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي». ومثل لامبرخت و تيرنر كرد فيبفر و بلوش سيطرة التاريخ السياسي، وأرادا أن يستبدلاه «بتاريخ أوسع وأكثر إنسانية»، تاريخ يشمل جميع النشاطات الإنسانية ويصفون أقل اهتماماً برواية الأحداث مع تحليل للبني، وهو مصطلح أصبح مفضلاً لدى المؤرخين الفرنسيين. وقد أراد فيبفر و بلوش من المؤرخين أن يتعلموا من العلوم الأخرى. و فيبفر مثل لامبرخت كان مهماً بشكل خاص بعلم النفس الاجتماعي والجغرافية البشرية مع أنه كان أقل حسماً. قرأ رانزل، لكنه رفضه من أجل منهج أكثر طواعية هو منهج الجغرافيا في الفرنسي التهبر فيدال دولا بلاش. كان بلوش أكثر اهتماماً بعلم اجتماع دوركهايم وشارك باهتمامه في التضامن الاجتماعي و «التمثيل الجمعي» وبالترامه بالأسلوب المقارن. قتل بلوش على يد الألمان عام 1914 لكن فيبفر بقي حياً أثناء الحرب العالمية الثانية ليتولى قيادة المؤسسة التاريخية الفرنسية ومؤسسة علم الاجتماع أيضاً كرئيس لكلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية.

سلم فييفر مهماته إلى فرناند برودل المؤرخ الذي يعتقد بأن التاريخ وعلم الاجتماع يجب أن يكونا قريبين بشكل خاص لأن ممارسي هذين العلمين يجب أن يجربوا أو يحاولوا تجريب رؤية الخيرة الإنسانية ككل (برودل ١٩٤٥) وكتاب برودل «عالم البحر الأبيض المتوسط» في عهد هيليب الثاني، كان تاريخاً بكلية، يتعامل مع الجغرافيا والمجتمع والسياسة والبنى والأحداث، وكان يجب اعتباره بحق أهم عمل في تاريخ القرن، وارتباطه بعلمية الدراسات العليا التي تأسست عام ١٩٤٨ سمح بحوار بين علماء الاجتماع الفرنسيين وعلماء الأنثروبولوجيا والمؤرخين في وقت كان ذلك صعباً في أماكن أخرى. وقد بدأ أن المؤرخين الفرنسيين على عكس زملائهم الأمريكيين قد تعلموا الكثير الكثير من الجغرافيين أكثر مما تعلموه من علماء الاجتماع (بلايهول ١٩٧٢).

فرنسا والولايات المتحدة هما البلدان اللذان كان ينظر فيهما إلى علم الاجتماع بعينية لفترة طويلة نسبياً وحيث كانت العلاقات بين علم الاجتماع والتاريخ قريبة على وجه الخصوص هذا لا يعني أنه لم يكن يحدث عمل هذا الشيء في أماكن أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن اليابانيين لديهم تقليد مهم نحو علم الاجتماع. وإذا اخترنا ايجيرو هونجو المؤرخ الذي كان ينشر باللغة الإنجليزية، فقد كان منكباً على عمله في علم الاجتماع في توكوجادا اليابان في القرن التاسع عشر. وفي البرازيل كان هناك جيليرتو فراير الذي يمكن وصفه أيضاً كعالم اجتماع ومؤرخ ودراسة فراير «السادة والعبيد» (١٩٣٣) التي اهتمت بالجمع الزراعي لمواطنيه في شمال شرق البلاد أصبحت من الكلاسيكيات. وفي إنجلترا وصل التاريخ الاجتماعي إلى الجامعات مرتبطاً بذيل عباءة التاريخ الاقتصادي وهو غير مقبول تماماً حتى الآن، لكن الدراسة المهمة لـ ج. ل. و برنارد هاموند «عامل القرية» تعود إلى عام ١٩٦١.

وفي كليتيهما المتضمتين اقترب بعض الكلاسيكيين (وخاصة جين هاريسون) من أفكار علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا مثل دوركهايم وفريزر لإعادة شرح تاريخ الثقافة اليونانية

في هذا السرد المختصر لظهور علم الاجتماع تم عن عمد حذف اسم شهير وهو ماركس. وعلى الرغم من اهتمام ماركس بالتاريخ، وسبق أن ناقشنا ذلك، إلا أن الماركسية لم يكن لها تأثير جدي على كتابة التاريخ في الغرب حتى خمسينيات القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من التشابهات الواضحة بين اهتماماته التاريخية واهتماماتهم في التاريخ الكلي والعلاقات بين النسي والأحداث، إلا أنه يبدو أن فيبفر و بلوش أو حتى برودل لم يأخذوا ماركس على محمل الجد عندما كان يكتب دراسته، البحر الأبيض المتوسط، إذ إنه في "نصف الأول من القرن العشرين كان بعض المؤرخين الرواد من الماركسيين ومن ضمنهم هانفدان كرهت الذي نشر كتابه عن ظهور السلاح في النرويج عام ١٩٢٦، وجان رومين الذي ظهر تاريخه الاجتماعي لهولندا عام ١٩٣٤.

التقارب بين

علم الاجتماع والتاريخ

من الواضح أنه عند منتصف القرن العشرين تجمع كم ضخم من معلومات التاريخ الاجتماعي فكان يمكن لعلماء الاجتماع أن يستخدموه لو أرادوا ذلك ومع هذا، فإن علم الاجتماع والتاريخ قد بدأ تقاربهما فقط في خمسينيات القرن العشرين وبشكل أكثر وضوحاً في ستينيات القرن العشرين.

في عام ١٩٥٤، أسس اثنان من علماء الاجتماع الأمريكيين لجنة من أجل «الدراسة الاجتماعية للوثائق التاريخية». وقد فعلا ذلك لأن اهتمامهما بالتاريخ جعلهما «وحيدين متعزلين» بين زملائهم في المهنة. (كانمان و بوسكوف - ١٩٦٤ - المقدمة). لم تطل عزلتهما. فقد أصبح تالكوت بارسون الذي سأل مرة: «من يقرأ ميسر الآن؟» مهتماً بنموذج تطوري من التغيير الاجتماعي. وظهرت اثنان من أشهر الدراسات حول التاريخ كتبهما علماء اجتماع أمريكيين تحت إشرافه كأطروحتين، هما روبرت بيلاء بعنوان «ديانة توكوجاوا - ١٩٥٧» وهي بحث عما يقابل الأخلاق البروتستانتية لدى اليابانيين، ونيل ميسر «التغيير الاجتماعي في الثورة الصناعية - ١٩٥٩» والتي تعاملت مع بنية «عائلة وظروف العمل لعمال النسيج في لانكشاير في بداية القرن التاسع عشر.

بعد أن كان مجرى هزلاً في خمسينيات القرن العشرين، أصبح علم الاجتماع التاريخي جدولاً. وكتاب س. م. ثيسيت «الأمة الجديدة الأولى - ١٩٦٣»

وكتاب «المشتري - ١٩٦٤» ٥ مشارلز نيلي وكتاب بارنفتون مور «الاصول الاجتماعية
للديكتاتورية والديمقراطية» ١٩٦٦، وكتاب عمانويل وولرشتاين «نظام العالم
الجديد» ١٩٧٤ هي ضمن أشهر المساهمات الأمريكية. كذلك تحرك بعض علماء
الأنثروبولوجيا بنفس الاتجاه. ومثال على ذلك كتاب اريك وولف «حروب القلاحين» -
١٩٦٩ وكتاب أنطون بلوك «مافيا القرية الإيطالية» - ١٩٧٤.

هناك أسباب واضحة لهذا التحول إلى التاريخ كالتغيير الاجتماعي المتسارع
فرض نفسه على انتباه علماء الاجتماع.

ثم يكن هناك وقت منذ تبني هذا الاتجاه في عشرينيات 'تسعين العشرين
للعمل من خلال المنهج الوظيفي واكتشاف أوجه القصور فيه كخطر دراسة الحياة
الاجتماعية من الخارج دون الأخذ بالحسبان نوايا الممثلين أو تعريفهم للموقف.
وعلماء الاجتماع الذين شغلوا أنفسهم بوجهة نظر الممثل سواء سموا أنفسهم «علماء
الطوره» أو المتفاعلين الرمزيين» أو غير ذلك، كانوا أقرب من توظيفيين إلى
المؤرخين الذين لم يتوقفوا عن محاولة النظر إلى الماضي بعيون المعاصرين. قد يدفع
المؤرخ للتعلق بأن علماء الاجتماع قد اكتشفوا لأنفسهم أن المؤرخين كانوا يعملون
طوال الوقت، لكن عليه أن يعترف بأن علماء الاجتماع قد أخذوا هذا المنهج إلى
مجالات أبعد.

من جهتهم، كان علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية يتعمقون يوماً بمضاهيم
الناس الذين يدرسونهم، لكن التغييرات الاجتماعية لسريعة في الجيل الماضي قد
جعلتهم، مثل علماء الاجتماع، أكثر اهتماماً بعمليات التغيير غير التزم.

في غضون ذلك، تحول المؤرخون إلى «تاريخ الاجتماع» واهتموا بعلم
الاجتماع. وعلى الرغم من جهود بعض أعضاء النقابة، فإن موجة ظهور التاريخ
الاجتماعي لم يستطع أحد صيدها؛ وهنا أيضاً قد يكون شرح علماء الاجتماع
لا غبار عليه. وكفي يكفيوا أنفسهم مع فترة التغيير الاجتماعي السريع، فقد وجد
بعضهم أن من المفيد إلقاء نظرة أدق على الماضي - الماضي الاجتماعي.

أثار ظهور التاريخ الاجتماعي سؤالاً: «ما هو التاريخ الاجتماعي؟» وهو سؤال
يزداد إلحاحاً. عندما كان التاريخ السياسي مسيطراً، ربما كان كافياً تعريف

التاريخ الاجتماعي على أنه تاريخ خال من سياسة. ومثل هذا التعريف المتخلف ليس مفيداً. ولطالما تم انتقاد هذا التاريخ الاجتماعي المتخلف على أنه موضوع «لافتقاري» يفقد إطار البنية؛ ويكلمات أخرى، دون وسيلة لربط قطع المعلومات المختلفة عن الحياة الاجتماعية في تناهي وجهاتها وضعاً متماسكاً. سردياً أو تحليلياً. كانت هذه هي نقطة النقد المعاصر للتاريخ الاجتماعي لدى ماكوتشي الذي اعتبر «دكان فضول قديمة»، وتعرضت سلسلة تاريخ الحياة الأمريكية «لانتقادات معتدلة أقل قوة» بيركنز (١٩٥٢-١٩٥٤ - هوفستادتر ١٩٦٨). ولهذا تسبب تعالت الصبغات لتعريف التاريخ الاجتماعي بمصطلحات أكثر إيجابية. سواء سمي «تاريخ البنية الاجتماعية» أو «تاريخ المجتمع» أو غير ذلك. (الاسليت ١٩٦٨ - هوبسينوم ١٩٧١).

لقد صغان المؤرخون المهتمون بهذا النوع انحصارهم عن علم الاجتماع يستعبرون المفاهيم والأساليب من علم الاجتماع ومن علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية. وقد تبني بعضهم مفهوم «الوظيفة» بشكل تهكمي، كما يحدث في العلاقات الانضباطية المتبادلة. في الوقت الذي كان علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يفكرون في ترك ذلك والعديد من المؤرخين هذه الأيام يهتمون بالأساليب الكمية التي انتشرت إلى الخارج عن التاريخ الاقتصادي (التاريخ الاقتصادي الجديد). وثانية في وقت توفف فيه علماء الاجتماع عن أخذ فضائل تعدد كامن مسلم به؛ وبعد أن أصبحت موضوعاً لحدل.

ما الذي يجب عمله؟ عند هذه النقطة حين الوقت لي أن أكثف قيمي وانحيزي. انني أعتقد أن التاريخ الاجتماعي مشروع قيم وأسر. يستحق الدراسة الجدية مثل أخوته التاريخ السياسي والتاريخ الاقتصادي لأنه ضروري لفهم الحاضر مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية.

إن القصة التي حاولت أن أرويها عن الانقسام بين التاريخ وعلم الاجتماع هي قصة وما الخصاص الذي حدث في ١٩٦٥ وهو ما ذلك لا يعني أننا نرفض الإنجازات العظيمة جداً لدرسة وأنكبه للمؤرخين السياسيين وللمدرسة ماينوفسكي لعلماء الأنثروبولوجيا الوظيفية وعلماء الاجتماع الأمر ببساطة هو نعت الانتباه إلى حقيقة أن هناك شيئاً يجب دفعه لتحقيق هذه الإنجازات، شيئاً لا يجب الاستمرار في دفعه.

وما يريد أن يراه بعضنا وما نبدأ في رؤيته هو تاريخ اجتماعي أو علم اجتماع تاريخي - إذ أن التمييز يصبح غير ذي صلة - بهتم بكل من الفهم من الداخل وبالشرح من الخارج، يحيط بالعام وبالخاص ويوفق بين حس التركيب الحاد لدى عالم الاجتماع وحس التغيير اليقظ لدى المؤرخ علينا أن نشجع هذا التآلف بين ما كان على الأغلب ضرائق متصارعة ومنفصلة، الأمر، الذي جعلني أكتب هذه المقالة. والفصول القادمة ستحاول أن تحدد بقوة واختصار قدر الإمكان ما يستطيع المؤرخون وعلماء الاجتماع أن يتعلموه من بعضهم بعضاً.

الباب الثاني

البنى الاجتماعية

توطئة

هناك العديد من التعريفات للتاريخ الاجتماعي هي أكثر إيجابية من تعريف التاريخ بعد ترك النسبانية. ويمكن تعريفه على أنه تزيخ العلاقات، تاريخ النية الاجتماعية أو تاريخ الحياة اليومية، وتاريخ الحياة الخاصة وتاريخ التضامن الاجتماعي والصراعات الاجتماعية سواء كانت مترصلة أو كوحيدات تعتمد على بعضها. هذه التعريفات بعيدة جداً عن كونها مترادفة لأن كلاً منها يتوافق مع منهج مختلف بحساسه ومساوئه. لكن من الصعب الأخذ بأي من هذه المناهج دون بعض المعرفة بمفاهيم علم الاجتماع ولغة هذا العلم.

لقد عدنا إلى مشكلة المصطلحات التي يقوم المؤرخون بإتهام علماء الاجتماع بكتابتها والتحدث بها أيضاً. والمثقفون الانجليز ربما يكونون أكثر ميلاً من الآخرين - والفضل في ذلك يعود إلى بقاء تقليد الهايوي الوديع - إلى إتهام بعضهم بعضاً بهذه التخلية. والمصطلح هنا يعني أكثر من المفاهيم الأخرى للإنسان. وإذا افترضنا أن الانحرف عن اللغة العادية له ثمنه لأنه يجعل التواصل مع القارئ العام أكثر صعوبة، وإذا افترضنا أن كل ميل عن اللغة العادية بحاجة إلى تبرير، يتبقى هناك الحد الأدنى من المصطلحات الفنية من علم الاجتماع التي يجب على المؤرخين، وخاصة المؤرخين الاجتماعيين، أن يعترفوا بها في مقدماتهم. بعض هذه المصطلحات ليس له ما يقابله في اللغة العادية - وإذا لم يكن لدينا كلمة لشيء ما - فإنه من المبهل جداً عدم ملاحظتها بالمرّة. والأشياء الأخرى معرفة بتحديد أكثر من مرادفاتها في اللغة العادية وبما يتمكن المرء من التقييم بتمييز أفضل وتحليل أعمق مما تتبحه اللغة العادية.

إن الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو أن أقدم إلى القارئ المحتاجين كتاب عبارات من لغة علم الاجتماع أو مجموعة أدوات مفاهيم أساسية تناسب بعض أكثر التصانيف العامة في التحليل التاريخي. وما دام إثبات قيمة المفهوم يكمن في تطبيقه فإن كل مصطلح سيناقش كما لو أنه امرتهل لدراسة المشكلات التاريخية المنهوبة. وسأخذ الأمثلة من تاريخ أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهناك أسباب عدة لهذا الاختيار. فهي فترة أنتي تم بها تمام الإلمام، وهي الفترة التي كُتبت فيها المؤرخون الفرنسيون ذوو العلاقة بالحواليات، وهي تسيباً مجموعة جيدة التوثيق عن المجتمعات ما قبل الصناعية، وحيث أن مفاهيم علم الاجتماع خرج معظمها إلى الوجود بعد الثورة الصناعية، فإن فحصها في سياق ما قبل صناعي يجب أن يحتبر حدود قابليتها للتطبيق وإظهار التبرؤخ في البنية النظرية إن أمكن. ويكلمات أخرى، فإن المقصود بهذا الفصل هم علماء الاجتماع والمؤرخون على افتراض أن الغريب عنهم هو من يلاحظ تقييدات وتحددات اللغة.

وبالطبع، لا يجب دفع الاستعارة اللغوية بعيداً. فعلم الاجتماع ليس مفردة فقط، أنه مستودع الأدوات المفاهيمية الحيادية النافعة. وهو علم يختلف الممارسون له حول ما يضعونه وكيف يفعلونه. ومن الصعب فعلاً أن تتكبر في اعتبار أن أي منهج في علم الاجتماع تم يضعه علماء الاجتماع بعد وأي مؤرخ يظن أن علماء الاجتماع جميعهم متحدثون غير نافدين للمصطلحات الغامضة عليه إن يقرأ هجوم سي رايت ميلز المشهير على «النظرية الشكلية» و«التجريب شارد الذهن» لبعض زملائه المحترفين (ميلز ١٩٥٩). رأي مؤرخ يعتقد بأن علماء الاجتماع جميعهم فلاسفة وضعيون بمعاطف بيضاء يتعاملون مع موضوعات دستهم كأشياء بدلاً من أناس لهم أفكار ونظريات خاصة بهم، يجدي أن يقرؤوا بعض أعمال علماء الاجتماع التفصيليين أو الفينومينولوجيين أو علماء الأعراق التنهجين (بيرجر ١٩٦٢- تيرنر ١٩٧٤).

المنهج المقارن

يستطيع علماء الاجتماع أن يقدموا إلى المؤرخين نيس المفاهيم فحسب، وإنما المتاح أيضاً وتحليل المسح وتحليل الشبكة وتحليل المحتوى وهكذا... وأحد أهم هذه المناهج هو المنهج المقارن.

لعلنا نعتصر المؤرخون التقليديون على الاستعارة من علم الاجتماع على أساس أن هذين العلمين لهما أهداف متعارضة. فعلم الاجتماع يهتم بالإنشاء التكويني العام، بينما يهتم التاريخ بالخاص والذي لا يتكرر وبالفريد (كولتفورد ١٩٢٥ - التون ١٩٦٧ الصفحات ٢٢ وما بعدها). ولهذا الاعتراض أنكلاسيكي هناك جواب كلاسيكي مماثل قدمه ماركس وبر في عام ١٩١٤ للمؤرخ الألماني المحافظ جورج فون ببلو حيث قال: نحن ننتق تماماً على أن التاريخ يجب أن يؤسس ما هو محدد فيما يخص مدينة 'العصور الوسطى، لكن هذا ممكن فقط إذا وجدنا أولاً ما هو مفقود في المدن الأخرى (القديمة والصيفية والإسلامية)، مقتبس من روث عام ١٩٧٦ صفحة ١٧٠٧ وبكلمات أخرى، فإن الاتجاهات الفكريّة للمؤرخين وعلماء الاجتماع يكمل بعضها بعضاً ويعتمد أحدها على الآخر، وكلاهما يستعملان بالضرورة المنهج المقارن. قد يقول أحدهم إن المقارنات مفيدة مبدئياً لأنها تمكننا من رؤية ما هو غير موجود. والمقارنات مفيدة أيضاً في البحث عن التفسير والشروح، ورؤية ما يتغير مع ما يجعل الأمر أسهل على فهم الاختلافات بين مجتمع وآخر. ولهذا السبب اعتبر دوركهايم المنهج المقارن نوعاً من التجربة غير المباشرة والتي من دونها من المستحيل الانتقال من الوصف إلى التحليل، ويميز نوعين رئيسيين من المقارنة بين المجتمعات التي كانت في الأساس

ذات بنية مشابهة وبين المجتمعات التي كانت مختلفة في الأساس؛ لكنه اعتبر أن كلاً من هذين الإجراءين ذو قيمة (دوركهام ١٨٩٥ الفصل ٦). كذلك فإن ويبر مارس المنهج المقارن وقام بالتبشير به لجورج فون بيلو. وقد قضى بالفعل معظم حياته العملية في محاولة تعريف الخصائص المميزة للحضارة الأوروبية عن طريق المقارنات التحسينية وخاصة المقارنات بين أوروبا وآسيا. وعلى عكس مقارنات حكومته وماركس وسبنسر، فإن اتجاه ويبر لم يفترض مقدماً أي تطور اجتماعي أحادي السلسلة.

في بداية القرن العشرين تعلم بعض المؤرخين الرياديين بالمنهج المقارن من علماء الاجتماع. والمؤرخ ابروسى أوتو هنز الذي قام بعدد من الدراسات المقارنة بما فيها واحدة عن «Commisarius» أي النقل الرسمي للسلطة بناءً على وصية الحاكم، في دول أوروبية مختلفة. استوحى الفكرة من ويبر الذي كان يكن لعمله إعجاباً كبيراً (هننز ١٩١٩). وتعلم مارك بلوش المنهج المقارن من دوركهام. وعرفه بنفس الطريقة مميّزاً المقارنات بين المجتمعات المجاورة عن المقارنات بين المجتمعات البعيدة عن بعضها في المكان والزمن ونادى به على أن يأسس مشابهة لأنه يتيح للمؤرخ أن يخطو خطوة حقيقية إلى الإنجاز وهو يبحث عن الأسباب. ومن بين أشهر دراساته المقارنة بحثه عن التاثر ب «إثم الملك» في فرنسا وانجلترا في القرون الوسطى؛ وفصله الخاص باليابان في كتابه عن المجتمع الإقطاعي في أوروبا. وقد جادل بلوش بأن اليابان، مثل أوروبا الغربية، مرت بالمرحلة الإقطاعية. مع أنه حاول جهداً تأكيد الفرق بين الالتزامات المتبادلة بين اللورد والمقطع له في أوروبا وبين الالتزامات من جانب واحد التي شكلت تقيد الساموراي بسيدة (بلوش ١٩٢٢، ١٩٢٨-١٩٣٩-١٩٤٠ = الكتاب ٣).

أما الدراسة الأكثر طموحاً والأقل نجاحاً فهي الدراسة المقارنة الضخمة التي قام بها ارنولد توينبي بعنوان «دراسة التاريخ» (١٩٣٥-١٩٦١). والمأساة في هذه المحاولة البطولية الخاصة بالتاريخ المقارن على المستوى العالمي، هي بالنسبة لي على الأقل، افتقار توينبي للعدة المفاهيمية المناسبة. فالمصطلحات مثل «التفسير

والاستجابة و «الانسحاب والعودة» و «الدولة العالمية» و «التبولوجيا الخارجية» لها استعمالاتها، لكنها أثبتت أنها أدوات غير كافية للعمل. كنت أتمنى لو أن توينبي صرح قد قرأ مادكس ويبر؛ مع أن ويبر لم يكن له تأثير كبير على انجلترا في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

بعض المؤرخين مثل آر. اتش. تاوئي مثلاً كانوا يعرفون بن ويبر هو مؤلف مقالة مبيرة وإن كانت مشهورة عن أخلاق البروتستانت وروح الرأسمالية. لكن لم يبد أن أعماله الرئيسية كانت مشهورة. آر. جي. كوتنغود، مثل توينبي كان غير مطلع على عمل ويبر؛ على الرغم من أنه له صلة بعمله. قدم كولنزويد نظريته عن التاريخ على أنه دراسة اتقريب. كما لو أن التاريخ المقارن والتاريخ الاجتماعي وحتى التاريخ الاقتصادي الذي كان أرسى قواعده منذ فترة طويلة لم يضمن لها وجود في أيامه. وبعد ذلك كله، كان المؤرخون الاقتصاديون والاجتماعيون غالباً ما ينجحون إلى التعميم. حتى عندما لا يكونون يشاركون مجتمعاً بآخر. كانوا يطلقون الأحكام العامة عن أماكن معينة في أرملة معينة، وحاولوا أن يشرحوا لماذا ارتفعت الأسعار في إسبانيا في القرن السادس عشر ولماذا ذهب الرجال إلى البرلمان في انجلترا القرن الثامن عشر. وهكذا.. ومن علماء الاجتماع، استعملوا النماذج والأنواع.

التاريخ النماذج والأنواع

دعونا نعرف «النموذج» بمصطلحات بسيطة على أنه بنية عقلية تُبسّط الحقيقة من أجل التأكيد على الأمور. تُسجّرة النوع والنسخة والتقليدية التي تقدمها على هيئة مجموعات من المزايا أو الخواص. ويكلماب، خرى، فإن «النماذج» و «الأنواع» تعامل كمتبادلات

والمؤرخون التقليديون غالباً ما ينكرون أنهم يتعاملون مع النماذج، لكن تعدد منهم يستعملون «النماذج» في الواقع مثل تم جوردين الذي استعمل النشرون أن يدرك أنهم يفعلون ذلك. وتجنب كلمة «النموذج» فإنهم مع ذلك يسمحون لأنفسهم باستخدام مصطلحات عامة مثل «الإقطاعية» و «الراسمالية»، و «نصر النهضة» و «التبوير»، أو يتكلمون عن الشكل «الكلاسيكي» أو «الكتاب المفررة للظاهرة الاجتماعية كالعزبة في «تصور الوسطى» واستعمال النماذج بهذه الطريقة دون معرفة وضعها المنطقي، أوقع المؤرخين، في بعض الأحيان، بمشكلات هم في غنى عنها. وبعض المناقشات المشهورة ضمن هذه المهنة انتهت بأن أحد المؤرخين لم يفهم نموذج المؤرخ الآخر.

كمثال على سوء الفهم هذا، أجدل الشهير بين السير بول فيتوغرادوف ف. و. ميتلاند حول تعزبة الإنجليزية في القرون الوسطى، (فيتو غرادوف ١٨٩٣ - الصفحات ٤-٢٢٣) حيث توجي بذلك. إن بنية العزبة العادية هي دوماً نفسها. فحقت

قيادة اللورد نجد شريحتين من الناس: اتصلاح نصف الحر والمملكين الاحرار والارض التي يشغلونها تقسم نفسها بموجب ذلك إلى ارض مملوكة وارض المتابعين. والسكان كافة يشغلون مجتمع القرية الذي يتمحور حول محكمة صاحب العزبة وهي عبارة عن مجلس ودار قضاء وسيفرضي تحقيقي بالضرورة إلى التوافق مع هذا الترتيب التقليدي.

هذه هي العزبة الكلاسيكية، في القرون الوسطى كما تم رسمها على عدد لا يحصى من التسيورات. وفي قطعة كلاسيكية من التحليل المدمر: ناقش ميتلاند بأن ووصف العزبة التقليدية هو عمل بطولي مستحيل، وأظهر أن كلا من المزايا في المجموعة التي عرفها فينوغرادوف كانت ناقصة في بعض الحالات فبعض العزب ليس فيها فلاحون غير احرار والآخرات ليس فيها مائكو اراض والآخرى ليست فيها ارض مملوكة وبعضها لا يوجد فيها محكمة (ميتلاند ١٨٩٧).

ثم بدأ فينوغرادوف غير واثق حول الحالة المنطقية لتعميماته (لاحظ الانتقال من دروما في الحملة الأولى المذكورة إلى «التقليدي» في الحملة الأخيرة. ولم يكن أكثر إدراكاً بأنه كان يستعمل نموذجاً، فربما كان بإمكانه أن يقدم مطالبات حذرة وان يعطي رداً مقنعاً لـ ميتلاند.

من المفيد ان نميز بين نوعين من النماذج حسب معايير العضوية في مجموعة الكيانات: وبهذه الحالة «العزب» التي يتعقب عليها هذا النموذج - اللغة الاصطلاحية لا يعكس تجنبها هنا. وعليها أن تميز بين مجموعة الكيانات «الوحدة»، والمجموعة «المتعددة». ومجموعة الكيانات «الوحدة» التي تم تعريفها كذلك تقضي بأن امتلاك مجموعة فريدة من الصفات كاف وضروري للعضوية فيها، أما المجموعة «المتعددة» من جهة أخرى، فهي مجموعة يكون فيها امتلاك صفة فريدة غير ضروري أو كاف لكسب العضوية. فالمجموعة حددت بمجموعة من الصفات حتى أن كل كيان يمتلك معظم الصفات وكل صفة يتشارك فيها معظم أفراد الكيانات (كلاك ١٩٦٨ - الصفحة ٣٧). هذا الوضع الثاني هو صعباً الذي وصفه ويتجسنان في مقطع مشهور حول «تشابه العائلات»، الأمهات والأبناء.

الأخوة والأخوات الذين يشبه بعضهم بعضاً، ومع ذلك فإن هذه التشابهات قد لا تكون قابلة للاختزال في أي ملمح أساسي.

افترضت اعتراضات ميغلاند على فيتوغرادوف أن فيتوغرادوف كان يتحدث عن جميع العزب أو يعرف العربة «التقليدية» بالإشارة إلى المجموعة الموحدة. كان بإمكان فيتوغرادوف، لو كان المفهوم موجوداً، أن يحجب بأن نموذجيه كان نموذجاً متعددًا. وكانت المسؤولية (اللقاء على عاتقه هي إظهار أن كلاً من الخصائص في مجموعته مشتركة بين معظم العزب. ولا يمكن القيام بذلك لكل إنجلترا، لكن عندما قام أحد المؤرخين الروس بدراسة العزب في كامبردج شاير والأقاليم المحاذرة في القرن الثالث عشر، وجد أن أكثر من 50 بالمئة منها كانت من النوع الذي أسماه «النوع أ» مع وجود أرض مملوكة وأرض لفلحين تصف أحرار والملاّك الأحرار (كوسمنسكي 1934).

مثل علماء الاجتماع. لا يستطيع المؤرخون الاجتماعيون أن يعملوا من دون مفهوم «التقليدي». وعندما يضعون شرحهم للرموز الكتابية، فإن كلاً المريرين بالطبع يتبع مثال العلم الطبيعي وهم يقومون بالتحسين ويميزون الأنواع؛ تماماً كما فعل لينايوس مع نباتاته. ومع ذلك، فإن الأنواع المختلفة للعزب في العصور الوسطى هي أقل وضوحاً عن شجر الكينا (الأوكالبتوس)، ولاكتشاف فيما إذا كانت الحالة «نموذجية» أو لا، وأي مجموعة هي مجموعة تقليدية، فإن النموذج الاجتماعي يحتاج إلى ممارسة ما يسميه علماء الاجتماع «التحليل المسحي».

التحليل المسحي

التحليل المسحي هو ما يفعله وما لا يفعله المؤرخون الاجتماعيون في جميع الأوقات دون أن يعرفوا ذلك بالضرورة. فمجلس العموم البريطاني ومجلس الشيوخ الروماني قد تمت دراستهما من خلال السير الشخصية التي كتبها أعضاؤهما، وكانت أسيرة جماعية، كما يسمى هذا الأسلوب. وفي هذه الحالات، فإن المجموعة بكاملها أو كما يقول علماء الاجتماع، «ثقافة السمحان» قد تمت دراستها بالتدرج الذي سمعت به السجلات التي نجت من اندمار. وفي هذه الحالات: فإن معرفة طرائق إجراء التحليل المسحي الممارس في العلوم الأخرى قد لا يكون ضرورياً. ومؤرخو الصقوة ومؤرخو المجتمعات ما قبل الصناعية التي لم تتوفر عنها إحصائيات كثيرة أو موثوقة يُنصحون بالمضي في عملهم عن طريق جمع كافة البيانات التي يجادونها.

ومع ذلك، فإن المؤرخين المعاصرين ومؤرخين المهتمين بالمجموعات الكبيرة يحسون لأن يصلوا إلى معلومات أكثر مما يمكنهم التعامل معها، وبالنسبة لهم فإن التحليل المسحي وأسلوب العينات قد يكونان هما بعض الفائدة. وعلى سبيل المثال: فإن جيلبرتو فرايز الذي كان يكتب تاريخ البرازيل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حاول أن يجد كيف برازيلي ولدوا بين ١٨٥٠ و ١٩٠٠ كي يمثلوا المجموعات الاجتماعية الرئيسية في الأمة؛ مع أنه لم يتخرج وفق أي أسلوب اختار هذه العينة (فرايز ١٩٥٩ - سكيديمور ١٩٦٤). أما بول تومبسون فقد اعتمد في كتابته تاريخه الاجتماعي عن إنجلترا في عهد الملك إدوارد على مقابلات

مع 500 شخص ممن عاشوا في عهد إدوارد. واختار الأشخاص للمقابلة على أساس «عينة معدة» وضرت توازناً بين الرجال والنساء وسكان المدن والضواحي من الشمال والجنوب، مشابهاً للتوازن الذي وجد في جميع أنحاء «تيلاد» في ذلك الوقت. (تومبسون 1928 صفحة 5-8)

قرائير و تومبسون هما عالما اجتماع مثما هما مؤرخان، وقد قاما بمسحهما للأحياء. لكن مشكلة العينة تنحصر في المسح التاريخي للأموال. ودراسة جيرالد إيلمر عن الخدمة الاجتماعية في عهد تشارلز الأول اهتمت بنحو 900 رجل تمت دراستهم من خلال عينة بلغت 191 شخصاً. ودراسته عن المواطنين المدنيين في الجمهورية الانجليزية احتوت على ما يقارب 1180 مسدولاً. وضمت العينة العشوائية 386 منهم في هذه الحالة، فإن الأرقام موضوع البحث ككوت سيرة جماعية غير مناسبة لدراسة يقوم بها شخص واحد. واستطاع لورنس ستون أن يدرس جميع النبلاء في الفترة من 1008 إلى 1614 لأنه كان هناك 387 منهم، و«جيرالد إيلمر الذي كان عليه أن يتعامل مع أكثر من 2000 مسدول كان مجبراً على اختيار العينة (إيلمر 1961-1972/ ستون 1965).

المسح الاجتماعي للماضي مثل مسح الاجتماعي للحاضر يثير مشكلتين مركبتين. هناك مشكلة موثوقية الدليل أو «البيانات» ومشكلة تصنيفها أو تصنيفهما.

مشكلة الموثوقية الأساسية لأي شخص يستخدم الطرائق الكمية مشهورة على أنها الفرق بين البيانات الصعبة (الدقيقة الثابتة للقياس) وبين البيانات اللينة التي هي على العكس. وغالباً ما تكون البيانات «اللينة» هي «ثقيمة» وأنه من السهل نسبياً الحصول على البيانات الصعبة. ومثل علماء النفس، يحتاج المؤرخون لأن يجدوا التحفائق القياسية التي يمكن الاعتماد عليها لتكون فهرس جيدة للبيانات السهلة «دوتون 1959 - صفحة 211). ويمكن تعريف الفهرس على أنه شيء قابل للقياس يختلف مع شيء أو يتوافق في الاختلاف مع شيء غير قابل للقياس.

في ثلاثينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، اكتشف علماء الاجتماع الأمريكيون أن نوع البيت الذي تسكنه عائلة ما وحتى ثلاث غرفتي المبيشة يرتبط بشكل وثيق بالدخل والوظيفة وعينه يمكن اعتمادها كقهرس للوضع الاجتماعي لتلك العائلة. وعلى ميعازن عرفة المبيشة فإن الهاتف أو المذياع، مثلاً سجلاً نقاطاً عالية (٨٠) بينما سجل المتبه نقاطاً منخفضة (٦٠). وإذا نظرنا إلى قائمة الأشياء التي بقيت من أوروبا الحديثة فإن مقياس تنابن لغرفة النوم قد فتح آفاقاً للمؤرخين الاجتماعيين (تشرين ١٩٢٥ - الفصل ١١٩). هن هذا انقياس موثوق به فقط فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين؛ من المحتمل أن دقة مقياس مثل هذا تعتمد على الاستفراق في الوضع ورموزه في ثقافة ما. وعلى هذا الأساس، فإن على المرء أن يتوقع أن يتنبق المقياس بشكل افضل على أوروبا في القرن السابع عشر أكثر من الولايات المتحدة في القرن العشرين، تاركاً فسحة للتغيير في أثار المنزل. ومع ذلك، فإننا نتعلم من أدب تلك الفترة أن رموز الوضع في القرن السابع عشر كانت مختلفة نوعاً ما. في كتاب هوريتير، «البرحوازية الرومانية» على سبيل المثال، والذي تدور قصته حول بعض الحمامين الشبان الذين حاولوا أن ينخلوا شخصية النبلاء؛ هناك إشارات عرضية للأثاث؛ (توحي أنه في تلك الأيام كان الأثاث تقديم إشارة على الفقر والوضاعة أو عدم التماشي مع العصر، وليس دلالة على المنزلة الرضيعة أو الدوق الفجيد). ومع ذلك، فإن الفهارس الحقيقية للحالة؛ حسب الأدب كانت الملابس. فعن طريق الأشرطة والأربطة انتقل أبطال هوريتير لبصبحوا رجال بلاط. وأدب المتخردين (الصعاليك) في أسبانيا القرن السابع عشر يؤكد أهمية الملابس كرمز لوضع مركزي (هوريتير ١٦٦٦) هناك مخزى للمؤرخين هنا. إنه مفهوم القهرس الذي قد يستعبرونه بنجاح من علماء الاجتماع لكن ليس فهراً محدداً.

علماء الاجتماع الذين يبحثون في الدين عليهم أن يتعاملوا مع مشكلة أكثر حدة وهي إيجاد قهرس يقيم قوة استقامة السراي في العميدة الأرثوذكسية. وقد اتجهوا إلى تقيست نسبة رجال الدين في مجتمع ما،

والأشخاص الذين يحضرون إلى الكنيسة، أو عدد المتداولين في عيد الفصح في الأقطار الكاثوليكية مثل فرنسا وإيطاليا (لدينا ١٩٥٠-١٩٥٤، ولسون ١٩٦٦). جرب أحد المؤرخين الفرنسيين المبدعين أن يحسب انخفاض التضييق في مقاطعة بروفانس في القرن الثامن عشر من الوزن المتناقص للشمع الذي كان يحرق أمام صور القديسين (فوفيل ١٩٧٢) وهناك شك في أن الإحصائيات من هذا النوع والتي تختلف بشكك كبير من منطقة لأخرى وتتغير كثيراً. وأحياناً بحدّة: مع الزمن يمكن أن تخبرنا بشيء. أما إذا كانت تستطيع قراءة تلك القصة فهو أمر آخر. وقراءة الأرقام بدقة بتلك معرفة دقيقة بماذا يعني التداول في عيد الفصح للأشخاص المعنيين، إذ من الصعب التأكد فيما إذا كان فلاحو منطقة أوريغون في القرن التاسع عشر يؤمنون بوجهة النظر الأكليريكية القويمة تجاه التداول أم لا وقياس حرارة المذبح في المجتمع؛ سواء كانت باردة أو ساخنة أو فاترة. أكثر صعوبة مما قد يبدو عليه الأمر. فمشكلات استنتاج وضعيات معنوية من أرقام الأصوات هي في نفس الدرجة

سواء كانت البيانات قاسية أو لينه، فإنها لن تعطي إجابات على أسئلتنا ما لم نوضح، بدرجة كبيرة أو ضئيلة من الإحكام، في فئات ولا يستطيع المؤرخون أن يتحملوا الشعور بأنهم متفوقون على علماء الاجتماع في هذا المجال. كلنا يستعمل الفئات، ولن نكون قادرين على التوصل إلى أي نتائج من دونها. علينا أن نضبط على المناسبة، ومهما حاولنا جاهدين أن ننشئ الفئات. إلا أن عنقها سيكون قليلاً على البيانات ونحن نحاول توصيل إثنى نتائج. واستعمال الطرائق الضمنية المستخدمة في التحليل المسحي لا ينتج فئات في المرة الأولى، إذ أنها بسيطة تجعل مهمة التصنيف حجولة أكثر من المعتاد. فالحاسوب يأخذ جواباً صريحاً منعم أو لا. وإذا أراد أحد المؤرخين استعمال الحاسوب أو فائز البعثات، فعليه أن يصوغ بياناته في رموز سرية بطريقة يجعلها تنقّب على بطاقات أي بي أم أو على شريط (مع أن التغيرات التقنية تجعلها قديمة الطراز. أما أفضل تقديم لهذا الموضوع فهو كتاب شورتر ١٩٧١ - الفصل ٢).

كعشال على أنواع للمشكلات التي يتضمنها تشفير الأدلة التاريخية، من المناسب أن ينصب العمل على السيرة انجماعية تستمته ممان وكتائب كانوا نشطاء في عصر النهضة في إيطاليا. لم يختر إجمالي السكان المبدعين (وهو أمر من المستحيل تحديده) ولا العينة العشوائية. بل تم اختيار ٦٠٠ شخصي من أحسن العمال المشهورين في مجالات عملهم؛ وحصل على أسمائهم من مصادر عمل حديثة قياسية. قد يجادل المرء أنه كان من الأفضل لو أنه اختار الـ ٦٠٠ شخصي المشهورين في ذلك الوقت وليس الـ ٦٠٠ شخص الأكثر شهرة الآن، وبكلمات أخرى، الكثير من المعامير التكنسيين ورجال الكهنوت والقطب من الرسامين. ومع ذلك، فإن هذا الاختيار يمكن أن يكون غير مناسب إذا وضعنا في الحسبان المشكلة الأصلية وهي شرح الازدهار غير العادي في المواهب في ما نسميه عصر النهضة الإيطالي والاتجاه التكمي أجبرني ببساطة على أن أظهر إلى العن المعايير التضمنية للاختيار الذي قام به مؤرخون حديثون آخرون. بعد اختيار الأسماء، فإن الخطوة التالية هي جمع المعلومات عن كل فرد وكتابتها على بطاقات سجلات. والخطوة الثالثة هي تشفير المعلومات أي اختيار الأسئلة التي ستوجه (عشرة أسئلة في كل حالة) وتصنيف الإجابات الممكنة في نموذج تقييم ولإجابة على السؤال. «أين ولد فلان». مثلاً، كان هناك سبع إجابات محتملة تتراوح بين «توسكاني» إلى «غير معروف» وللإجابة على السؤال: «ماذا كانت وظيفة واند فلان؟» هناك أيضاً سبع إجابات من «رجل نبيل» إلى «غير معروف» وهكذا. هناك ثلاث وستون إجابة على الأسئلة العشرة. والحاسوب الذي جهز ببرنامج تحليل مسحي ممياري طبع هذه الإجابات الثلاث والستين عمودياً وأحرقاً من أجل إيجاد كم من الأشخاص في العينة كانوا توسكانيين وكم منهم كانوا أبناء رجال نبلاء وما على المرء إلا أن يقرأ هذين العمودين.

النقطة التي نسنحني التأكيد هي التصعوبة الكامنة في بعض الحالات عند تحديد أي فئة هي المناسبة للتقييم. مثلاً، هل الأفضل وصف والد مايكل أنجلو على أنه «رجل نبيل» أم «حرفي»؟ على المرء أن يختار. وفي حال تكومت القضايا

الهامشية في فئة معينة وبدء الاختيار عشوائياً، من الأفضل عدم استعمال هذه الفئة بالمرّة. لقد خلطت سؤال عن علم نفس الفنانين والكتاب، مستعملاً فئات من القرن السادس عشر مثل «كثيب». لكنني تركته لأجل هذا. «موثود في توسكاني» حقيقتاً هائلة فأباه للمعالجة الكمية من دون تحريف، و«كثيب» هي حقيقة لينة تعتمد على موقف المرء وعلى فهم وتحييز المصدر (بيرك ١٩٧٢ - انقصل ٢).

البنية و الوظيفة

كلمتان مهمتان في مفردات علماء الاجتماع هما «البنية» و «الوظيفة». «قائبة أو «الطامة» تشير إلى كيان مؤلف من قسمين يعتمد أحدهما على الآخر. وإذا تكلمنا عن «البنية الاجتماعية» في أواخر القرن السابع عشر مثلاً، فإننا نوحى بأن المؤسسات الرئيسية (الملك، الكنيسة، النبشان، النقابات والعزب وغيرها) وأن المجموعات الرئيسية في المجتمع (النبلاء والعلقة الأرستقراطية وملاك الأرض والحرفيين) كانوا يعتمدون على بعضهم بعضاً، بمعنى أن التغيير في مجموعة أو مؤسسة يتبعه تغييرات في الأخرى. وعلى المؤرخ أن لا يجد شيئاً غريباً في هذه الفكرة، فالتاريخون مثل علماء الاجتماع، يميلون إلى توقع أن كل شيء في المجتمع مرتبط بشكل ما بغيره ومع ذلك، قد يكونون شكاكين قليلاً بمفهوم «البنية» بمعناها الأكثر تحديداً، وخاصة عندما تترافق مع «الوظيفة».

«الوظيفة» أيضاً، مفهوم غير مؤد بشكل واضح لأنه قد لا يوحى بأكثر من أن المؤسسات لها استعمالاتها؛ لكن إذا عرفناه بتركيز أكثر، فإن فيه حافة قاطعة تجعل المفهوم أكثر إثارة وخطورة. ووظيفة كل قسم من المجتمع، حسب التعريف، هو الحفاظ على الكل. و«الحفاظ» هو أن تجعله «متوازناً». وهذا ما يعنيه الاعتماد المتبادل، وفكرة التوازن ليست غريبة كلية على المؤرخين بشكل موجود في القرن الثامن عشر. و«التوازن» قسم مهم من الجهاز المفهومي لـ إدوار جيبون. عندما شخص سقوط إمبراطورية روما نتيجة «العظمتها المتطرفة»، كان يفكر بمصطلحات عدم التوازن. لكن علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا يفعلون أكثر من استعمال اللغة المجازية لبنية والتوازن. والأسئلة التي يسألونها والإجابات التي

يتناولها لهذه الأمثلة محددة بهذه المصطلحات. فمثلاً، قام مائينووسكي • أحد رواد المنهج الوظيفي - بتعاملة الأساطير، ميدنياً إن تمّ يحسن حصرياً، كقصاصين ذات وظائف اجتماعية. وقد اقترح مائينووسكي أن الأساطير هي قصص عن الماضي تتلخ لأن تكون امتيازاً خاصاً يؤدي وظيفة تبرير بعض المؤسسات في الحاضر. والحفاظ على وجودها. وربما كان يفكر ليس في سكان جزيرة تروبرياند وإنما في وثيقة اتحقوق (مائينووسكي ١٩٦٢)

إحدى المناقشات اللاعبة لهذه الموضوعات وردت في كتاب نجيب مؤلفه عمداً ذكر «البيرة» و «كوظيفة»، وهو كتاب كتبه عائم أنثروبولوجيا اجتماعي عن القبائل الأخرقبة، لكنه كان يحمل مضامين توسع. أكد ماكس كنوكمان أن المنهج الوظيفي تبعيد عن ذكر نواضع، كما يمكن للمرء أن يضر. هو فعلاً صوهم حائتاقض، وعلى سبيل المثال. فإن وظيفة الإقطاع ليست تهديد السلام ولكن حفظ هذا السلام لأن تعارض الولاءات يعطي كل فرد اهتماماً بالحفاظ على التماسك الاجتماعي، ومرة أخرى، يناقش كنوكمان بأن «ثغرات» بعيدة عن تدمير انتظام الاجتماعي المؤسس، وأنها تدعم هذا النظام، أي أن الوظيفة هي الحماقة على هذا النظام كونها تعمل كصمام أمان. مرة أخرى، عند مناقشة مذهب فينابل الزوتو في الإلقاء، يؤكد نقطة أن الرفيع السنوي للتحريم العربي يساعد على تأكيد هذه الطقوس (كنوكمان ١٩٥٥). ويكلمت أخرى، هي كلمات عالم اجتماع أمريكي رائد، فإن الوظيفة الكامنة للمؤسسة قد لا تكون هي نفس الوظيفة الظاهرة (ميرتون ١٩٤٨).

هناك اعتراضات واسعة على هذا المنهج البنيوي الوظيفي، لكن قبل أن نناقش نقاط ضعفه من المهم أن نلفت الانتباه إلى نقاط قوته الحقيقية جداً. هذا المنهج يجعل من السهل فهم كيف يمكن أن تثبت البنية الاجتماعية بينما الأفراد الذين يشكلون هذه البنية يتغيرون باستمرار، إنه يجعل بعض الأساطير والاعتقادات والشعائر البينية أكثر وضوحاً دعونا نأخذ مثلاً مستهزواً من تاريخ الفروع الوسطى، ذلك هو «تبرع قسطنطين» وهو قصة الإمبراطور قسطنطين الذي وهب أرضاً للبابوية مقابل شفائه من مرض الجذام على يد البابا سيلفستتر. وتبرع

قسمتين، هي قصة تمثل تفسير ماثينويسكي للأسطورة كإستيمار خاص. أما
وضيفة القصة فكانت تيرير وجود دولة البايا، القوة الدنيوية للبابوية وكمثال على
الوظيفة الاجتماعية للمعتقدات، يمكن للمرء أن يأخذ السحر في إنجلترا تيودور
وستيوارث. وبحسب ما نشر أحد المؤرخين الحديثين حول الموضوع. فإن السحر
ساعد في الحفاظ على نوع التعاون التقليدي والإحساس بين الجيران في مجتمعات
النرى الإنجليزية لأن الجيران الأغنياء كانوا يخافون من لغة أو سحر الجيران
الأفقر منهم إذا ردوهم عن أعناق بيوتهم صفر اليدين (توماس ١٩٧١) أما بالنسبة
للشعائر الدينية فقد قام أشخاص من علماء الاجتماع بتحليل تنوع المنصة إليزاب.
الثانية بلغة الوظيفة الاجتماعية للتعبير عن الإجماع الأخلاقي للمجتمع البريطاني
وتقويته (سيلزو بونغ ١٩٥٢). وليس من الصعب أن ترى كيف أن المؤرخين يستفيدون
تحليل تنوع سابق أو شعيرة دينية أخرى بمصطلحات مشابهة. وقد قام بعضهم بذلك
(نلسون ١٩٢٥).

عند هذه النقطة، من المفيد أن نأخذ مثلاً أكثر امتداداً عن المنهج الوظيفي
إلى مجتمع ماض هو جمهورية البندقية. في القرنين السادس عشر والسابع عشر
كان الأجانب يعجبون باستقرار نظام البندقية السياسي والاجتماعي. وقد فسر
أهالي البندقية أنفسهم استقرارهم هذا بلغة دستورهم المختلط أو المتوازن، الذي
يوفر فيه الدوج (القاضي الأول)، العنصر الملكي، ومجلس الشيوخ من الأرستقراطيين
والمجلس الأكبر من الديمقراطيين. ومع ذلك، فإن الممارسة كانت تظهر أن
العناصر الثلاثة ليست متوازنة كما يبدو للمرء. فدوج نه مكانه عالية ولدى
سلطة ضئيلة. وكما وصف الأمر أحد سكان البندقية في القرن السادس عشر فإن
الدوج لم يكن أكثر من لافتة ضئيلة. وكان المجلس الأكبر يتمتع بقوة أكبر.
لكنه لم يكن مهيماً. أما في التطبيق، فقد كانت البندقية محكومة من أقلية
أوليغارشية تتكون من ٢٠٠ نبيل قيادي يعرفون باسم «غراندز» الذين كانوا
يتناسمون المراكز السياسية الرئيسية فيما بينهم ويمكن أن يقال بأن أسطورة
الديمقراطية والمساواة، مثل الأسطورة المرتبطة بالدستور «متوازن»، قد عملت على
جعل النظام على ما كان عليه. بما في ذلك عدم المساواة وعدم التوازن.

كان هناك دوماً خطر الصدام بين الطبقة الحاكمة (غراندي) وبين الأقلية الأقل شأنًا، لكن الصراع كان منظوراً فقط في الوثائق. وإحدى المناسبات البارزة حصلت في عام ١٦٢٥ عندما قام رينيه زن الذي نصب نفسه متحدثاً باسم النبلاء الأقل شأنًا بمحاكمة الدوج الجديد زوان كورنر الذي فضل اقرباءه الصربيين بأكثر مما جرت عليه العادة. ويقال بان زن أراد خلع كورنر وان أحد أبناء كورنر حاول اغتيال هذا انتقاداً لثأير. ومع ذلك، تم تجنب زن إلى الأوليفارشية الحاكمة. مات كورنر وخمد الصراع وتم التوصل إلى تسوية. وكيف تم ذلك؟ الجواب المحتمل لهذا السؤال هو تردّد، تفسير جلودمان له السلم في الإقطاع، والإبقاء بحصول ذلك في تنفيذية أيضاً يجعل الولاءات المتعارضة تساعد في خدمة وظيفة التماسك الاجتماعي. أما النبلاء الأقل شأنًا فقد انحازوا نحو النبلاء الأقوي عن طريق جماعة التضامن وتخصومة، لكنهم انجروا إلى الاتجاه المعاكس بسبب رويط الرعاية التي تربطهم كأفراد إلى أفراد تجمع النبلاء غراندي. وبوجودهم داخل هذا الصراع، فكان لهم حصة في التسوية.

أما المجموعة الأكثر وضوحاً من العامة التي تحدثت الأوليفارشية الفينيسية فهي المواطنون أعضاء مجلس العموم. وهي مجموعة صغيرة نسبياً تتكون من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ ذكر راشدر

لقد كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات لقاء استثنائهم من عضوية المجلس الرئيسي «غراندي» وكانت بعض الوظائف في الحكومة تحجز لهم، وغالباً ما كانت بناتهم يتزوجن من النبلاء، كما قامت بعض الأخويات الدينية بتوحيد النبلاء والمواطنين. ويمكن أن يقال بأن هذه الامتيازات أدت وظيفة جعل المواطنين يتعرون بأنهم مهمون للنبلاء، وبأنهم منفصلون عن بقية عامة الشعب

ما يزال علينا أن ندرس أغلبية سكان البندقية وهم نحو مئة وخمسين ألفاً، فقد هسر بعض المعاصرين غياب الصراع بين النبلاء وبقية سكان البندقية بلغة الذرة الرخيصة التي جعلتها الحكومة مستقرة من أجل الحفاظ على هدوء الناس. فالإنسان لا يعيش بالخبز وحده، لكن حكومة البندقية قدمت السيركات أيضاً، وهي طقوس عامة رائعة، وقد تضمنت هذه الطقوس زواج البحر يوم الصعود

والعكزفبال أيضاً ، وهو نقس مقلوب يمكن فيه انتقاء السلطات مع الإفلات من أي عقوبة ، يمثل صمام أمان مثل طقوس قبائل الزولو التي وضعها جنوكمان. وثانية ، كان يسمح لحيايدي البندقية باقتخاب رتيسوم الذي يتجان مستقبله الدوج التحقيقي بوقار ويقبله ، وهو طقس له وظيفة إقناع الناس المعاديين بأنهم يشارونكون في النظام السياسي الذي كانوا في الحقيقة مستثيين منه (بيرك 1974).

نوفس هذا المثال بالتفصيل في الاعتماد بأن المضاعف المترابطة للمنية والوظيفة مفيدة للمؤرخين ولجيراتهم في علم الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ومع ذلك ، فإن هناك أخطاراً في استعمال هذه المفاهيم والأفكار مثل «الإجماع» و«النماسك» و«التوازن» و«التكامل».

النقطة الأثرى هي ان المعاصرين يمكنهم أن يروا ما يجري ، وما يبدو أنه وظيفة «كعانة» يمكن أن تكون «صائرة» في الواقع لبعض الناس. وعلى سبيل المثال ، فإن بعض الإيطاليين في القرن السابع عشر كانوا ، على معرفة تامة بالوسائل التي جعلت أوليغارشية البندقية تحتفظ بالسلطة. ومن دون ملاحظاتهم المدونة فإن نظام البندقية قد يكون أكثر صعوبة. وعمرة أخرى ، فإن نظرية صمام أمان الثورة الشعائرية تم تكن احتراعاً من علماء الأنثروبولوجيا الحديثين ، على الرغم من تقنية البخار على سبيل المجاز ، وقد صرح رتشارد لاسلز «مراقب الإنجليزى للعكزفبال الروماني في القرن السابع عشر بأن «كل هذا مسموح للإيطاليين حتى يمكنهم إيجاد متفسي لأرواحهم التي أخدمت لعدم كامل وهي جاهزة للاختناق بفعل الضنفظ الكبير والكفاءة».

ومع ذلك ، فإن هذا الأمر لا بهم على الإطلاق فيما يخص صلاحية هذا النوع من التفسير ، فيما إذا كان المعاصرون مدرسين للوظائف الاجتماعية لعاداتهم ومؤسساتهم ، فهم ليسهم حوافزهم للفضل ؛ وهو ما يجب أن يأخذه المؤرخ بالحسبان إذا كان يقص الأحداث لفترة قصيرة ، إذ عليه أن يرى كيف أن البنية الاجتماعية تستمر لفترة طويلة ، وعن الضروري أن يعود إلى التفسير الوظيفية. وكما يقول عالم الاجتماع فإن تفسير النواضع الفردية يمكن أن تعمل بشكل كامل على المستوى الصغير وهو مستوى التفاعل وجهاً لوجه ، لكنها لا تفسر ما يحصل على المستوى

الكبير. وإذا تكلمنا بمصطلحات الوثائق الاجتماعية فإن في ذلك خطر تجسيد هذا المجتمع، مع أنه يمكن تجنب هذا الخطر. والاستعارة هي الخيال لما لا يمكن تفسيره فيما يخص الأفراد ونواياهم. (بنديكس ١٩٦٧).

الاعتراض الاتد تقرأ على المنهج الوظيفي بأكثر من التساؤل أين ذهب الناس، هو إظهار أن هذا المنهج يفترض وجود إجماع اجتماعي أو أخلاقي وهو أمر يخضع للتساؤل بشدة في عالم الممارسة. لتعد لحظة إلى تنويع 'شبكة إيزابيث الثانية' لقد تم تفسير التنويع على أنه شعيرة تؤكد الإجماع وبذا تكون وظيفة هذه الشعيرة هي الحفاظ على البنية الاجتماعية وتكامل المجتمع وإحلال التماسك والنوازن (شيلر و يونغ ١٩٥٢). لكن هل اشتركت مختلف الجماعات الاجتماعية في خمسينيات القرن التاسع عشر بنفس تقييم الأساس؟ لقد كان هناك جدل بينهم لم يشتركوا. وهذا الجدل يولد تصيراً مختلفاً يجعل التنويع مناقرة تاريخية لم يأخذها الكثير من الناس على محسن الجد (بيرنيوم ١٩٥٥). أسئلة مماثلة يمكن أن تثار حول الإجماع أو نقص الإجماع في بنديقية القرن السابع عشر وحول زفاف البحر. ومثل هذه الأسئلة يجب أن تثار من جديد في كل موقف جديد. ولكن بما يمكننا قوله هنا هو أنه لا يجب الافتراض أن الجماعات الأخرى قد شاركت تطبيق الحكمة في فهمها. وبالتناوب، فإن المجموعات المختلفة المشاركة في الشعيرة يمكن أن تفسرها بطرائق مختلفة. فالشعيرة قد لا تؤكد الإجماع كثيراً بقدر خلق مثل هذا الإجماع. وقد تفسر العملية بشكل ساخر عن أن خير أهل بنديقية كانوا يميلون إلى تفسير طقوس بنديقية على أنها محاولة خادعة تقوم بها الصفوة الحاكمة لتلاعب بالباقيين بما يسمى أسطورة الإجماع.

ومع ذلك، فإن العملية قد تفعل فعلها بغض النظر عما إذا كانت الصفوة مجمعة على ذلك أم لا.

الاعتراض الثاني على المنهج الوظيفي يتركز على فكرة التوازن وشبكة التغيير و «التوازن الاجتماعي» هو بالطبع استعارة ميكانيكية تنطبق خاصة على عالم الاجتماع فيلفريدو باركتو، ربما لأنه تدرب كمهندس. ومثل المجتمع، فإنه مصطلح يعبر نفسه إلى التحسيد. وقد تم انتقاد الفكرة على أنها ساكنة جداً.

فالمجتمعات الحقيقية لا يمكن أبداً أن يكون فيها توازن (ليتش ١٩٥٤ - المقدمة). وفي دراسة حديثة حول الثورة الإنجليزية: اقترح لورانس ستون أن: «التصو الاقتصادي في بريطانيا بين ١٥٢٩ و عام ١٦٢٦ وكذلك التغيير الاجتماعي قد قادا إلى عدم التوازن بين النظامين السياسي والاجتماعي، وأن الإجراءات المصممة لاستعادة هذا التوازن ما تزال في الواقع أكثر إلحاحاً وقد كان رد فعل أحد تنقاد هو أن سأل: متى كان هناك توازن؟ وانتهى إلى القول بأن المفهوم كان مضللاً عند تطبيقه على أوروبا في أواخر السرون الوسطى وعلى أوروبا الحديثة (ستون ١٩٧٣ - كوتيسبرغر ١٩٧٤).

كل هذه الانتقادات صائح فيها قليلاً. وإذا عدنا إلى باريتو فهو لم ير المجتمعات على أنها «كاملة» أو ذات توازن ساكن، بل على أنها ذات توازن ديناميكي، وعرفها على أنها حالة لو تم إخضاعها بشئكن اصطناعي إلى تغيير ما... فإن رد الفعل سيحصل فوراً متجهاً إلى استعادتها إلى حالتها الحقيقية والعادية (باريتو ١٩١٦). وفي أي حال لا يجب أن يتساوى التوازن مع نقص الاضطراب أو السلام، لأنه بيساطة الحفاظ على البنية الاجتماعية وللدرد على سؤال كوتيسبرغر: «متى كان هناك توازن؟» فإن الرد قد يجيب: «في إنجلترا القرن الخامس عشر». وعلى الرغم من حروب الثورة، لم يكن هناك تغيير رئيسي في بنية الاجتماعية في هذا الوقت. (لاندر ١٩٦٩). ونفس الشيء في رندقية القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث كانت هناك حروب خارجية وصراعات داخلية؛ لكن المجتمع والدولة بقيتا في توازن متناسب.

بغض النظر عن الأخطار المحتملة لمصطلح «التوازن» فقد تم انتقاد التجليل الوظيفي على أنه ساكن جداً، والتركيبي على ما يحدم الحفاظ على البنية الاجتماعية هو إهمال التغيير. وهذا انتقاد عادل للعنجه الوظيفي الذي يمارس صادة وليس دائماً، لممكن لا يوجد سبب يمنع المؤرخين وعلماء الاجتماع من دراسة الاعتقادات واتوسمات أو المجموعات التي تساعد على تقويض بنية اجتماعية ما مع تعزيز التغيير. ومن الممكن اكتشاف الأساطير التي تسوّغ التغيير والأساطير التي تسوّغ الوضع الراهن. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك هو

وأصلحورة وثيقة الحقوق *Magna Carta* كما تسمى أحياناً. هذا السجل اتخا ص بتأريلات الملك جون لباروناته فسرتة الأجيال اللاحقة بطرائق مختلفة جداً. وخاصة في القرن السابع عشر، وقد خدمت هذه التفسير وظيفية اجتماعية وهي أن تبرير التغيير أو اعتباره قانونياً عن طريق إظهاره على أنه مؤسس على سابقة وعلى التقاليد. مرة أخرى، فقد تم وصف الإيمان بالسحر في إنجلترا الملك نيدودور والملك مستبورات على أنه «وسيلة لإحداث تغيير اجتماعي عميق». التغيير من مجتمع قروي مجاور ال مجتمع أكثر فردية. وقد سوغ بعض القرويين الأكثر ثروة رفضهم الإحسان إلى النساء: الثعاجز الضعفات بوصف هؤلاء النساء بأنهن ساحرات (ماكفارلين، ١٩٧٠ - الفصل ١٥).

ونخلص من ذلك إلى أن مفهوم «الوظيفة» هو مفردة مفيدة في مجموعة الأدوات التي يستعملها المؤرخ، شريطة أن لا يتم إحياضها بالاستخدام غير المتجانس. وهو يحمل معه إضرابات إعمال التفسير الاجتماعي والتمسح الاجتماعي والسواغ الشخصية، لكن يمكن تجنب كل هذه الإغرامات وليست هناك من حاجة إلى افتراض أن كل مؤسسة في مجتمع ما لها وظيفة إيجابية دون ثمن أو وظيفة مؤنة، كما ليست هناك حاجة إلى افتراض أن مؤسسة ما هي أساسية لا يمكن من دونها إنجاز وظيفة معينة لأن المؤسسات المختلفة يمكن أن تكون بديلاً وظيفياً (ميرتون ١٩٣٨) وعلى سبيل المثال، فإن في بريطانيا اليوم، تقوم المدارس بأداء بعض الوظائف التي كانت تمارسها العائلة. ولا حاجة إلى تسيان أن المجتمع مؤلف من أفراد لهم ثواب. يفترض المهج الوظيفي أن المجتمع لا يمكن فهمه بسهولة عن طريق استقصاء ثواب أفراده بسبب أهمية العواقب العرضية، وأن هذه العواقب العرضية غير المقصودة موجودة. وأنها يمكن فهمها بسهولة أكثر إذا تم اعتبار المجتمع كما لو أنه آلة في التوازن. ومع ذلك، فإن الشروحات الوظيفية لا يجب النظر إليها على أنها إبدالات لأنواع أخرى من التفسير التاريخي الذي يكملونه بأكثر مما يعارضونه من داصوا يتجهون إلى أنها إجابات لختلف الأسئلة وليست إجابات مختلفة لنفس الأسئلة (جيلندر ١٩٥٨). ولا نقصد الإيحاء بتجاهل شروحات المؤرخين التقليديين، بل أن نأخذ شيئاً مفيداً ليس لدى المؤرخين معادلاً وظيفياً له

الدور الاجتماعي

المفهوم الرئيسي الآخر في علم الاجتماع هو الدور الاجتماعي الذي يتم تحديده بنماذج أو «نماذج» السلوك المرتبطة بوضع أو موقف ما في البنية الاجتماعية: «اللائحة» و«الطفل» و«الضأن» أو ما شابه ذلك. والاستعارة التي تصف العالم أنه مسرح تعود إلى اليونان القديمة، لكنها تطورت وأصبحت نظرية سوسيولوجية دقيقة وخاصة في السنوات العشرين الماضية من قبل إيرفينج غوفمان الذي ربطها بمناهيم مثل «الأداء» و«الحيز الشخصي» من أجل شرح ما أسماه «إدارة الانطباع» أو «تقديم النفس» (غوفمان ١٩٤٨). وإحدى طرائق تعريف دور ما هي بالسلوك المتوقع من فاعله. و«الطفل» على سبيل المثال: هو دور اجتماعي يمكن وصفه على أنه مستقبل الراشدين وهو «المستقبل الذي تغير كثيراً في أوروبا الغربية منذ العصور الوسطى. وطفل تسبع سنوات من العمر الذي وصل إلى سن الرشد، حسبما يقال، كان من المتوقع أن يتصرف كراشد قدر الإمكان فقد كان يعتبر راشداً صغيراً وضعيفاً وغير كفؤ وغير مجرب وجاملاً، لكنه مثل الراشد (أريس ١٩٦٠). ويمكن أن تحدد الأدوار بتوقعات وآمال الناس الآخرين شريطة أن نتذكر أن الناس المختلفين يمكن أن تكون آمالهم غير متوافقة مع نفس الدور مما يقود إلى الدعوة السوسيولوجية «إجهاد الدور» في أي شخص يحتل هذا الموقع.

يمكن أن يجادل بأن أمام المؤرخين الكثير ليكسبوه من الاستخدام الأكثر والتنظيمي مفهوم «الدور» وهو ما لم ينفذوا حتى الآن. وقيامهم بذلك يشجعهم على شرح المصطلح البنيوي والسلوك، الذي توقعه بمصطلح الشخصيات، وغالباً

ما كان يتم شجبه بسهولة. وعلى سبيل المثال، فقد اسيء بهذه الطريقة فهم الحسوبيين على البلاط كما لو أن هذا الشخص كان يكن بساطة رجلاً بسيطاً تصادف أن توافق مع تلك ضعيف فأفسده. وفي الحقيقة فإن الرجل المحسوب، كان دوراً اجتماعياً له وظائف محددة في عالم النظام الاجتماعي وهو البلاط.

فمثلك مثل الآخرين، يحتاج إلى أصدقاء، وعلى عكس الناس، كان بحاجة إلى مستشارين غير رسميين. وفي مناسبة مما، كان يحتاج إلى وسيطة يتجنب فيها الآلية الرسمية لحكومته. كان الملوك بحاجة إلى شخص يتقرب به وموالم أهم لأن مركزه يعتمد على ذلك. بحاجة إلى شخص مستقل عن النبلاء الكبار الذين يحيطون بذلك. وكان الرجل المحسوب، كل هذه الأشياء. أما بعض هؤلاء الأتربس مثل بيرس غافستون في عهد إدوارد الثاني أو ريتش دافنهام في عهد جيمس الأول، فهم مصائب. لكن كانت هناك فجوة بهذا الشكل في نظام البلاط لا بد من ملئها، ونمط من السلوك المرتبط مع هذا الوضع الخاص. ولا يمكن تفسير قوة الأتربس بمصطلح ضعف ملك معين، ستماً لا نستطيع تفسير قوة الخصيان في الإمبراطوريتين البيزنطية والصينية (حول قوة الخصيان انظر هوبكنز ١٩٧٨ - الصفحات ٩٦-١٧٢).

استفادت بعض الدراسات التاريخية كثير من مفهوم الدور. فقد ناقش ت. س. كوشران دور السلطنة التتميدية في أمريكا القرن التاسع عشر والتضغوط التي شكلتها. وقد كتب بيتر لويد عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية عن إجهاد الدور في حالة أوبا ٥٥٥ المحاكم المقدس في ممالك أوروبا القبلية. فقد أحيط أوبا بآثرعلاء الذين توقعوا أن يرضى نفسه وأن يقبل قراراتهم (كوشران ١٩٥٣. تفصل ١٦، لويد ١٩٦٨). وكان نقاش لويد ذا صلة واضحة بتاريخ أوروبا في القرون الوسطى وبداية أوروبا الحديثة حيث كان الملوك مقدسين نوعاً ما. يحيط بهم البارونات الذين توقعوا منهم أن يكونوا أقوى ذوي طبع سهل الانقياد. ولم يكن بإمكان الملك أن يرضى هذه الآمال المتناقضة. فاحترام دور الملك المقدس يمكن أن يكبح الانتقاد العلني لدى صاحبه ما دام الاعتقاد بأن الملوك لا يستطيع أن يفعل أي خطأ، لكن هذا لم يمنع الهجوم على سياساته بوسائل أخرى، وخاصة اتهام

«مستشاريه الشريرين». فقد كان هذا فيعاً مضى نظريفة غير مباشرة لانتقاء الملك وتعبيراً مباشراً عن حقد النبلاء على منافسيهم الذين لم يكونوا نبلاءً عظاماً وتلك نبلاءً دفعهم الملك من الحضيض». واستمرار هذه الانتقادات: على سبيل تمثال، من قبل المؤرخ الإخباري أوردبروكوس فيكتامير ضد هنري الأول ملك إنجلترا في القرن الثاني عشر ومن كاتب المذكرات القديس سايمون ضد الملك لويس الرابع عشر في فرنسا توحي بأن المشكلة كانت بتبوية على الرغم من استمرار المعاصرين بالنظر إليها على أنها تعبيرة خصية (روزنتال ١٩٦٧).

وبالمصادفة: لم يكن الملوك هم النضحايا الوحيدون للأمال المتناقضة حول الأدوار في سياسات العصور الوسطى. فقد كان الملوك يتوقعون من پارواناتهم أن يكونوا أقوياء وضعفاء في الوقت نفسه وأن يكونوا منفذين أقوياء للسلام في مناصبتهم ولتكن ليس «كرعانياً أكثر قوة». (لاندر ١٩٦٩ - الفصل ٧).

قد يكون من قبيل التضييل لإيحاء بن المعاصرين لم يكونوا على دراية بكرة «الدور». متشكسبير لم يكن الكاتب المسرحي الوحيد في بداية الأزمان الحديثة الذي كان يقول لجمهور المشاهدين أو القارئ أن «كل إنسان في حياته يلعب عدة أدوار». ومؤلف كتاب «رجل البلاط» - courtier الذي شرح العمل الصعب الذي يقتضيه إنتاج سلوك طبيعي وعضوي مستقر أعني، لم يكن ليتعلم الكثير من كتاب «تقديم المرء لنفسه في الحياة اليومية» (the presentation of self in everyday life) (ديكاستيفليون ١٥٢٨ - غوفمان ١٩٥٨).

على أي حال: فإن الاستخدام النظامي لمهوم «الدور» من قبل مؤرخي أوروبا في بداية أوروبا الحديثة يمكن أن يتكسّف لهم ملامح مهمة من الثقافة والمجتمع في ذلك الوقت، أو يحذرهم، على الأقل، من تفسير بعض افتتاج الاصطناعي ببسر شديد. فالنوحات الزيتية، مثلاً، تكشف ما استبره انضام (أو ما ظن أن زيونه يعتبره) الجلسة، والإيماءات والتعبير والميزات المناسبة لبيوت اجتماعي معين بما في ذلك درع النبلاء الذين لم يخوموا قتالاً أبداً وكتب المقارنة الذين لم يفتحوها. وتعب دور نبيل رفيع في إنجلترا القرنين السادس عشر والسابع عشر يتضمن إنفاقاً ضخماً على ملكية من هذا النوع بما في ذلك الملابس المعظمة والمفزل الضخم اللذين

من دونهما لا يمكن لشاغل هذا الدور أن يلقي الاحترام أو التمجيل، الذين يعتبرهما من حقه. في الوصف الحي والنافذ الذي كتبه لورنس ستون عن الاستهلاك الثباخ، لطبقة النبلاء الإنجليز على الثياب والبيوت والضيافة والجنائز. هذا الوصف مدين بالكثير إلى بداية علم الاجتماع الكلاسيكي حسبما أقر هو بذلك (فيلان ١٨٩٩ - ستون ١٩٦٥).

يجب أن نصيف كذلك أن أي مجموعة اجتماعية يمكن أن تلعب أدواراً مختلفة في فترات مختلفة. وأنه في لحظة معينة يمكن لأفراد هذه المجموعة أن يتوفر لهم اختيار الدور. ودور الملك، مثلاً لا يستتبع نفس الأعمال كنتيجة لا بد منها في إنجلترا عام ١٧٦٠ مثلما كان الأمر عليه في العام ١٠٦٦. ويمكن أن نكتتب التاريخ الاجتماعي فكان في إيطاليا بلغة "الأدوار" المختلفة التي سادت حسب الترتيب الزمني، مع أنه في وقت معين توفر أكثر من دور للفنانين الذين فكانوا يكيفون سلوذكهم حسب النمط المطلوب.

وهكذا فإن الدور المسيطر لفضائي إيطاليا في العصور الوسطى كان "الحرية"، وفي عصر النهضة فكان الدور المسيطر هو رجل الابل، وهو دور لعبه بامتياز جيوتو ورفائيل على رأسهم. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر توفر دور جديد هو دور "الثائر" (بيل ١٩٦١).

القرابة والعائلة

أوضح الأهملة على مؤسسة مؤلفة عن مجموعة ادوار مستقلة متبادلة هي العائلة، في السنوات القليلة الماضية أصبح تاريخ العائلة أحد ميادين البحث التاريخي السريع النمو، وفي معرض استعراض هذا الميدان، وجد اللزخون أنهم مضطرون إلى تعلم شيء ما عن لغة علم السكان وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية. وتقتضي مناقشة التغييرات في بنية الأسرة نوعاً ما من علم شرح الرموز الكتابية «typology» وائتمتيف. يعود أشهر تصنيف لبنة العائلة إلى أكثر من قرن مضى على يد الفرنسي فرديريك لوبلاي الذي ميز ثلاثة أنواع رئيسية فكانت هناك العائلة «الأبوية» التي تدعى الآن العائلة «المشتركة» حيث يبقى الأبناء المتزوجون تحت سقف والدهم، والعائلة «الأصلية» التي يبقى فيها الابن المتزوج فقط، وأخيراً العائلة «غير المنتشرة» التي تعرف بـ «النووية» أو الزوجية حيث يعاد جميع الأبناء منزل العائلة عندما يتزوجون (لوبلاي ١٨٧١).

هناك سوء الحظ. عدم اتفاق حول تعريف هذه الأنواع من بنيت العائلة. واحدى طرق تعريفها هي لغة الحجم أو التركيب اتخاص بالأسرة والذي غالباً ما يمكن كشفه بتحليل بيانات الإحصاء، والمصادر الرسمية الأخرى، وهذا هو المنهج المرتبط بمجموعة كامبردج لتاريخ السكان والبنية الاجتماعية، وخاصة بيتر لاسليت الذي ميز ثلاثة أنواع رئيسية من الأسر. فهناك «العائلة البسيطة» التي تتكون من وحدة العائلة الزوجية كزوج وزوجة أو أرملة مع أولادها. «والتعائلة الموسعة» وهي عائلة زوجية بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الأقارب وليس من الأبناء، وأخيراً «العائلة المتعددة» التي تضم اثنين أو أكثر من الأسر الزوجية التي تربط بينها قرابة أو يربط الزواج بينها (لاسليت ١٩٧٢).

إن منهج الأسرودقيق تماماً؛ لكن تكمن فيه أخطار من أجل ذلك. في المقام الأول، فإن الاختلافات بين العائلات التي تم وصفها على أنها متعددة، ودموية أو البسيطة يمكن أن تمثل عبارات لا أكثر في دور تطور نفس المجموعة التربوية التي تتوسع عندما يحصل الزوجان على أبناء ثم تنكس عندما يتزوج الاثنان ويفادرون منزل والدهم. هذه النقطة كان أول من أثارها علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية وقد شرحت بنوة في دراسة عن العائلة السلاجية في نمسا القرن الثامن عشر (غودي ١٩٥٨ - بيركنز ١٩٧٢).

الاعتراض الثاني على التعامل مع حجم أو تركيب الأسرود كدلالة على بنية الأسرة يرجعنا مرة أخرى إلى السؤال عن 'صلة بين البيانات الصعبة والسهلة. فما يحاول أن يكتشفه المؤرخ أو عالم الاجتماع هو الطريقة التي تبنى فيها العلاقات داخل الأسرة. ومع ذلك، فإن هذا التركيب قد لا يكشف حجم الأسرة. فالأسرة ليست وحدة سكنية، إذ هي أيضاً، أو ربما في المناسبات، وحدة اقتصادية أو قانونية. وقد تمتلك مجموعة من الأقارب أو تستغل ملكية عامة بينهم. والأسرة أيضاً وبوضوح، مجموعة يعرف أفرادها بها وهم يرتبطون عاطفياً فيما بينهم. هذا التعدد في الوظيفة يسبب مشكلات للمؤرخين وعلماء الاجتماع على حد سواء. فالمجموعات الاقتصادية والقانونية والسكنية والعاطفية تتداخل بوضوح، لكنها لا تحتاج إلى أن تتزامن. وعليه فإن دلالة تعتمد على السكن المشترك قد لا تخبر المؤرخين ما يحتاجون أن يعرفوه حول بنية الأسرة في مكان وزمان معينين.

وعلى سبيل المثال فإن الأقارب الذين يقطنون في بيوت منفصلة قد يعيشون قرب بعضهم بعضاً ويرون بعضهم بعضاً كل يوم، وهذا الوضع لغت الانتقاد إليه دراسة لنظرة العاملة في شرقي لندن (بوتغ و ويلسون ١٩٥٧) هنا تتعايش الأسرة الزوجية مع عقلية 'الموسعة' على الأقل فيما يخص علاقة الزوجة بـ'مها'. وهناك ما يوازي هذا الوضع في إيطاليا القرن الخامس عشر، على الأقل بين النبلاء. وفي فلورنسا مثلاً، كان أقرباء التبيل يعيشون بقصور محاورة ويفتخرون بانتظام في منزل العائلة الذي كان يمثل مجتمعاً اقتصادياً ويتعاون عن قرب في القضايا السياسية. وتاريخ عائلة النبلاء في فلورنسا (أو البندقية أو جنوا) لا يمكن كتابته بلغة الأسرة فقط (ميرز ١٩٧٤ - كنت ١٩٧٧).

إقامة العلاقات مع الآخرين

الانحراف والسيطرة

إحدى أهم وظائف الأسرة هي تنشئة الاجتماعية وإقامة العلاقات مع الآخرين والتي تعرف بأنها الطريقة التي ينتقل من خلالها التراث الاجتماعي، وأنماط أو قواعد السلوك في المجتمع من جيل إلى جيل. وما دام المؤرخون منذ وقت طويل يدركون أهمية نقل التقاليد الثقافية، فيمكن أن نسأل إذا كانت لهم حاجة معينة لمفهوم والتنشئة الاجتماعية. إحدى ميزات المفهوم هي أنه يخدم كرسالة تذكير بأن تاريخ التعليم لا يجب أن يحصر نفسه بالتعليم الذي يحدث في المعاهد المتخصصة كالمدرسة (بيلين ١٩٦٠) فالأوضاع السياسية، عتلاً، لا يمكن تعليمها بصورة رسمية في المدارس، لكنها غالباً ما تبدو أنها مكتسبة من قبل، لذا من التنبؤ أن نسلك طريق العلماء السياسيين، كما فعل أحد المؤرخين، وقاد ببحث طرائق إقامة العلاقات السياسية مع الآخرين في الماضي. وفي إنجلترا القرن السابع عشر على سبيل المثال، فإن حقيقة أن الأبناء ينمون في عائلات تحكمتها سلطة الأب قد جعلت من التسهل عليهم أن يتقبلوا من دون سؤال المجتمع الذي تحكمه السلطة (شوشيت ١٩٧٥) واستخدام مصطلح التنشئة الاجتماعية وإقامة العلاقات مع الآخرين يمكن أن يوحي للمؤرخين بأنهم إذا أرادوا أن يقترحوا لماذا يوجد نظام معين للتعليم الرسمي في مجتمع معين، فإنه من المفيد النظر إلى نظام الأدوار والمعايير كحتمل لأن النظام الاجتماعي لا يدوم إلا إذا وجد نوع من

«التوافق» بين المعايير المتناقضة عن طريق العلاقات مع الآخرين والأدوار المتوفرة لفراشدين.

والمشكلة أنك إذا ناقشت التنشئة الاجتماعية ضمن المعايير الاجتماعية، فإنه لا بد عن افتراض الإجماع وهو أمر قابل للتساؤل، كما رأينا. ومع ذلك فإن هناك مكاناً لمنهج سوسروأوجي آخر نفضل المعايير، أحدها يؤكد أكثر على الصراع والطبقة والإكراه كما فعل بيبر بورديو والمثعوتون معه. ومن المفاهيم المركزية لدى بورديو مفهوم «التولد الثقافي» و«تبيين» و«العنف الرمزي» ويقصد بالتولد الثقافي اتجاه المجتمع بشكل عام والنظام التعليمي بشكل خاص إلى نسخ نفسه عن طريق تثبيت قيم «جيل السابق» في الجيل الناشئ. فالتقاليد لا تستمر بشكل آني، من «القصور الذاتي» كما يقول المؤرخون في بعض الأحيان، إذ أن التقلبات تنتج عن نمل شاق تقوم به الأبناء والأمهات والمعلمون والحكمان وأرباب العمل والعامنون الآخرون في مجال التنشئة الاجتماعية ومفهوم «الاستساخ الثقافي» يثير الانتباه إلى الجهد المبذول في الركض في المكان وفي الاحتفاظ بمجتمع ما كما هو بثليل أو كثير. والمفهوم الثاني لدى بورديو يشير إلى ما يتم تعليمه لجيل الصاعد. وهو يرمض مفهوم «القواعد» لأنه ميكانكي جداً أو جامد أيضاً لا يمكن به وصف ما تعلمه الجيل، ويحدد مفهومه البديل «التعويد» كخطط تمكّن العاملين من إيجاد التكبير عن الممارسات التي تم تكييفها وتوقيفها لتتاسب المواقف المتغيرة بشكل لا نهاية له ومفهوم بورديو الثالث هو «العنف الرمزي» الذي يشير إلى فرض الأنماط والقيم والخطط الثقافية الخاصة بالفئة الحاكمة على أفراد الجماعات المحكومة، وخاصة العميلة التي يتم بها جعل هذه الجماعات المحكومة تعترف بالثقافة الحاكمة كثقافة شرعية وأن ثقافتهم غير شرعية (بورديو ١٩٧٢ - بورديو و باسبون ١٩٧٧).

من المبهج أن يكون لديك تاريخ النظام التعليمي الفرنسي أو الإنجليزي وأن ترى نظم التدريب مكتوبة بلغة هذه المصطلحات. وإذا تمت كتابة مثل هذا التاريخ يصبح من السهل الحكم على نقاط القوة والضعف في منهج بورديو، وينطبق نفس الأمر على المناقشة الحاضرة والمثيرة للجدل التي قام بها باسيل بيرنشتاين في كلمة

«واضح» و «محدودة» (بيرنشتاين ١٩٧٠). وعلى الرغم من ذلك فإن التقويبات الاجتماعية المتعلقة بالماضي كانت لتتوق قد بدأت وأقرب حتى لدينا لمناقشة «الغفب ارمزي» في الماضي ربما يكون العمل الحديث حول الهجمات التي قام بها رجال الدين المقاومين للإصلاح ضد القيادة الشعبية في القرن السادس عشر والطريقة التي تم بها إقناع الفلاحين أن ينظروا إلى ثقافتهم التقليدية على أنها «خرافات وخرعبيات وشيكانية» أيضاً (ديلوويو ١٩٧١ - موثيميليد ١٩٧٨)

بالتعب لم تكن المعايير تراعى دوماً و «الانحراف» وهو المصطلح السوسيولوجي للسبوك الذي يخرق المعايير في نظام اجتماعي معين، له ميزة أنه يجعل من الأسهل علينا فهم المواقف العدائية ضد الجماعات ووصفها بأنها مختلفة، وفي بعض الأحيان جنونية أو إجرامية أو إرسائية أو ثورية، ويتضمن «الانحراف» اجتماعاً يتحرف عنه بعض الأشخاص، لكن المصطلح لا يقف أو يسقط مع قبول فكرة الإجماع كتنقيص لفكره الصراع في المجتمع. لقد تم الإيحاء بأن الجماعات الاجتماعية، تخلق الانحراف عن طريق إيجاد قواعد يشكل انتهاكها انحرافاً ومن ثم تطبيق هذه القواعد على شعب معين ووصفهم بأنهم خارجيون (بيكر ١٩٦٢) وقد يبدو أن المفزى هو أن تتم رؤية الانحراف على شكل صراع بين جماعتين اجتماعيتين لهما مصالح وقيم مختلفة، بين من يطلقون التسمية (وهم يملكون القوة والسلطة) وبين من تُطلق عليهم التسمية (وهم لا قوة لهم)

يبدو أن نظرية «النعت» أو التسمية تقدم وجهة نظر أخرى مقيدة حول السحر الذي ناقشناه سابقاً بمصطلح «البريدية». ويبدو أن هنالك بعض الشك في أن السلطات، وخاصة قضاة التحقيق، أوجدوا السحر في نهايات العصور الوسطى عن طريق وصف النساء، الماعقات والأشخاص الآخرين ك«مهرطقين» وجعلونهم يعترفون بأنهم على حلف مع الشيطان. ولا يعني هذا بيان أحداً في هذه الفترة لم يحاول أن يؤذي غيره بطرائق خارقة للطبيعة، لكن أحداً مثل هذه شكلت عنصراً واحداً في عمل الساحرة المنتكر (كوهن ١٩٧٥).

إن ميزة مناقشة مطاردة الساحرات في القرن السادس عشر والتاسع عشر بلغة إطلاق صفة المتحرف هي أنها تشجع المؤرخين أن يسألوا أنفسهم: «من يطلق التسمية

على من، ولماذا؟ وبنفس الطريقة، يبدو من المفيد أن ندرس مشكلة ما يسمونه «الشحادون العنيدون» في إنجلترا الملحكة إيرايبث بلغة من يطلق التسمية ومن هو الذي تطلق عليه، ونسأل لماذا؟ كانت الطبقة الحاكمة ترى المنتسرين ذوي الأجساد اللينة، والذين سيطلق عليهم فيما بعد «العاطلون عن العمل» على أنهم ليس إلا كسالى.

وصرة أخرى، في كتابه الشهير حول تاريخ الجنون، قام ميشيل فوكوول بدراسة الجنون من نفس وجهة النظر هذه. وفسر ما أطلق عليه «الحجز أو السجن الكبير»، وهو مؤسسة في باريس في العام ١٦٥٦ نابعة للمستنصر العام لثقفراء والمجانين والتي تبعتها مؤسسة لمشاريع مشابهة في المقاطعات كـ «مرحلة أخوية» لنظام الملكي والهرجوازي في فرنسا في هذه الفترة وهي بداية سنوات حكم لويس الرابع عشر (فوكوول ١٩٦٦).

إن فكرة خلق السلطات للانحراف هي فكرة سوسيولوجية قطعية قد يستفيد منها المؤرخون. والفكرة الأخرى هي الإيحاء بأن بعض البنيات الاجتماعية تقرر «منظماً محدداً على أشخاص معينين في المجتمع من أجل الانخراط في سلوك غير ملتزم بالعرف (ميرتون ١٩٣٩). لقد تعلمنا بأن اللصحية وقطع الطرق في عالم البحر الأبيض المتوسط في القرن السادس عشر كانت منتشرة، وأن عددًا كبيراً من النبلاء كانوا من اللصوص (براولد ١٩٥٩ الصفحات ٥٤-٧٤٣) في هذا الجزء من العالم في هذه الفترة، لم يكن يعقدور النبلاء أن يعملوا دون ضياع شرفهم، وتسولهم عاز عنهم، لذلك لم يكن أمام النبيل الفقير والضعيف خيار آخر إلا السطو لكي لا يموت جوعاً.

وبهذا المعنى تشكل جزءاً من الجماعة بانحراف. والعبارة الموهمة للتناقض تذكرنا بخطر الافتراض أن أنماط مجتمع ما متماسكة تماماً.

ومع ذلك، فإن الانحراف يعاقب عليه والالتزام يكافأ: وهي عملية غائياً ما يطلق عليها علماء الاجتماع والسيطرة الاجتماعية، وهم يبنون السيطرة التي يمارسها «المجتمع» على الأفراد. ومفهوم «السيطرة الاجتماعية» لا يختلف عن الرأي العادي المألوف لدى المؤرخين منذ زمن بعيد، ويمكن تحديده بلغة الإجماع والتوازن.

والسيطرة الاجتماعية هي فرض الإجماع على الأنماط. وهو آلية إعادة إنشاء التوازن الاجتماعي الذي يهدده المنحرفون. والسؤال الذي تثبته هذه اللغة هو بالطبع: من هو المجتمع؟ ومن هو (الجمهور)؟ فإذا كان مجتمع ما متحداً ومتساوياً، فإن هذه اللغة قد تكون مفيدة. أما لو كان المجتمع يتكون من جماعات اجتماعية متنازعة وكل مجموعة لها قيمها الخاصة، فإن مصطلح السيطرة الاجتماعية لا بد أن يكون مضللاً.

أما المكان الذي يبدو أن يقيد فيه هذا المصطلح فهو تحليل المواقف التي تحدث وجهاً لوجه حيث يقوم المنحرف بتعدي المجتمع؛ كما في حالات الأثار الكلاسيكية في علم الاجتماع وفي معدل الشباب في التصح أو الجندي الذي يتجسس لصانع ضباطه. (رويشبيرغرو ديكسون ١٩٤١ - ستوفر ١٩٤٩).

بالنسبة لمزخ أوروبا ما قبل الثورة الصناعية، كانت الفوضى هي أكثر النماذج المثيرة للاستياء في السيطرة الاجتماعية. فالعجز الذي تزوج سادة صغيرة، أو الزوج الذي سمح لنفسه أن يضربه زوجته قد تجاوزوا أعراف المجتمع، وكان الرجال المقتنعون يعاقبونهم باسم المجتمع (ديفيز ١٩٧١ - ي. ب. تومبسون ١٩٧٢) حتى هنا، لا يبدو الأمر واضحاً بالنسبة لمن يمثل المجتمع؛ هل كل من في القرية أم الشباب الذين كانوا يظلمون هذه الفوضى؟ وهل كان كبار السن من الرجال والنساء يرون الموقف بنفس المنظر؟

في دراسة حديثة للاعتراف في القرن الخامس عشر، تم وصف الاعتراف على أنه أداة للسيطرة الاجتماعية (تينتير ١٩٧٤). وهذا خطير جداً. وإذا عرفنا العمارة الاعتراف، والخطيئة بنفس الشكل الذي يحدده رجال الدين؛ فإن هذا هو المطلوب، لكننا لا نستطيع أن نتأكد بأن هذه الحالة قد سادت في القرن الخامس عشر. ووصف الاعتراف على أنه أداة للعنف الرمزي، قد يؤدي إلى الافتراض المتناقض ويكون خطيراً أيضاً إذا ما أعطينا الدليل. كذلك فإنه من الأخطر أن نناقش العلاقة بين مالك الأرض الإنجليزي والمستأجرين منه، في القرن الثامن عشر، بلغة السيطرة الاجتماعية، عندما لا يكون مالك الأرض هو الذي ينقذ معايير مجتمع القرية (لأنه عندما يعاقب المخالفين

والتجاوزين يكون قد تجاوز تلك المعايير)، لكنه كان يفضل ممارسة سلطته بما يفيد مصالحه، أو بالأحرى، بنفذ معايير منافسة، هي معايير الحكومة المركزية ومعايير مَبْنَتَه. (بيركمن ١٩٩٩، صفحة ٢٢ وما بعدها. قارن ي. ب. ثومبسون ١٩٧٤ - روتاجروودزكي ١٩٧٧) ومع ذلك، فإن الطبقة نثير بعض أكبر المشكلات الضهومية حدة في شكل من التاريخ الاجتماعي وعلم الاجتماع.

الطبقة الاجتماعية والتراصف الاجتماعي

التراصف الاجتماعي ميدان يمكن فيه للمؤرخين خاصة أن يستعملوا مصطلحات قديمة مثل «الطبقة المنغلقة» و«الحرثية» وغيرهما دون أن يكونوا منذرين لجميع المشكلات التمثيلية والضرورات التي وجد علماء المجتمع من المفيد استنتاجها. مفهوم «الطبقة» خاصة هو مفهوم غامض ولا بد منه. وفي معظم المجتمعات. إن لم يكن كلها؛ هنالك لا مساواة في توزيع الثروة والمزايا الأخرى كالمكانة والمنطقة، ومع ذلك، يبدو في الغالب أن من الصعب تحديد المبادئ التي تحكم هذا التوزيع أو تصف العلاقات الاجتماعية التي ظهر منها هذا التفاوت والتلا مساواة؛ وتشمل هذه العلاقات الإحساس بالتماسك والتكافل لدى جماعة ما، والإحساس بالفرق عن الجماعات الأخرى (وربما الصراع معها) وتسلسل السلطة ومواقع الآخرين. وإذا وصفا مثل هذه العلاقات فإنه يبدو من المستحيل أن نتجو من المجاز، سواء تكلمنا عن «السلام» أو «الهرم» الاجتماعي. أو فضلنا الصورة البيولوجية للتراصف الاجتماعي

قد يسأل المؤرخ ما الخطأ في قبول التمثيل «صورة بنية اجتماعية» ما أكثر من فرض صورة حديثة ما دام المعاصرون يعرفون مجتمعهم من الداخل. فسكان قرية فرنسية في القرن السابع عشر فهموا من دون شك ذلك المجتمع بأفضل مما نعلمه الآن. لكن ماذا عن رأيهم بمقاطعتهم أو بفرنسا كجبل: والمؤرخون اليوم:

بوصولهم إلى الوثائق الرسمية وبطرائقهم الكمية ، هم في بعض النواحي أفضل معرفة عن المعاصرين حول توزيع الثروة والمزايا الأخرى في فرنسا القرن السابع عشر

سبب آخر في عدم تبني وجهات النظر المعاصرة مجتمع ما هو أنها غالباً ما تتأهض إحداها الأخرى ، فالهرم يبدو مختلفاً جداً ، مكان المرء فيه ، وبعض التقارير المعاصرة حول التنمية الاجتماعية يجب أن تؤخذ كتبديرات أكثر منها وصفاً منعزلاً والنظرة التقليدية للمجتمع ، في العصور الوسطى ، كانت الاعمار المتبادل بين ثلاث مجموعات ، رجال الدين والفرسان والفلاحين . ومع ذلك ، فإن هذا التقسيم للمجتمع إلى أولئك الذين يصلون ، وأولئك الذين يقاتلون وأولئك الذين يعملون ، يبدو تماماً كبرير لأولئك الذين لا يعملون من الذين لا يعملون والآراء المعاصرة ، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التبيانات التي ينبغي تحليلها ، يبدو أنها قد لا تشكل الإطار الأكثر مناسبة لذلك التحليل .

من الصعب في هذا الميدان ، أكثر من أي ميدان آخر في تاريخ الاجتماعي أن تعمل من دون نموذج (أوسوسكي ١٩٤٧ - الفصل ٩ ، ستون ١٩٦٥) .

وأفضل نموذج معروف ناطع ، هو نموذج ماركس على الرغم من حقيقة أن فصله حول الطبقة في كتابه «رأس المال» لا يحتوي على أكثر من بضعة أسطر ، نلها ملاحظة «هنا تنهى المحطوطة» .

أما كتابات ماركس الأخرى فتفسح المجال لأن يجعل الفصل الناقد مناسباً مثل منشور المنحنيات . (بندكس و ثيبسيت ١٩٤٢ - دار ديورف ١٩٤٧) . الطبقة بالنسبة لماركس هي جماعة اجتماعية لها وظيفة خاصة في عملية الإنتاج . أصحاب الأرض ، أصحاب رؤوس الأموال والعمال الذين لا يملكون شيئاً ما عدا أيديهم ، هي الطبقات الاجتماعية الكبيرة الثلاث ، وهي تقابل عمال الإنتاج الثلاثة في الاقتصاديات الكلاسيكية وهي الأرض والعمل ورأس المال . والوظائف المتعددة لهذه الطبقات تعطيتهم مصالح متضاربة وتجعلهم ميلين للتفكير والتصرف بطرائق مختلفة . وعليه ، فإن التاريخ هو قصة صراع الطبقات .

النقد الذي غالباً ما يوجه إلى هذا النموذج هو الأكثر ظلاماً وهو أنه: يجعل الأمر سهياً: ووظيفة النموذج التبسيط وذلك من أجل جعل العالم الحقيقي أكثر جلاء ووضوحاً. والمؤرخ الاجتماعي في إنجلترا القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، الذي يعمل من الوثائق الرسمية كأحصاء السكان، يجد أن السكان يوصفون على أنهم فئات مهنية معينة العدد. وأعمل بيانات عامة أكثر عن المجتمع الإنكليزي، عن الضروري هدم هذه الفئات وتوزيعها إلى أكثر منها. وقد قدم ماركس للمؤرخ الاجتماعي فئات أكثر اتساعاً مع شرح لاختياره. وبهذا المعنى فقد أهد التاريخ الاجتماعي بالعموم الفقري الذي كان بحاجة إليه.

وأكد على الاختلافات بين مجموعاته الثلاث على حساب الاختلافات الموجودة ضمنها، وحذف الحالات ائهامية كالجمل الذي يعمل لحساب نفسه. والذي لا يتطابق مع أي من فئاته الثلاث، ومع ذلك. فالمرء يتوقع هذه التبسيطات من النموذج.

ما يفتق هو أن نموذج ماركس ليس واضحاً أو بسيطاً كما يبدو. فقد استعمل مصطلح «الطبقة» بمعانٍ مختلفة عديدة. فهو أحياناً يميز طبقات ثلاث هم أصحاب الأرض ورأس المال والعمل، وأحياناً يميز طبقتين اثنتين هم المستقلون والمستقلون، الظالمون والمظلومون. وفي بعض الأحيان يستعمل تعريفاً عريضاً للطبقة، وأحياناً أخرى يستعمل تعريفاً ضيقاً. وحسب التعريف تمرير، فإن العبيد وتروام الرومان وأقنان العصور الوسطى والعمال البارعين كانوا جميعهم طبقات (أو بالأحرى جزءاً من نفس الطبقة العاملة). لأن مصالحيهم كانت متضاربة مع مصالح لورداتهم وأسيادهم. وبحسب التعريف الضيق: فإن الفلاحين الفرنسيين لم يكونوا طبقة في عام ١٨٥٠ لأن الوعي الطبقي كان ينقصهم. أو بكلمات أخرى: حس التضامن مع بعضهم بعضاً عبر الحدود الإقليمية. لم يكونوا مجتمعاً بالمسبة لماركس ولكن كتلة من الناس المتشابهين المميزين مثل «كيس البطاطا».

من المدهش في النادر أن نجد أن مؤرخي أوروبا في القرن التاسع عشر، وبصورة أكثر خصوصية، مؤرخي إنجلترا انجمنع الذي عاش فيه ماركس وكتب عنه، وحيث بدأت لعة «الطبقة» في الاستعمال، هؤلاء المؤرخون هم الذين وجدوا

نموذج ماركس الأكثر إهانة (ي. ب. تومسون ١٩٦٣ - بيركن ١٩٦٩). ومن أجل الأنواع الأخرى من المجتمع فقد تكون النماذج الأخرى هي الأكثر ملاءمة، نماذج لا تميز بين الجماعات الاجتماعية على أساس وضعهم في عملية الإنتاج، لكن على أساس معايير أخرى. بالنسبة لبلند، مثلاً، فإن النموذج الواضح هو نموذج الطبقة المنغلقة التي تعرف على أنها نظام تراصف يكون فيه المبدأ الأساسي هو التعارض بين «الأثرياء» و «المثولين». وفي أوروبا ما قبل الصناعة، هناك حالة جيدة لاختيار نموذج «العزبة» أو لا مجموعة المنزل، كما حددها ماكس WEBER

ميز WEBER «الطبقات» وعرفها بأنها مجموعات من الناس الذين يحدد فرصهم في الحياة وضع السوق. عيضا عن أصحاب «المنزلة» الذين يحدد مصيرهم انتمية أو درجة الامتياز الممنوحة لهم. ومنزلة المجموعة الأخيرة تكسب بالميلاد وهي محددة بشكل قانوني ويمكن أن تحمل معها السلطة والامتياز. والمنزلة الرفيعة موسومة بما دعاه عالم الاجتماع الأمريكي ثورستين فيلين «الاستهلاك الواضح» (فيلين ١٩٩٩).

وفي الوقت الذي حدد فيه ماركس الطبقات تبعاً للإنتاج، حدد WEBER منزلة من حيث الاستهلاك. وبهذا المعنى، فإن هائم الاجتماع الأمريكي الذي صمم لمقياس غرفة المعيشة لمقياس المنزلة كان يقلد WEBER. ومع ذلك، فإن أشكال الاستهلاك لدى WEBER ليست دوماً مؤشرات موثوقة عن المنزلة. وقد كان من ركاً للاختلافات المحتملة في توزيع أنواع المزايا المختلفة. وعلى المدى الطويل، اقترح بأن الملكية تهب المنزلة، وعلى المدى القصير، فإن كلا الملاك وغير الملاك يمكن أن ينتموا إلى نفس الفئة (WEBER ١٩٦٠).

لقد شكّل نموذج WEBER بديلاً لنموذج ماركس، وقام الماركسيون بنورهم بالرد على WEBER. مشيرين - على سبيل المثال - إلى أن القيم مثل «المنزلة» ليست تعبيراً عن الإجماع في مجتمع معين مثل القيم المفروضة من الطبقة المسيطرة على كل شخص ما عداها (باركن ١٩٧٦ - الصفحات ٤٠ إلى ٤٧).

ويتخذ الجدال بحقيقة أن كلا الرجلين له مصالح مختلفة وكانا يحاولان الرد على مسألة مختلفة حول اللامساواة، وكان ماركس مهتماً، بخاصة:

بالتسيطر والصرع، بينما اهتم ويبر بالقيم وأساليب الحياة وبياناتي: فإن نماذج الطبقة والمنزلة مثل نماذج الصراع والإجماع يمكن النظر إليها على أنها ممكنة لبعضها وليست طرائقاً متناقضة في النظر إلى المجتمع، وكن منها يكشف بعض ملامحه على حساب تعميمه الآخرين (اوسونكي ١٩٥٧ - الفصل ١٢).

هذه النقطة حول التكاملية يمكن توضيحها بفحص الاستعمال الذي جرى للنماذج المناقشة في تحليل مجتمع ما قبل الصناعة: أي فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبعد الحرب العالمية الثانية بقليل، قام المؤرخ السوفيتي بوريس بورشنيف بملء كتاب عن التورات الشعبية بين الأعوام ١٦٢٢ و ١٦٤٨ حلل فيه المجتمع الفرنسي بمصطلح الطبقة، مؤكداً على الصراع بين ملاك الأرض والمستأجرين، السادة والعمال البارعين، الحكام والمحكومين (بورشنيف ١٩٤٨).

رفض المؤرخ الفرنسي رونالد موسنيه تحليل ماركس هذا، واقترح ان يتم استبداله بنموذج تينية الاجتماعية الفرنسية التي تذكرنا بمجموعات المنزلة لدى ويبر. وجادل موسنيه، وما زال جاداً، بأن التكتسيبات الأساسية في المجتمع الفرنسي في القرن السابع عشر كانت بين رجال الدين والنبلاء وبقية الناس، أي بين أصحاب المنزل، أو المراتب، واتهم بورشنيف بالتفارقة التاريخية لاستخدامه مصطلح الطبقة في سياق السلام عن القرون السابع عشر. تقبل موسنيه الأفكار المعاصرة عن المجتمع الفرنسي مفترضاً الإجماع بينها. واعتمد بشكل خاص على مقالة حول الميراثية و «المنازل الرفيعة» كتبها النحامي تشارلز ثوبسو وهي المقالة التي ناقشها بورشنيف كمشاهدة من قبل برجوازي تبيل تبرير المطالب الاجتماعية للمجموعة التي ينتمي إليها. وحيث استعمل بورشنيف مصطلح «البرجوازية» فقد عرفها ماركس بكثير أو قليل (سامحاً لظهور حقيقة ان برجوازية القرن السابع عشر استعملوا أسمائهم في شراء الأراضي و المناصب، كسلطة القضاء مثلاً وليس في الصناعة). ناقش موسنيه كيف تم استعمال مصطلح «البرجوازية» في الفترة نفسها. وعمل ويبر، لفت الانتباه إلى حقيقة أن ثروة لم تحدد المنزلة، وهكذا كان التبيل الفقير أعلى في الهرم الاجتماعي من تاجر غني.

وقدم الرأي بأن التضامن العمودي بين مالك الأرض والمستأجر أو الناصر
 والتربون كان في تلك الفترة أقوى من التضامن الأفقي بين الأنداد (موسنيه ١٩١٩).
 يتماشى مع هذه النماذج المختلفة للبنية الاجتماعية تحاليل مختلفة للثورات
 الشعبية في فرنسا القرن السابع عشر. وقد رأى بورشنيف الثوار كرجال لهم هدف
 راع هو إسقاط الطبقة الحاكمة وإنهاء النظام الإقطاعي الذي كان يضطهدهم.
 من جهة أخرى، نظر موسنيه إلى الثورات كـ غضب أعمى دون برنامج واضح.
 ويعتقد بورشنيف أن كل الملاحين تعاونوا في كل منطقة مع بعضهم بعضاً ضد
 ملاك الأرض لتبلاء، حيث أحرقوا قلاعهم، بينما يعتقد موسنيه أن ملاك الأرض
 في كل ناحية تعاونوا مع الفلاحين ضد الحكومة المركزية، ووجدوا قذاتهم لنصب
 كماثر تحاملي الضرائب. يستطيع كل مؤرخ أن يستتج حالة ثلاث تفسيره، تكون
 يبنى التليل شطويماً جداً كي يقرر أي حالات. كانت نموذجية أكثر من غيرها.
 وما دامت الثورات لا تلقي ضوء كافي على البنية الاجتماعية. فإننا مضطرون
 للعودة إلى البنية الاجتماعية كي تلتقي الضوء على الثورات.

ليست المقالات القانونية على التقسيمات ثلاث للملكية، ولا التباير
 الرسمية المرفوعة إلى الحكومة المركزية عن الاضطرابات الشعبية أدلة مثالية على
 طبيعة البنية الاجتماعية. وإذا تكلمنا بفظاظة. فإن هذه المصادر تقابل ما يدعو
 علماء الاجتماع وتفسير الذات ومناهج الشهرة، حيث لمقابلات والاستبيانات قد
 المستجيب لأن يشير إلى وضعهم الخاص في الهرم الاجتماعي أو مكانة الآخرين. هذا
 النوع من المصادر بحاجة إلى أن يرفده ما يدعو علماء الاجتماع والمنهج الموضوعي،
 أي دراسة ما يقوم به الناس أكثر من ما يقولون، وخاصة دراسة من تزوج من،
 ما دام التزاوج هو أفضل مؤشر على المساواة الاجتماعية.

هذا المنهج المثالت مرسه مؤرخو النظام القديم في فرنسا. وعلى سبيل المثال،
 فإن دراسة جميع عقود الزواج المسجلة لدى الموق العام في باريس في عام ١٧٤٩
 (٢٥٩٧ عقد) جرى القيام بها من أجل تقرير الهرم المهني الاجتماعي في باريس في
 ذلك الوقت. وقد تم تأسيس ثلاث عشرة فئة اجتماعية تتراوح بين العامل البارع إلى
 النبيل، على أساس المعايير الثلاثة: الوظيفة والثروة والرواح (دومارد و فوريت ١٩٦١).

هذه الدراسة هاجمها موسخيه أيضاً، واتهم مؤلفيها بالمفارقة التاريخية لتأكيدهم على العلاقات بين الاقتصاد والسلطة الاجتماعية، وكذلك لاستمرارهم الفئات المهنية الاجتماعية من دراسات منتصف القرن العشرين قام بها المعهد الوطني للإحصاء (عوسنييه ١٩٦٥)، وقد قام أحد تلاميذ موسخيه بدراسة حكومية مختلفة نوعاً عن البنية الاجتماعية. وقد اهتمت الدراسة ببندة صغيرة في شاتودون بين العام ١٥٢٥ و عام ١٧٨٩. ودراسة دومارد و فوريت فكانت على الكمبيوتر، واعتمدت على دليل الزواج لتأسيس من اعتبرتها اجتماعياً له

ومع ذلك، فإن فئاتها الاجتماعية الأربعة أكثر غموضاً من الفئات الثلاث عشرة لدى دومارد - فوريت وقد تألفت من رجال الدين والمجموعات الأعلى والحرفيين والبقالين والشرايح الأدنى (كوتوزيه ١٩٦٩).

في إنكلترا، كما في فرنسا. دأب مؤرخو القرنين السابع عشر والثامن عشر على التمسك بمشكلة وضع مفاهيم للبنية الاجتماعية.

وقد قام لورنس ستون بمقارنة ما أسماه نموذج «الأعم المتحد» بالمجتمع الإنكليزي في عام ١٤٠٠ حيث كان الأرستقراطيون والتبلاء يعلون ما عداهم، ومع نموذج «سمان جيمينيائوه» لإنكلترا بعد ٣٠٠ سنة برزت مهن مختلفة كالمقانون والكنيسة والطب لتنافس الطبقة العليا الأرستقراطية (ستون ١٩٦٥). أما بالنسبة للقرن الثامن عشر، فقد كانت مشكلة الحاشية هي تمييز المجموعات في أسفل الهرم الاجتماعي. و ادوارد تومبسون الذي حول اهتمامه إلى فترة ما قبل إنشاء الطبقة العاملة الإنجليزية، تكلم عن «العوام» في القرن التاسع عشر. ثم يكن العوام طبقة لفقدانهم الوعي الطبقي، والتضامن العمودي ما يزال يبرز التضامن الأفقي. ومن جهة أخرى، لم يكن التضامن العمودي شياً كفاية حتى أن العوام لم يثوروا ضد النظام الرسمي. فكانت هناك ثورات، لكنها اتخذت أشكالاً مختلفة عن تلك التي جرت في القرن التاسع عشر. وقد لخصها تومبسون في العبارة الموهمة للتناقض وهي «صراع الطبقة دون طبقة» (بي. ب. تومبسون ١٩٦٣-١٩٧٨).

هذا الملخص المختصر للموضوع المثير للجدل والأكثر تعقيداً فيما يخص المفاهيم في تاريخ الاجتماع يوحى بتيجتين مؤقتتين. أما الأولى فهي وجهة نظر

أوسوسكي ان النماذج المنافسة تساعد في تحليل نفس المجتمع. واستعمل فئات المعهد الوطني للإحصاء في تحليل المجتمع لباريسي عام ١٧٤٩ له ميزة السماح بإجراء المقارنات والمقارنات مع ما حدث في باريس بعد ٢٠٠ سنة ومن جهة أخرى فإن التحليل بمصطلحات فئات القرن الثامن عشر يجعل من السهل فهم سلوك في القرن الثامن عشر. مرة أخرى، هناك نموذج، الطبقة، ونموذج «المنزلة» ينهان المستعمل لبعض العلاقات الاجتماعية في فرنسا القرن السابع عشر على حساب إخفاء الآخرين. ومن بعد، لا حتم أن وير، الذي لف الانتباه إلى مراحل وتصرف الطبقة في أوروبا ما قبل الصناعة قد يصاب باندحسة من هذه النتيجة.

القطعة الثانية عفادها أنه على الرغم من أن كلا النموذجين يساعدا في فهم كلا النوعين من المجتمع، إلا ان نموذج المنزلة يبدو وثيق الصلة بتسكين خاص بمجتمعات ما قبل الصناعة ونموذج الطبقة خاص بالصناعة. والتعاريف الرسمية للهرم الاجتماعي تحمل وزناً أكبر عن الحالة الأولى، والتعاريف غير رسمية في الثانية والاستقلال المتنامي في المناطق المختلفة للاقتصاد الرأسمالي يشجع بصورة طبيعية، الوعي الطبقي. (هوبسون ١٩٧١-١).

الحراك الاجتماعي

«الحراك الاجتماعي» مثل «الطبقة» مصطلح مألوف جداً لدى المؤرخين كصورة ج. آ. شومبيز عنه حيث يقول:

«الطبقة العليا في المجتمع مثل الفنادق المئينة بانفاس دوماً. لكن الناس دائمو التغيير». وفي السنوات الأخيرة كدرست المؤتمرات والأعداد الخاصة من المجلات موضوع الحراك الاجتماعي في التاريخ. ومع ذلك، هناك ثلاثة يجب استنتاجها وشراك يجب تجنبها. ويبدو أنه من المفيد إيراد ثلاث فوارق بوجه خاص. الأول بين الحراك إلى أعلى السلم الاجتماعي والحراك إلى الأسفل. مع أنه من الصعب إيجاد دراسات حول التحرك إلى أسفل. وانفرد الثاني بين الحراك ضمن حياة الفرد (داخل أجياله) والحراك المنتشر على عدة أجيال. وانفرد الثالث بين حراك الفرد وحراك المجتمع. وهو فرق لم يتوصل إليه أحياناً في خمسينيات القرن العشرين في الجدل الذي دار حول ما يسمى «بروغ الأرسقراطية» في إنجلترا بين ١٥٤٠ وعام ١٦٤٠. ومن الضروري أن نميز «بروغ الأرسقراطية» بالنسبة للمجموعات الاجتماعية الأخرى من صعود الأشراف من الأعيان إلى رتبة الأمرء أو الأشراف. ويتضمن حراك المجموعة بائعنى الدقيق تفسيراً في الهيئة الاجتماعية، وهو إضافة بعض الفرق إلى فندق شومبيز.

وكما أشار أحد المشاركين في مؤتمر عن الحراك الاجتماعي، فإنه يبدو أن مؤرخي جميع الحضارات التاريخية قد استذكروا تهمة أن «مجتمعهم

ساكنة، وربما لم يوجد مجتمع متراسف في حالة حراك صفر: الأمر الذي يعني أن جميع الأطفال استمتعوا بنفس الثروة وبالمفرزة وبالسلطة كأبائهم أو عانوا منها. والسؤال الحاد هو أن الحراك الاجتماعي في مجتمع ما تسببي بالتأكيد. وهل كان معدل الحراك في إنجلترا القرن السابع عشر أعز مما كان عليه في إنجلترا القرن الخامس عشر وفي فرنسا القرن السابع عشر وبيان القرن السابع عشر؟ هنا يفرض المنهج الكمي انقارن نفسه بالتأكد.

في حالة المجتمعات الصناعية في القرن العشرين تم تنفيذ مثل هذا المنهج. وخلصوا إلى أنه على الرغم من التأكيد الأمريكي على المساواة في الفرص. إلا أنه لم يكن هناك حراك اجتماعي. أكثر أو أقل. في أوروبا. عند في الولايات المتحدة (ليبست و بندكس ١٩٥٩). ولو كان ليبست و بندكس قد عملا على مجتمع ما قبل الصناعة. لكان ذلك مدهشاً. إذا لا يمكن تجنب أخطار المقارنة.

ورد أحد هذه الأخطار في دراسة عن الصين في فترة حكم مينغ و تشينغ (١٣٦٨-١٩١١) والتي ناقشت كيف أن الصينيين أكثر انفتاحاً من المجتمع الأوروبي في نفس تلك الفترة (بنغ شي ٩-١٩٥٨). أما الدليل على المعدل المرتفع للحراك الاجتماعي في الصين فقد توفر في قوائم المرشحين للتأجيل في امتحانات الخدمة الاجتماعية، وهي قوائم ومبرت معلومات عن الأصل الاجتماعي للمرشحين. ومع ذلك، فقد أسرع أحد النقاد إلى القول بأن البيانات حول الأصول الاجتماعية للطبقة الحاكمة لا تشكل بيانات حول مقدار الحراك أو عن فرص الحياة لأفراد الطبقة الدنيا. لم لا؟ لأن الحجم النسبي للتخية ونسبتها إلى بقية السكان قد أخذت في الحسبان. وكان الموظفون الكبار في الصين، كمنظمة. عبارة عن مجموعة صغيرة (ديبل ١٩٦٠م).

أساليب الحراك الاجتماعي هي الأخرى موضوع شيق للتاريخ المقارن. فقد كان للصينيين نظامهم للامتحانات منذ بداية القرن السادس وحتى بداية القرن

العشرين. وفي المجتمع الغربي، كان الذي لا تعرف منزلته يُسأل من هو والده، لكن في الصين كان يسأل كم امتعاً قدم. كذلك كان لدى الإمبراطورية العثمانية «جزية عن الأطفال»، وهو نظام كانت «النجبة» الإدارية والعسكرية تقوم بموجبه بتجنيد الرعايا المسيحيين من السكان. وكان هؤلاء المجندون يُختارون على أساس قدرتهم واندفاعهم وكانوا يتلقون تعليماً كاملاً ويهيئون كجنود أو جنود، كما كانوا يدخلون في الإسلام ليقطعوا جذورهم الثقافي ويصبحوا أكثر اعتماداً على السلطان، كما كانوا يضمنون أن لا يحدث ابتادهم جذورهم في اللحاق بأبائهم في الوظيفة (ناري ١٩٦٩). أما في أوروبا قبل الصناعة، فقد كانت لديهم الكنيسة كمنهنة مفتوحة لأصحاب الموهبة الذين كان من السهل عليهم أن يصبحوا من الكهنوت لابسوا أسود وليس من لابسوا اللون القرمزي وتشمل الأمثلة الإنجليزية ويليام بيكهام، أسقف ونسستر، الذي كان شعاره «الأحلاق» وليس الميلاد. وتوماس كرانمر، ابن الفلاح الصغير الذي أصبح رئيس أساقفة كانتربري أيضاً؛ وويليام لود، ابن بائع أقعشة في ريدينغ الذي أصبح رئيس أساقفة كانتربري أيضاً؛ وريتشارد نيل، ابن بائع الشعير الحيواني، الذي صار أسقف دورهام التي كانت (مثل ونسستر) من أغنى الأبرشيات في إنجلترا. ومن الممتع إجراء دراسة مقارنة عن الفرص المختلفة للحراك الاجتماعي التي قدمتها الكنيسة في مناطق مختلفة - وكان القانون سبباً آخر للحراك الاجتماعي في أوروبا ما قبل الصناعة وقد توحشت أفعية القانون في أواخر القرن الخامس عشر في إنجلترا وفي ألمانيا في القرن السادس عشر. وفي فرنسا في القرن السابع عشر. وكان الطلب كبيراً على المحامين في جميع أنحاء أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر لشغل وظائف في بيروقراطية الدولة المتنامية.

وكان الآباء الطموحون يجعلون أبناءهم يدرسون القانون كي ينهضوا في هذا العالم سواء مارسوه في مكاتبهم الخاصة أو في خدمة الدولة. وهذا ما سواه واند سترايك وواتد لوثر ووالد كالفر، مع أن هؤلاء الآباء الثلاثة أصيبوا بخيبة الأمل، كذلك لا يجب أن تنسى الطريق الأقل للتوصل إلى

القمة. وقد قام أحد علماء الاجتماع بدراسة الجريمة كوسيلة للحراك الاجتماعي في الجماعات الاجتماعية الممثلة من النسل الأخرى للجماع ومجموعات كالأيرلنديين والطنينان في الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين (دي بين ١٩٤٢).

البيروقراطية

لمؤرخون السياسيون، وهم يتجهون إلى التعميم حول التغييرات القانونية التي جرت في دولة معينة، ابتكروا عبارات مثل «الدولة كعمل فني» و «الملكيات الجديدة» و «ثورة نيونور» في الحكومة، و «ظهور الاستبداد أو الحكم المطلق» و «ثورة القرن التاسع عشر في الحكومة» وهكذا. بالنسبة لعالم الاجتماع فإن كل هذه التغييرات تبدو أمثلة محلية عن التغيير أو عن الانتقال من نموذج رئيسي في الحكومة إلى آخر، من ما دعاه ماكس ويبر النظام «الميراثي» إلى ما أسماه النظام «البيروقراطي». وعلم شرح الرموز انكتابية لدى ويبر هو واحد من أهم الإسهامات لنظرية التنظيم السياسي منذ الملكية اليونانية، الأرستقراطية والديمقراطية المشهورة. وقد عرف ويبر الحكومة البيروقراطية على أنها نظام لا شخصي مجهول مع تمييز حاد بين الشعب وأصحاب المنزلة، و «نظام البيروقراطي نظام يديره موظفون بدوام كامل معينون بإجراءات رسمية (كالمعاملات) وتدريبوا بشكل خاص لتفسيح بالعمل وهم منظمون بهرم رسمي، يستعملون سجلات مكتوبة ويعملون ضمن مناطق صلاحية محددة. ويمكن تعريف النظام الميراثي على أنه عكس كل هذا بوجود موظفين يعملون بدوام جزئي بتنظيم غير رسمي وبأوامر شفوية ويتخط لمناطق الصلاحية وتميز ضئيل بين الشعب والخاصة. وقد فحصر ويبر بالنظام البيروقراطي على أنه «عقلاني» مضاد «للتقليدي» واعتقد أن عملية جعل النظام بيروقراطياً كانت واحدة من الاتجاهات الرئيسية في تاريخ الغرب - مثل الرأسمالية - التي ترتبط بها (ويبر ١-١٩٢٠).

سيتضح لنا أن الإصلاحات الإدارية في بريطانيا القرن التاسع عشر مثل فتح الخدمة المدنية للمنافسة وإلغاء الرعاية تتضمن حركة باتجاه ما أسماه ويبر النموذج

«البيروقراطية». وبناشير من ويبر، فإن بعض المؤرخين الإداريين بدأوا موحراً يسألون بعض الأسئلة الموسيولوجية، وخاصة مورخو بروسيا، وهي أسئلة مناسبة تماماً لأن النظام البروسي، مثل النظام الصيني، كان واحداً من أشهر الأنظمة البيروقراطية في العالم. ولعب من دون شك، دوره في بعث علم شرح الآثار التكتائية لدى ويبر في المقام الأول. وهكذا: فإن دراسة حديثة للبيروقراطية البروسية في عتصاف القرن التاسع عشر تبثت منهج ويبر: حركة على نماذج التجنيد والتدريب وتطوير أضاف التفكير الوظيفية والتعليلية، وعزت دراسة تحديث البيروقراطية البروسية إلى التصنيع والتأمين اللذين كانا يحدثان في ألمانيا في ذات الوقت (جيليس ١٩٧١).

تم توجيه أسئلة ويبر عن الإدارة في أوروبا ما قبل التصناعة، وخاصة عن بروسيا في القرن الثامن عشر وعن إنجلترا في القرن السابع عشر (زونيغ ١٩٤٨ - أيلمر ١٩٦١-١٩٧٢) وللقيام بذلك، على المرء أن يصبر مدركاً بأن هناك اتجاهات تحويل المدى نحو النظام البيروقراطي، لكن التغيير كان بطيئاً جداً أيضاً.

فرنسا القرن السابع عشر، فرنسا ريشيليو وغولبرت و لوفيليه و لوفواز، كانت ضمن مشاهير ويبر. واحداً من أكثر الدول بيروقراطية في أوروبا، لكن العديد من الممارسات الوراثية استمرت. وعلى سبيل المثال، فقد تعامل ريشيليو مع الوثائق الرسمية وكأنها ملك خاص له، وترك العديد عنها لاية أخيه في وصيته. وكان ينتقي مساعديه على أساس شخصي وليس على أساس غير شخصي، أي لم يكن يبحث عن الأصدقاء لمرء منصب معين، لكن حاول تعيين أحد أتباعه أو مواليه أو رجالاً من صنعه. كما كانوا يقولون في القرن السابع عشر (رانوم ١٩٦٢). ولو أنه لم يلجأ إلى هذه الطريقة، لما كان قد استمر سياسياً. فقد كان بحاجة إلى مساعدين يثق بهم، وبالإضافة إلى أقاربه، لم يكن يلق إلا بصناعته. مثلما كان الأمر لا يثقون إلا بمعاصبيهم. ولذلك فإن على مؤرخي حكومات أوروبا ما قبل الصناعة أن لا يظهررو متى وكيف ظهرت البيروقراطية فحسب؛ وإنما عليهم أيضاً أن يحلوا طريقة عمل النظام لوراثي. وفي هذا الميدان، فإن علماء الأنتروبولوجيا، الذين يهتمون جداً بألية الرعاية والزمير، قد يمدون يد المون للمؤرخين أكثر من ويبر الذي توقف عند المرحلة الوصفية.

الظهير الراعي

والأتباع والزمر

يمكن تعريف الرعاية على أنها نظام سياسي يعتمد على العلاقات الشخصية بين خير المتكافئين، بين القادة (الراعيين) وأتباعهم. وكل فئة لديها شيء تعطيه للآخرى. فالأتباع يقدمون لظهيرهم تراعي دعمهم الملصق وإدعائهم واحترامهم أيضاً؛ ويعبرون عن ذلك بالعديد من الأشكال الرمزية، والراعون، من جانبهم، يقدمون لأتباعهم الحماية من طلبات الراجين الآخرين والمن والخدمات الأخرى أيضاً من الضيافة والكرم إلى الأعمال. ولتحصول على وصف حي متوافق مع تحليل ثاقب لعمل هذا النظام، يمكننا أن نرجع إلى رواية فريدريك بارث عن سوات باتان. فقد كان قادة هذا المجتمع (أو نخانات) يتنافسون على الأرض والأتباع، وكانوا ينفقون ثروتهم على الهدايا والضيافة لجميع الأتباع. وكانت سلطة كل خان شخصية تتمثل في ما كان يستطيع أن «ينزعه» من كل واحد من أتباعه.

والأتباع يتبعون أولئك القادة الذين يقدمون لهم أفضل المزايا وأكثر الحماية، ودعم الأتباع للخان كان يعطيهم الموالى؛ وهكذا يعطونهم الشرف و (العزة) والقوة لإدلال عناصيهم وتقديم المعروف لأتباعهم مقابل ولائهم لهم، ومن جهة أخرى كانت هناك حاجة للاحتفاظ بقوات أتباعهم الموالية لهم، لذا كان نخانات ينافسون بعضهم بعضاً.

في مجتمع بائنان، حيث تظهر قضايا المواجهة، كان الخان، تحت الضغط، يزيد من كرمه، حتى وإن كان دخله يتناقص، لذا كان يبيع قطعة أرض كي يطعم زوارم. وكما علق أحدهم لأحد علماء الأنثروبولوجيا الذي زارهم: «هذا العرض المستمر لظفرة فقط هو الذي يبعد الانهازيين الثماميين» (سارث ١٩٥٩ - الفصل ٧).

وجود العلاقة بين الراعي والتابع في الحياة السياسية ليست نياً مهماً لمؤرخي أوروبا الحديثة. وقد مضت ثلاثون سنة على وصف ج. ي. نيل للثشهد السياسي في عهد الملكة إليزابيث من حيث المباشرة بين اترجال العظام أمثال ليسستر و نورفوك، إسكس، و سيسيل. وكل منهم كان مركز شبكة رعاية (ج. ي. نيل ١٩٢٨). ومن المؤلف وصف الصراعات السياسية في بداية أوروبا الحديثة في «الزمرة» أو «الفتة» حيث تعني الزمرة لعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية مجموعة من الأتباع المتضيقين حول راعيهم أو مجموعة لا توحدتها أيديولوجية عامة وإنما علاقة عامة تربطهم بالفائد. وهذا يتكون تحليل يارث ك سوات بائنان ذا هيئة بالنسبة للمؤرخين لأنه قد أكد على النظام الحكامن تحت الفوضى الطاهرة، وعلى الضغط الممارس على كل من القادة والأتباع، لكي يستمر كل واحد منهم في أداء دوره.

إذا عدنا إلى إنجلترا في القرن الخامس عشر، وخاصة إلى إنجلترا الشرقية التي أفضت أسرارها رسائل باستون، فإننا نجد مجتمعاً لا يشبه مجتمع بائنان، في بعض النواحي. وفي إنجلترا الشرقية كما في سوات، كانت المنافسة على الأرض تأخذ شكلاً عنيماً في بعض الأحيان، كما في حالة قيام اللورد مولينز بمصادرة عزبة جون باستون في غريشام، فالعلاقة بين القادة واللوردات أو الأسياد، والأتباع والأصدقاء أو الموالي، لم تكن متكافئة. الأتباع يتوددون إلى القادة بالاذعان والاحترام وحتى بالهدايا، وكما قال أحد المرسلين: «الرجال لا يفرزون الصقور بأيد هزقة». والرجال الصغار كانوا بحاجة إلى ساطان الرجال العظام. ومن ناحية أخرى، احتاج القادة إلى أتباعهم من أجل شرفهم وعزيتهم. وكذلك كانوا يوزعون عليهم جزات موحدة ويتحون بيوتهم لهم. هذا هو النظام

الذي أطلق عليه المؤرخون الإنجليز «الإفطاعية غير الشرعية» (ماكفارلين ٢-١٩٤٢). وإذا عدنا إلى رواية ثورنس ستون عن الأشراف في عهد الملكة إليزابيث، فإننا نجد يؤكد على إتفاقهم على الضيافة؛ لكنه يشرح ذلك، بقوله إن الأمر «يبداً، ما لم هو من أجل تبرير وجود المقامات الواسعة وشقق الدويئة المشرفة، ولإبعاد شبح السوداء والمنخوليات، والوحدة عن تقصير نصف الضرع (ستون ١٩٦٥) وإذا قرأت عمل فريدريك بارث، فإننا نجد أنه يوحى بتصوير جديد ممكن. مثلما تفعل قراءة الدراسة المشهورة لما رسيل موسى عن الهدايا في المجتمعات التقليدية. وهي دراسة تشير إلى أنه في تلك المجتمعات لم يوجد ما يدعى «الهدايا الاحتائية» فهناك التزام بالعطاء. والتزام بالقبول والتزام بإعطاء الهدايا شيئاً في المقابل (موسى ١٩٦٥) هل يمكن لشبكة الأشراف في عهد الملكة إليزابيث التي وصفها نيل أن توحد من دون الضرم الذي استتصره ستون؟ فإذا فتح بعض الأشراف بيوتهم في الوقت الذي يستطيعون بالكاد الإنفاق عليه، فإنهم ربما كانوا يتصرفون من نفس الدوافع التي جعلت الخان يحاول يشتري الوسائل أن يبقى ألائتهاريين الغرسيين بعيداً.

العقلية والإيديولوجية

يعتمد نظام السيد الراعي والناجح على اتزغية في الحصول على الشرف والاحترام والخوف من العار. ويعتمد النظام البيروقراطي أيضاً على نفسية الشعب أو المجتمع. وفي كل من الحالتين، من المستحيل فهم قيم المشاركين فيهما. ويكمنات أخرى: لا يوجد تاريخ اجتماعي دون تاريخ للأفكار، شريطة أن ينه فهم تلك العيارة على أنها تاريخ أفكار كل شخص وليس أفكار معظم المتكبرين الأصليين في حقبة ما.

وإذا كان المؤرخون مهتمين بمواقف وقيم ككل شخص في مجتمع ما، فإنهم من المحتمل أن يجدوا مفهوميين مهيمنين في بحثهم: العقلية والإيديولوجية.

منهج العقليات هو بالأساس منهج دوركهايم فيما يخص الأفكار، مع أن المصطلح انتقل لدى دوركهايم هو «التشكيل الجمعي»، بينما يستعمل علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا المعاصرون مصطلح «أنظمة الاعتقادات» و«ثريضة التفكير» أو «أخرائط المعرفة». والنقطة الأساسية لجميع هذه المفاهيم هو التأكيد على حقيقة أن الناس في المجتمعات يصكرون بطرائق مختلفة، أي أنهم يضعون افتراضات مختلفة ويستخدمون فئات مختلفة لشرح التجربة ولا يعني هذا افتراض أنه لا توجد اختلافات مهمة في الرأي ضمن مجتمع معين. ودراسة العقليات الجمعية: إذا استعملنا مصطلح المؤرخين الفرنسيين لهذا المنهج، يركز ببساطة على المواقف المشتركة بين أفراد ذلك المجتمع. ويهتم مؤرخو العقليات بالتغيير، لكنه التغيير الذي يحصل على المدى

تطويل، لأن المجتمعات لا تغير طرائق التفكير على عجلة وبسرعة (لوجوف ١٩٧٤).

الدراسة الرائدة في تاريخ العقليات كانت من عمل مارك ببلوش الذي بحث في الاعتقاد بالقوة الخارقة المنسوبة إلى منوك فرضيا ونجولترا: قوة مداوات مرض جلدي هو داء الخنازير عن طريق لمس المصاب، استمر هذا الاعتقاد لقرون رغم حقيقة أن الشفاء المتوقع لم يحصل. وتفسير بلوش لهذا الاستمرار هو أن الناس كانت تتوقع معجزة. وهكذا أقنعوا أنفسهم أن هذه المعجزة لا بد أن تحدث (بلوش ١٩٧٣) أما الدراسة المهمة الأخرى من هذا النوع فكانت فرنسية. وكان ناب لوسيان فيبخر حول دينية ترانسيلين ناقش في أن موضوع الإلحاد كان مستحيلاً في القرن السادس عشر لأن العنصرية أو التحيز العقلي في تلك الفترة لم يسمح بذلك. واستمر في جرد معظم المواد المهمة لذلك التحيز كمفاهيم تسببية والمكان والزمان والعبادي والخارق (فيمبر ١٩٥٢).

لقد كان تاريخ العقليات بؤياً نسبياً في جذب المؤرخين الإنجليز، وقد وصل إليهم عن طريق غير مباشر نسبياً. فقد اهتم عالم الأنثروبولوجيا الإنجليزي دوارد إيفانز بريتشارد بالتعمُّل الجماعي في دوركهيم وتلامذته، وقبلي منهجاً مشابهاً في دراسته عن نظام الاعتقاد لدى شعب أزاند الذي عاش في أفريقيا الوسطى وأكد إيفانز بريتشارد على الشخصية المؤكدة لمدات بايمان شعب أزاند بالوسط الروحي لدى تجرعهم للسم بطريقة تذكر باللمسة الملصبة لدى بلوش.

في هذه الشبكة من الاعتقادات، تعتمد كل فئة على الفئات الأخرى ولا يستطيع الأزاندي أن يفلت من هذه الشبكة لأنها هي العالم الوحيد الذي يعرفه (إيفانز بريتشارد ١٩٢٧). ومن خلال الأنثروبولوجيا الاجتماعية لـ إيفانز بريتشارد وتلامذته (وخاصة ماري دوغلاس) فإن الاهتمام بطرائق التفكير أو أنظمة الاعتقاد قد بدأ الآن يؤثر على منهج المؤرخين الإنجليز حول موضوعات مثل السحر والتعوذة والاعتقاد في بريطانيا القرنين السادس عشر والسابع عشر (توماس ١٩٧١ - بوسي ١٩٧٥)

مثلما فعل دوركهايم، قام بلوش و فييغر بدراسة الطقوس والتعابير تشفوية لتقيم الشعب. وتاريخ الطقوس الشعبية أصبح الآن ميداناً واسعاً للبحث التاريخي. في بريطانيا وفرنسا وعلى سبيل المثال، تؤكد دراسة عن لوفنتري في أواخر العصور الوسطى على أهمية الحياة المذنية للمواكب السنوية في كوريبوس ككريستي و ميدسمر ولعاب هوك نيوزدي. وناقشت الدراسة أن هذه الطقوس رمزية ساعدت في الحفاظ على البنية الاجتماعية للمدينة (بيشان أدامز ١٩٧٢) ويصف كتابار فرنسيس حديثان الاحتفالات الجديدة التي حلت محل تطقوس تكاثوليكية التقليدية بعد عام ١٧٨٩، والطريقة التي تغير عنها هذه الأشكال الجديدة عن المواقف والقيم الجديدة (أوزف ١٩٧٦ - فوميل ١٩٧٦).

يتشكل هذا الامتصاص بالمواقف الجماعية والطقوس الشعبية واحداً من أهم التطورات في كتابة التاريخ في التسينات الحديثة. وتعمل ما يزال بعيداً عن الاكتمال. ومع ذلك، فإن منهج العفليات، هذا له مخاطره وصعوباته، وهما اثنان، الأولى أن النجاح في الاعتماد على استمرار المواقف التقليدية له ثمنه وصعوبة الاعتماد على التغيير.

كيف يناضل الناس للتحرر من شبكة الإيمان؟ إذا كان الإلهاد لا يمكن تمكيز فيه حرفياً في فترة ما، فكيف يصبح ممضناً في فترة أخرى؟ والصعوبة الثانية هي أن هذا المنهج - وهو طبق الأصل عن دوركهايم، يفترض الإجماع في المجتمع ويظهر اهتماماً قليلاً بالصراع، وناقش فييغر مواقف الرجل الفرنسي في أقرن السادس عشر، كما لو أن الاختلاف بين الجماعات الاجتماعية لا يهم. لم يسأل بلوش إذا كان في صالح أي مجموعة في فرنسا العصور الوسطى أن يؤمن الناس بان الملك يمكن أن يبتلع المعجزات. تعبر الطقوس الشعبية عن القيم الرسمية تكمن من المجدي دوماً أن نسال، فيما إذا كانت هناك قيم معاكسة سارية بشكل غير رسمي في نفس المجتمع.

اسئلة مثل هذه تعجز بالطبع أسئلة رئيسية في المنهج الماركسي تجاه الاعتقادات بلغة الإيديولوجية، والإيديولوجية هي كلمة لها عدة تعاريف، لكنها تستعمل عموماً بمعنيين، المعنى الأول هو الإيحاء بأنها مجموعة أفكار مستقلة

ترتبط بطبقة اجتماعية خاصة، مع تضمين أن فيغير كان «خطأً بمناقشة عقلية الرجل الفرنسي في القرن السادس عشر وأنه يجب عليه أن يميز مواقف النبلاء عن مواقف أولئك البرجوازيين، وهذا هو ما أسماه سكانل ماهايم «المفهوم» الكلي» للإيديولوجية. والبديل الذي أسماه المفهوم المستقل للإيديولوجية هو نظرية أن: «الأفكار يمكن أن تستعمل للتبرير أو «التبرئة»، وهكذا تحافظ على كونها نظام اجتماعي مستقل ونعود إلى نظرية «العنف الرمزي» (ماهايم ١٩٣٦ - بورديو ١٩٧٢) الذي ناقشناه سابقاً.

أحد الأمثلة عن التحليل التاريخي الذي استخدم المنهج «الكلي» هو تفسير توماس غولدمان لفقدان الإرادة الحرة كإيديولوجية للنبلاء الفرنسيين في القرن السابع عشر. ويركز غولدمان على رفض العالم للكتاب الناقد في الإرادة الحرة مثل باسكال، ويشرح إعجاب المحامين والرسميين الفرنسيين بهذه الفكرة ويناقش بأنهم قد وقعوا في ورطة كبيرة إذ عارضوا النتائج مع أنهم يعتمدون على النتائج، ولذلك فإن رفض العالم قد بدأ هو الطريقة الوحيدة للخلاص (غولدمان ١٩٥٥) وكذلك على المنهج المستقل للإيديولوجية يمكننا أن نأخذ تحليلاً حديثاً للقانون الجنائي في إنجلترا القرن الثامن عشر، ما دام النظام القانوني هو قوامة الأفكار حول التصحيح والخطأ. وقد جرى النقاش أن الطبقة الأرستقراطية الذين كانوا هم أنفسهم القضاء تلاعبوا بالقانون الجزائي لمصلحتهم، مع أنهم كانوا يدركون أن مناصبهم تعتمد على الناس الآخرين الذين يؤمنون بالعدالة وقوة حدكهم، أي يؤمنون بشرعية سلطتهم (هي ١٩٧٥).

كتصحيح ليس بذى قيمة لفكرة الإجماع الشعبي هو أن مفهوم الإيديولوجية له مخاطره. فهو يشجع مستعمله على عدم توضيح التمييزات والتفروق التي يجب إظهارها، وهي وجهة نظر خاصة أو رأي عالمي مرتبط بالضرورة بطبقة اجتماعية معينة، أم أنه بساطة رأي تعنقه أغلبية الأفراد في فترة معينة! وإذا كان بالضرورة مرتبطاً، كيف تتغير مواقف تلك الطبقة؟ وهل تشارك الطبقة الحاكمة مجموعة عامة من التقييم دون معارضة أو انشقاق؟ هل يؤثر أفراد الطبقة بالجماعات الاجتماعية الأخرى بشكل واع أو غير واع؟ هل تقبل الطبقة الحاكمة قيوداً قانونية

أو دينية على سلوكها أم لا؟ وهل جميع الأفكار السائدة في مجتمع معين تساعد في تبرير النظام الاجتماعي، أو هل بعض الأفكار العلمية أو ربما المحيية للجمال مستقلة وتلقائية؛ المشكلة في مفهوم الإيديولوجية هي أنه يشجع شكلاً غير واضح من الاختزال الذي يُرى فيه الدين والقانون والأشكال الأخرى من الثقافة كالتبعية للحفاظ على الطبقة الحاكمة في الحكم تتمتع بالديمقراطية والقوة.

تجنب الاختزال قام بعض أصحاب النظريات باستبدال مفهوم الإيديولوجية بمصطلح «السيطرة» الثقافية الذي استعمله الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي للإشارة إلى قبول الطبقات المتأثرة بثقافة الطبقة الحاكمة دون أن يكون تحفظاً أو المحكومون مدركين بالضرورة للعواقب السياسية أو لوظائف هذا القبول.

وكما عرض ريموند ويليامز في شرحه للمفهوم هو أن الأمر الحاسم ليس النظام الواعي للأفكار والاعتقادات فحسب، بل كامل العملية الاجتماعية المعاشة كما هي منظمة عملياً بمعنى وقيم سائدة فيها؛ أي منظمة بطريقتة يبدو فيها النظام الاقتصادي والسياسي والثقافي لعظمتنا أنه ضغوط وحدود التجريبية التبسيطة والحس العام (ويليامز ١٩٧٧ - صفحة ١٤-١٠٨).

يبدو فكرة السيطرة الثقافية نقطة التقاء بين المؤرخين الذين يعملون بمنهج «العقليات» والمؤرخين الذين يتفكرون بلغة الإيديولوجية. ومن المؤرخين الذين يحاولون هذه الأمام توحيد أفضل ما في المفهومين المؤرخان جورج دوبي وميشيل فوفيل ودوبي المختص بالعصور الوسطى، والذي يدين باتكثير لمارك بنوش، والمثليين للمؤرخ توماس أفومر. قام بدراسة حول «الفتات الثلاثة» (أولئك الذين يتعدون، وأولئك الذين يحاربون، وأولئك الذين يعملون) كجزء من إيديولوجية مجتمع العصور الوسطى، وليس كوصف لبنية المجتمع وقد اهتم دوبي بشكل خاص بتمايز الأنظمة التمثيلية المختلفة في نفس المجتمع، وبمشكلة كيف تظهر الأنظمة الجديدة؛ وفي الطريقة التي تتحرك فيها النماذج الثقافية إلى أسفل السلم الاجتماعي. (دوبي ١٩٦٨-١٩٧٨).

قام فوفيل ببحث حول مواقف المدينة في بروكس القرن الثامن عشر، وحول المواقف من الموت خاصة. وقدّم نتائجها كمساهمة إلى تاريخ العقليات، لكنه لم

يعمم ما توصل إليه في بروقنص القرن الثامن عشر، بل على العكس، فإن دراسته الإحصائية حول عشرات الآلاف بوصايا أظهرت فروقات مهمة في الموقف من الموت، فروقات بين مختلف أنحاء بروقنص، وبين الجماعات الاجتماعية المختلفة. كذلك حصلت هناك تغييرات مهمة على مر القرن. والعبادة الباروكية الملقنة للأنتظار اختلفت مكانها لسلوك ديني كان بالأكبر. أقل اعتماداً للتأمل، وقلة ورعا وأقل مسيحية. وفي هذه الحال، كما في تصور دوسي المتوسطة، يمكن أن نرى النماذج الثقافية تتحدّر إلى أسفل السلم الاجتماعي (فوفيل ١٩٧٢)

تعود المشكلة في الأنتمار الثقافي؛ بشكك طبيعي، إلى سؤال حول انتعابير الاجتماعي، ومجموعة أدوات المفاهيم التي قدمت في هذا الفصل تعكس مناقشتها بالرجوع إلى المتكلمات التاريخية الصلبة، ومع إشارة ضمنية نسبياً إلى التغيير عبر الأزمان. ومشكلات التغيير في المفاهيم، وخاصة التغيير التمييزي هي موضوع الفصل القادم.

الباب الثالث

التغيير الاجتماعي

تقديم

الباب السابق، الذي اهتم بالثينة، أكد بصورة طبيعية على ما يمكن للمؤرخين أن يتعلموه من علم الاجتماع. وهنا سنؤكد على ما يمكن لعلم الاجتماع أن يتعلموه من التاريخ. وقد يقال بأن المؤرخين قد قاموا بمساهمتين لحمل نظرية التغيير الاجتماعي واحدة سلبية وأخرى إيجابية.

المساهمة السلبية هي أن على المؤرخين أن يحددوا كيف أن نموذجاً معيناً للتغيير الاجتماعي، يفضل أثناء التطبيق في ملاءمة مجتمع محدد، وما هي النواحي التي تحتاج إلى تعديل. هنا نرى عملية شغل إلى الداخل من العام إلى الخاص، حيث ينتقل المؤرخ إلى التعميم مثل نحات يهاجم كتلة من الرخام، والمساهمة الإيجابية تشمل الشغل الموزع يوضع النموذج وليس بالنعث، وهو يعني بدلاً من أن يهدم، يعمل إلى الخارج من العام إلى الخاص وهو يعطي سرداً لعملية التغيير في مجتمع يمكن أن يساعد في بناء نموذج عام معدل.

لكن ما هو التغيير الاجتماعي بالضبط؟ مصطلح غامض وفي معناه الضيق يمكن تعريفه على أنه تغيير في البنية الاجتماعية، حجم المجتمع، مثلاً، وتركيبه أو ميزان أقسام المجتمع أو نوع التنظيم فيه (جينسبرغ 1958). وفي عماء الواسع، يتضمن المصطلح عمليات التغيير الاقتصادي والسياسي والثقافي - وبكلمات أخرى، أي تغيير في الثينة.

سيركز هذا الباب على المعنى الضيق للتعريف؛ لكنه سيخرج إلى الحد الخارجي عند الضرورة.

مثل فلسفات التاريخ التي لا يمكن أن يتميز بها التغيير الاجتماعي بشكل كلي، فإن نماذج هذا التغيير تقع في عدد من النماذج الرئيسية، فإما هي حقلية

ملنفة. مثل نموذج سوروكين للتأرجع الاجتماعي والثقافي أو نموذج دويوبي أو سبتغلر، أو النماذج التي سادت في عصر النهضة، وفي اليونان وروما القديمتين، أو أنها نماذج خطية مستقيمة مثل فلسفة التاريخ لدى الماركسيين والمسيحيين - تيهور وهي بما تؤكد العوامل الداخلية للتغيير وتستخدم الاستعارات العضوية مثل النمو، و«التطور» و«المرض» أو «التفنن»، أو أنها تستخدم مصطلحات مثل «الانتشار» و«الافتراض» و«التقييد». في بداية هذا القرن شاعت النماذج الانتشارية. ولم تكن مفضلة لدى علماء الآثار وعلماء الأثروبولوجيا فحسب. وإنما فضلتها علماء الاجتماع مثل غابرييل ترييد الذي ورطه كتابه «قوانين التقليد» في جدال مع دوركهايم و تورشناين هيبلين الذي ركزت دراسته عن ألمانيا الإمبراطورية والثورة الصناعية (١٩١٤) على مفهوم «الافتراض».

وحيث أن مفهوم الانتشارية مستكرر في هذه الأيام على أنه نظرية اصطناعية وميكانيقية، من المفضل أن نؤكد على حقيقة أنه لم يكن كذلك بالنسبة للعالم ترييد أو هيبلين. فقد اهتم الرجلان بالخوارق في قبول التحديث. فقد ناقش هيبلين، مثلاً، النزعة الطبيعية الخاصة بالافتراض لدى الألمان والاسكندنافية واليابانيين ومع ذلك، من الأفضل أن نقتصر التقسيم التاريخي على نموذجين رئيسيين للتغيير الاجتماعي هما المستعملان الآن: مفهوم الصراع ومفهوم التحديث لماركس و سبتغر.

نموذج سبنسر

«سبنسر» هو قطعة مناسبة من الاختزال لنموذج التحديث الذي يركز اهتمامه على «التطورة الاجتماعية» ويعضن تعريف تتطور الاجتماعي على أنه التغيير الاجتماعي والتركبي («التطور» على عكس «الثوردة») والذي يحدث، بالأساس، عن تداخل (الداخل عكسي من الخارج) ويشتمل على ما يفتلق عليه غالباً «التميز الاجتماعي»، وهو انتقال من الخاص وغير المتخصص وغير الرسمي إلى التعبير العفد والمتخصص والرسمي، أو كلمات سبنسر نفسه، عن «التجانس المتأخر» إلى «تغاير المترابط»، وعلى وجه التقريب، هو نموذج للتغيير الاجتماعي استعمله دوركهايم وويرر.

دوركهايم، الذي اختلف مع سبنسر في نقاط عديدة، اقتفى اثره في وصف التغيير الاجتماعي بمصطلحات نشوتية تطويرية في الأساس.

وقد نظر إليه على أنه الاستبدال التدريجي «لتماسك الميكانيكي» «بسييف (تماسك المشايه)» «بالتماسك العضوي» المعقد (تماسك المتكامل) بفضل التقسيم المتزايد للعمل في المجتمع - دوركهايم ١٨٩٣، لوكنس ١٩٧٢ - الفصل السابع). ومن جهة أخرى، اتجه ويرر إلى تجنب كلمة «التطورة» لكنه مع ذلك، فسر تعانه تاريخ بمصطلح الاتجاه التدريجي المتعدر إلفازد باتجاه الاشكال الأكثر عقلانية وتعقداً وغير الشخصية من التنظيم الاجتماعي كالتربية والبيروقراطية. وهكذا، فإنه ليس من الصعب جداً القيام بتأليف اصطناعي لويرر ودوركهايم حول التغيير الاجتماعي، وهذا بالتأكيد. ما قام به واحد من المعاصرين أصحاب النظرية عن التحديث مثل تالبوت بارسونز.

قد لا يكون من العدل أن نقدم نظريتهم بشكل مبسط ثم نستمر كي نتفدها لإفراطها في التبسيط. وقد ميز ويبر في إحدى المناسبات بين خمسة أنواع من المجتمعات: في تايغ نشوئي تطوري من «البدائي» إلى «البيدائي المتقدم» إلى «المهجور» إلى «المتوسط المتقدم» إلى «الحديث» (بارسونز، ١٩٦٦). ومع ذلك، فإنه من العدل أن نقول بأن أصعب نظرية التحديث قد أجهوا إلى تقديم «المجتمع التقليدي» و«المجتمع الحديث» كمشكلين متناقضين. وتتسلل المراتب الاجتماعية في المجتمع التقليدي يعتمد على الميلاد (النسبة) والحراك الاجتماعي المنخفض. وفي المجتمع الحديث، على العكس. يعتمد التسلسل الاجتماعي على الإتجار والحراك العالي (قارن بين: النزلة الاجتماعية والطبقات التي ناقشناها سابقاً). في المجتمع التقليدي يعيش كل فرد في مجتمع يواجه فيه الآخر. وبعد التحديث، يعيش كل فرد في مجتمع لا شخصي، والحياة الاجتماعية تنظم عن طريق تشكيل العديد من الجمعيات التطوعية لأغراض محددة: في المجتمع التقليدي، لا يدرك الناس التغيير أو قد يمدونه، والأفعال شرعية بلغة العادات والتقاليد.

وفي المجتمع الحديث يدرك الناس التغيير والأفعال شرعية بلغة التقدم. وقد أضيف لهذه التمييزات الأساسية جميع أنواع المنازعات. وقد اقترح أحد علماء الاجتماع أن الثقافة في المجتمع التقليدي شفوية ودينية وسحرية، بينما الثقافة في المجتمع الحديث أدبية وعلمانية وعلمية وأن العائلة المتوسعة هي المسيطرة في النوع الأول من المجتمع، بينما العائلة النووية هي المسيطرة في النوع الثاني.

العملية التي نخلت فيها مجتمعات النوع الأول إلى مجتمعات النوع الثاني تروى بالعادة كعملية تطوير عن الداخل تتدخل فيها البيئة الخارجية فقط من أجل توفير الحافز على «التكيف»، يمكن اختصار التغيير الاجتماعي على أنه «التمدين» أي السكن في المدينة، والعلمنة والتمييز الاجتماعي.

ومع ذلك فإنه من المعروف أن تغيير العلامات، المختلفة في المجتمع لا يحدث بنفس المعدل. وما دام المجتمع يتكون من أقسام تعتمد على بعضها. فإن التغيير في قطاع واحد يحتاج إلى تغييرات في القطاعات الأخرى، وحتى تحدث مثل هذه التغييرات، لا بد من وجود تكيفات خاطئة أو «فجوة ثقافية» (أوكبورن ١٩٢٣ = الصفحة ٢٠٠-٢٠١).

اتروابط بين نموذج التغيير الاجتماعي هذا والنماذج الحالية للنمو الاقتصادي والتطوير السياسي واضحة بما فيه التكافية. فأصحاب نظريات النمو الاقتصادي أصدروا على الانطلاق، من ريقه اتجتمع ما قبل الصناعة الساكن، إلى مجتمع صناعي ديناميكي. يكون فيه النمو هو الشرط العادي وتبنى فيه المصلحة المتعددة حيث تصبح عادات وبنية قانونية (روستو ١٩٦٠). وأصحاب نظريات التطوير السياسي يلاحظون ظهور المشاركة السياسية (أو إذا استخدمنا مصطلحاً أكثر فدماً «الديمقراطية») وظهور البيروقراطية التي درسها وبيبر

ليس المؤرخون هم الوحيدون الذين يرون العمود في هذا النموذج، لكن مؤرخي المجتمعات التقليدية المعقدة مثل روما في عهد الإمبراطور أوغسطس أو الصين في عهد أسرة مينغ وهرنما تحت سلطة آل بوربون ليسوا على وفاق تام مع سينسر. وقد تمت دراسة هذا النموذج في خمسينيات القرن العشرين مع إقترارة خاصة إلى التغيير في البلدان المتخلفة؛ وفي بعض الإشارات إلى التحسين في القرن التاسع عشر؛ مع تفكير قليل بالتاريخ قبل عام ١٨٠٠. وكان المجتمع التقليدي نوعاً من فئة متخلفة تعرف بأنها عكس المجتمع الخاص بعماء الاجتماع. وعن المدهش أحياناً أن يجد مؤرخو أوروبا ما قبل الصناعة أن النموذج لا يناسب المجتمعات التي يدرسونها. وقد ذكروا ثلاثة أنواع من التناقض على وجه الخصوص: التشكوك حول الاتجاه؛ والبيكانيكية وشرح التغيير الاجتماعي بحسب النموذج.

ليس التغيير الاجتماعي، في المقام الأول؛ هو دوماً حركة من البساطة إلى التعقيد. فالتاريخ ليس شارعاً بعمار واحد (ستون ١٩٧٧). ومنذ الثورة الصناعية كانت الاتجاهات الاجتماعية هي اتجاهات نحو التعقيد، تمكن من الخطأ، بالتاكيد، أن نؤسس نظرية عالمية على مجرد قرنين من تاريخ العالم. ولم يكن لدى المختصين في الفترات المبكرة أي صعوبة في الإشارة إلى التغييرات في الاتجاه المعاكس. ومؤرخو الإمبراطورية الرومانية المتأخرة و«التفزوات البربرية» غالباً ما ناقشوا التغيير الاجتماعي بلغة انحطاط المدن، وتشكك الحكومة وفقدانها مركزيتها واستبدال النواقص العلمانية بمواقف دينوية أخرى. وهكذا يقبلون التحديث على رأسه. أما مؤرخو أسبانيا وإيطاليا في القرنين السادس عشر والسابع

عشر فقد اوجوا أن هذه المجتمعات قد أصبحت أقل حركة ، تتحرك عن الإنجاز إلى النسب بدلاً من أن يكون الأمر عكس ذلك، ولاحظ مؤرخو أوروبا الشرقية في نفس الفترة انحطاطاً وذبولاً في المدن والتجارة و"بورجوازية" على عكس ما يجب أن يكون الأمر عليه. وباختصار، فإن حقيقة «التمدين» و«علمنة» وهبل لكل شيء، والتمييز البيئوي هي وظائف عمل تسفي لا ضد لها تخبرنا الكثير عن اعتراضات علماء الاجتماع بأفضل مما تخبرنا عن طبيعة التغيير الاجتماعي.

يعطينا مصطلح «التحديث» انطباعاً عن عملية خطية مستقيمة، لكن المؤرخين العنقلياتين يدرسون تماماً أن كلمة «حديث» (التي كانت تستعمل في فترة العصور الوسطى) لها معانٍ مختلفة جداً في الأزمان المختلفة، والطريقة التي استعمل فيها هذا المفهوم من قبل رانكه ووركهاردت، الذي اعتقد أن لتحديث (التاريخ الحديث) بدأ في القرن الخامس عشر - تبدو قديمة جداً في هذه الأيام، وقد ركز رانكه على بناء الدولة بينما ركز بوركهاردت على بناء الفردية. ولم يقل أي منهما أي شيء عن النصبغ أو الثورة الصناعية.

ويما إن مؤرخي القرن العشرين قد ورثوا هذا التقليد. فقد أجبوا على صوغ مصطلح يناقض نفسه هو «الحديث المبكر» الذي بشيروا إلى «فترة بين نهاية العصور الوسطى وبداية الثورة الصناعية».

يركز النقد الأكثر تحديداً لبعض مسح نموذج سينسر على تصيره لتاريخ العائلة، وخاصة في أوروبا، كفضة لتتقلمر التدريجي من العشيرة في العصور الوسطى عبر العائلة الأصل في العصور الحديثة المبكرة إلى العائلة الزوجية التي تميز المجتمع الصناعي.

هاجم المؤرخون هذه النظرية الخاصة بانثواء المتدرجة. وخاصة بيتر لاسليت الذي أشار إلى أن حجم العائلة في إنجلترا لم يخلط بالكاد عن ٤,٧٥ فرداً بالمتوسط بين القرن السادس عشر والتاسع عشر؛ وبصورة أكثر عمومية، فقد تكاف حجم العائلة لزمن طويل هو ما يميز معظم أنحاء أوروبا، وكذلك اليابان (لاسليت ١٩٧٢).

لم يكن حجم العائلة هو الطريقة الوحيدة لقياس وحدات العائلة. فقد قدم ثورنس ستون نسخة معدلة عن نظرية العائلة النوواة لإنجلترا، وجادل بأن «عائلة

السلالة المفتوحة، التي سادت في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر قد حلت محلها أولاً العائلة الأبوية المتقدمة؛ وفي القرن الثامن عشر والعائلة الأبوية البنيوية المنغلقة، (ستون ١٩٧٧). لكن لأن ماركسارلين ارتاب في ذلك وجادل بأن العائلة النواة والعمال المأجورين والمنكبة المرديفة قد وجدت في إنجلترا منذ القرن الثالث عشر، وبكلمات أخرى، كانت إنحلترا في تعصير الوسطى اقتصاد سوق رأسمالي من دون مصانع، (ماركسارلين ١٩٧٨). وتوحي هذه النتيجة بأننا لا يجب أن نمكر ببقية عواقب ونتائج التصنيع على المجتمع بأكثر من النوافذ بين البنية الاجتماعية والتصنيع. ويبدو أن البنية الاجتماعية التقليدية كانت أكثر اختلافاً ومرونة للتغيير مما يسمع به نموذج التحديث.

وفي النطاق الثاني، عبر المؤرخون الذين واحهوا هذا النموذج عن شكوكهم حول ميكانيكية التعبير الاجتماعي. هل تتبع التغييرات في الاتجاه العام نفسه؛ بالضرورة نفس السبيل؟

نموذج دور كهايم يقدم إشارة ضئيلة إلى ميكانيكية التغيير، وهذا النقص في المناقشة الصريحة يشجع على اعتراض أحادية اتصالاته، ويجعل عملية التحديث تبدو سلسلة أوتوماتيكية من المراحل تسهله والمتسقة، كما لو أن على جميع المجتمعات المختلفة أن تحطه نحو التصعد. ودراسة روستو عن المراحل الخمس للتصنيع الاقتصادي من المجتمع التقليدي، مروراً بالانطلاق إلى عصر الاستهلاك الشامل هو مثال صريح غير عمادي عن نموذج التصعد. ويمكن مقارنته مع منهج المؤرخ الاقتصادي ألكسندر جبرشنيكوف الذي ناقش في دراسته المشهورة حول التخلف الاقتصادي من منظور تاريخي، بأن رجال الصناعة المبكرين في روسيا لم يلائموا نموذج رجال الصناعة المبكرين في إنجلترا. وفي التحاليل المتأخرة كان دور الدولة أعظم. وكان دور دافع الربح اقل، أما المتأخرون فلم يستطيعوا اتباع النموذج المبكر بالتحديد لأنهم جاؤوا متأخرين، في عجلة عن أمرهم ليلحقوا بالصناعيين الأوائل (جبرشنيكوف ١٩٥١ - روستو ١٩٦٠).

مرة أخرى، في نموذجه عن الاتصالات، المختلف عن سينسر: نكند دانيل
سينسر (١٩٥٨ - صفحة ٤٦) على أنه:

في كل مكان - أتجه سكن المدينة المتزايد إلى زيادة معرفة القراءة والكتابة. وهذه الزيادة في معرفة القراءة والكتابة زادت من التعرض لوسائل الإعلام. وهذه الزيادة من التعرض لوسائل الإعلام قد تماشت مع مشاركة اقتصادية أوسع (دخل الفرد) والمشاركة السياسية (التصويت في الانتخابات). نفس النموذج الأساسي يظهر فعلاً في جميع المجتمعات الحديثة.

عن المؤسف أن هذه النظريات التي شرحها ليبر من العصور الوسطى إلى القرن العشرين لم يتم المؤرخون بالتقاطها وفحصها. ورغم أن ذلك. يوجد أكثر من حالة أوروبية لا تناسب هذا النموذج. فنالمولي في القرن السابع عشر بسكانها النصف مليون كانت حالة تميز دون الكثير من المعرفة بالقراءة والكتابة والمشاركة. وفي السويد في القرن الثامن عشر، من جهة أخرى، كانت نسبة الذين يقرؤون ويكتبون ٩٠٪ من دون تمدين. ولا بد أن ميكانيكية التحديث أكثر تعقيداً مما يوحي به ثيرر.

كعنا أشار ي. أ. ريفلي فإن مشكلات مشابهة تلساً إذا تم التعامل مع التصنيع كمتحول رئيسي في عملية التحديث. ففي منتصف القرن الثامن عشر كان جزء من جمهورية هولندا حديثاً (بمعنى التمييز النيوي) دون أن يكون صناعياً (بمعنى أن هناك مدناً ومصانع). فقد كانت فيلوي منطقة ريفية يعمل سكانها في إنتاج المنسوجات والورق وفي الزراعة أيضاً. وعلى العكس، كان شمال إنجلترا في بداية القرن التاسع عشر صناعياً دون وجود تحديث. بمعنى أن انصاف والمدن تعايشت مع الأمية ومع إحساس قوي بالمجتمع (ريفلي ٢-١٩٧٢).

ويبدو أن التغيير الاجتماعي متعدد الخطوط وليس وحيد الخط. فهناك أكثر من طريق نحو الحداثة والعصرية، وليس من الضروري أن يكون هذا الطريق سلساً. وفرنسا من ١٧٨٩ وما بعد، وروسيا من ١٩١٧ وما بعد، أوضح أمثلة على حالات من الصعب فيها أن تصف عملية التغيير الاجتماعي دون استعمال مصطلح «الأزمة» للإشارة إلى انهيار المجتمع التقليدي والبنات السياسية تحت وطأة الأحداث الثورية.

وفي المقام الثالث: هلدى المؤرخين شكوك حول تفسير التغيير الاجتماعي الموجود في نموذج سينسر. فالنموذج يوحي بأن التغيير في الأساس من داخل النظام

الاجتماعي، وهو يمثل تطوير الكامن، أي نمو شجرة متفرعة الأغصان. ومع ذلك، نبس من الصعب على المؤرخين أن يقدموا أمثلة عن التغيير الاجتماعي في الماضي لا يلائمه هذا النموذج الداخلي. الغزوات. على سبيل المثال، لقد تم وصف الغزو النورماندي على أنه «مثال كلاسيكي في التاريخ الأوروبي على نمزيق النظام الاجتماعي عن طريق تقديم تقنية عسكرية أجنبية (وايت ١٩٦٢).

وخارج أوروبا، شكل الغزو الإسباني للمكسيك وبيرو، والغزو البريطاني للهند أمثلة كلاسيكية متساوية على التغيير الاجتماعي الذي يحدث من الخارج والأومئة تقصر نوعاً آخر عن التسلك من الخارج. في عام ١٢٤٨، مثلاً، اجتاحت الموت الأسود أوروبا قادماً من آسيا وقتل نحو ثلث السكان. وانتفص في القوة العامة الذي نجم عن ذلك أدى إلى تغييرات طويلة الأمد في البنية الاجتماعية الأوروبية في جميع هذه الحالات، فإن التأثير العنيف للقوى الأتية من خارج المجتمع تعني تجعل من غير المناسب مناقشتها بلغة المدواعي المجردة للتكيف، الذي يعتبر الوظيفة الوحيدة المخصصة للعوامل الخارجية في نموذج سينسر

وكي نكون عادلين، يجب أن نضيف أن بعض أصحاب نظريات التحديث يدركون جميع هذه المشكلات وأنهم قد أعادوا إنشاء أو عصبة النموذج لكي يتعاملوا مع الاعتراضات. وقد وجد س. ن. إيزينشتادت سكباً في تسخته عن النموذج لكل من «الضغوط الخارجية» و«الانحسار من المركز» (إيزينشتادت ١٩٦٢). كذلك من الأهمية بمكان أن نضيف أنه قبل وقت طويل من رواج نظرية التحديث في خمسينيات القرن العشرين، نشر نوربرت إيلياس دراهه عما سمعه «الأصل الاجتماعي للحضارة الغربية» حيث قدم نظرية عن التغيير الاجتماعي التي تدبرن عض الشيء لتقليد سينسر، لكنها ليست معرضة لهجوم الاعتراضات الثلاثة التي ذكرناها. وقد ميز إيلياس «انحاضين رئيسيين في التغييرات الاجتماعية في المجتمع... ذلك الذي يتجه نحو التمييز والتكامل المتزايدين وذلك الذي يتجه إلى التمييز والتكامل المتناقصين» وكان لديه الكثير ليفوته حول ميكانيكة التغيير، مع ملاحظة أن التكامل الاجتماعي، على سبيل المثال، كان نتيجة غير مقصودة للمنافسة على السلطة بين الدول الصغيرة في العصور الوسطى، ولو أنه حلل

التطوير الاجتماعي بمصطلحات داخلية تأسساً، لكان قد نظر إليه من منظور أوروبي وأدرك تأثير عسكرة ما على غيرها من المناطق (اللياس ١٩٢٩).

ليس نموذج سينسر بالضرورة لا تاريخي. وستكون خسارة حقيقية لو أن مهة التاريخ رفضت جميع نسخ النموذج دون ملاحظة نضال "بصيرة" الذي تنطوي عليه الروابط التي يوحى بها. في السنوات الأخيرة وجد بعض المؤرخين فعلاً أن النموذج نه بعض الاستخدام.

إحدى الدراسات عن الامبراطورية الرومانية - على سبيل المثال : تناقش تظهور المتوازي لنجسدي المحترف والمحامي المحترف والمدرس المحترف كتلاثة مظاهر لعملية التمييز البنيوي (هوبكنز ١٩٧٨ - الصفحات ٦٤-٩٦).

وتاريخ المجتمع لأيرلندي منذ المعاهدة الكبرى تم ترتيبه حول مفهوم التحديث : وعرف بلغة إنساواة المتنامية في الغرض - هلنى أمل أن يثبت هذا المصطلح مناعة ضد سبق الأنغال المحصور انكم من في مفاهيم الانفعال الأكثر حيرة مثل «أسكتة أو إنجلترا» الوظائف (التي جعل للوظائف بأيدي الأسكتنديين والإنجليز) و«نظور» «موسيوولوجي» المقارن هنا يسمح للعام بأن يرى في الخاص (١٩٧٢) اتجاه المؤرخون الألمان إلى نموذج التحديث كطريقة لتأسيس مفاهيم التغييرات الاجتماعية في الدول الألمانية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فتعد المؤسسات التطوعية في تلك الفترة والتي تأسست لأهداف محددة، ثم تفسير على أنه جزء من العملية العامة للتغيير من مجتمع المنزلة الاجتماعية إلى مجتمع الطبقة الديمقراطية لفردى (فيلدي ١٩٧٢). وفي الحانة الأخيرة نرى جولة مفاهيمية دائرية ما دامت ترتكز على التاريخ الاجتماعي الألماني مما جعل ويبر يبرز بين «المنزلة الاجتماعية» و«الطبقات» والذي أصبح فيما بعد بنظرية «تجديد» ومع ذلك من المفيد أن ندرس النوادي الألمانية والأخوية الفرنسية والمجموعات التي تشرب المسكرات واتحادات التجارة الإنجليزية والمجتمعات الودودة كجزء من عملية التمييز البنيوي.

نموذج ماركس

نموذج ماركس، مثل نموذج سينسر، هو قطعة اختزال مستعمل هنا للإشارة إلى نموذج تغيير اجتماعي قدم له أنجلز و لينين و توكاس و غرامسكي (وغيرهم آخرون) مساهمات جلي

ويجملته واحدة يمكن وصفه على أنه نموذج تسليمية من المجتمعات (التكوينات الاجتماعية) المستمد من أشكال الإنتاج، ويحتوي على تناقضات داخلية تؤدي إلى أزمة صراع الطبقات والثورة الاجتماعية والتغيير غير السينسر. وهذا النموذج، في بعض النواحي، ليس كالنموذج الأساسي. ومثل سينسر، ضمن ماركس فكرة تتابع نماذج المجتمع - البني والتعبودي والرأسمالي والشيوعي والإقطاعية والرأسمالية - وهي التكوينات الاجتماعية التي نوقشت أكثر من غيرها. يمكن تعريفها على أنها أمداد كالمجتمع التقليدي والمجتمع تحديث. ومثل سينسر، شرح ماركس التغيير الاجتماعي بمصطلحات داخلية النمو بالأساس، عندما قال بالديناميك الداخلي لشكل الإنتاج. ومع ذلك، فإن نموذج ماركس، في بعض نسخه على الأقل، يفض بالترصاد ثلاثة انتقادات رئيسية لنموذج سينسر

في المقام الأول، يسمح ماركس بإمكانية التغيير في الاتجاه الخطأ، وهو تغيير يصفه بـ «عودة الإقطاعية» أو يتمير أكثر حدائه، «تطوير المتخلف» وغالباً ما ناقش الماركسيون حقيقة أن ظهور البرجوازية والمدن في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر لم يتصادف مع سقوط البرجوازية والمدن في أوروبا الشرقية، بل قاد

إليها. فعلى أحد جانبي جبال الألب ظهرت انرا معنانية، وعلى الجانب الآخر ظهر ما أسماه أنجليس «القناعة الثانية»، وكانت النتيجة أن مكملتين لبعضهما ياتعمل تطوير عنقنة، تصدر انبضاعة المصنعة، يعتمد على منطقة متخلفة على الجانب الآخر، أصبحت تركز على تصدير أموال الخام. لقد كانت قصة تقسيم العمل دووكرشتاين ١٩٧٤ - فرانك ١٩٦٧)

في المقام الثاني، اهتم ماركس أكثر من سينغر بميكانيكية التغيير الاجتماعي وخاصة في حالة الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية. وينظر إلى التغيير نظرة جدنية: أي ياتأكد على الصراع وعلى النتائج التي تم نكمن مضمودة؛ فحسب، وإنما تأتي مراكمة لما قد تم التخطيط له. وعلاقات الإنساج التي أطلقت القوى المنتجة، ارتدت إلى القيود والأغلال. وقد حضر البورجوازيون قهرهم عندما دعوا إلى ظهور البروليتاريا.

لا تتغير البنية الاجتماعية بصورة كلية، كما يبدو أنها تفعل في نموذج سينسر، بل على العكس: فإن الأحداث السياسية، وخاصة الثورات، هي جزء من عملية التغيير. وحول مسألة التطوير أحادي الخط مقابل التطوير المتعدد الخطوط، هناك اختلاف وعدم توافق.

ف ماركس نفسه اعتبر المشروع القبلي - العبودي - الإقطاعي - الرأسمالي - الاشتراكي خاصاً بالتاريخ الأوروبي فقط. ولم يتوقع أن تتبع روسيا أو الهند خطى الغرب، مع أنه لم يقل أي طريق ستسلكانه. بعض الكتاب الحديثين من الذين يسبرون على خطى ماركس متعدد الخطوط بثبات. وقد عيز باريتغتون مور ثلاث طرق تاريخية رئيسية إلى انعام الحديث: ثورة البورجوازية، كما في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (الطريق الكلاسيكي) وثورة المحافظين، كما في حال بروسيا واليابان، وثورة الفلاحين كما في روسيا والصين. ومرة أخرى، ركز بيرو أندرسون على تعدد المسارات الممكنة نحو العصرية عن طريق اختيار كلعة مسار القديفة، مفضلاً إياها على (التطور) وتسمية مجلديه «الممرات» من التقديم إلى الإقطاعية و«أنساب» الدول المستبعدة (مور ١٩٦٦ - أندرسون ١٩٧٤ - ص٦٦).

وفي المقام الثالث والأخير، هناك مكان في نموذج ماركس لشروح التغيير الاجتماعي خارجي المنشأ. وهناك اتفاق عام في الغرب على أنه مكان ثانوي. وفي الجدال الثوريين الماركسيين في خمسينيات القرن العشرين حول الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية. فإن تحليل بول سويري لانويار الإقطاعية نتيجة عوامل خارجية كإعادة فتح البحر الأبيض المتوسط والنمو في التجارة والمدن الذي نجم عن ذلك، قد قوبل بالرفض (هيلتون ١٩٧٦). ومن جهة أخرى، عقد اعتبر ماركس نفسه المجتمع الأسبوري خالياً من الآلية الداخلية للتغيير. فالوظيفة، أو ما أسماه هو مهمة: الانجليزية في الهند كانت تدمر إطار المجتمع التقليدي وجعل التغيير ممكناً (أفيري ١٩٦٨). وحيث قدم سنسر العصور أو التحديث كمتسلسلة من التطورات المنوارة في مناطق مختلفة، فإن ماركس يقدم رواية أكثر عالمية تؤكد على الروابط بين التغييرات في مجتمع ما والتغييرات في المجتمعات الأخرى (فرانك ١٩٦٧ - وولرشتاين ١٩٧٤).

يبدو أن نموذج ماركس قد حصد أمام انتقادات المؤرخين بصورة أفضل مما عليه الحال مع نموذج سنسر. وهذا ليس بمستغرب حقاً. فقد كان المؤرخون على معرفة تامة بالنموذج لوقت طويل، وقام العديد منهم بتعديله. وليس من الصعب التفكير بأن الكلاسيكيات التاريخية قد بنيت على الإطار الماركسي مثل ي. ب. توميسون في كتابه «صنع الطبقة العاملة الإنجليزية» (١٩٦٣). أو كتاب موريس اغولون، «الجمهورية في القرية» (العام ١٩٧٠)؛ وهو دراسة عن بروفانس الشرقية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أو ميليو سيربتي في كتابه «الرأسمالية في الريفة» (١٩٤٧)، وهو دراسة عن إيطاليا في الجيل الذي تلا التوحيد.

ليس من المصادفة أن جميع هذه الكتب الثلاثة، ومعظم الكتب الأخرى التي ذكرناها، تتعامل مع قرن ماركس ذاته، ومع التحول الذي عرفه وحلله على أفضل وجه، ومع ظهور الرأسمالية الذي صاحبه استقطاب المجتمع، وزيادة الوعي الطبقي والعمل السياسي من الأسفل. ونموذج ماركس أقل من كاف كتعليل للأنظمة القديمة ما قبل الصناعة فهو، على سبيل المثال، لا يحدد بشكل كاف طبيعة الصراع الاجتماعي قبل تطور الوعي الطبقي، ويتجه المؤرخون الماركسيون للأنظمة

الفديمة إلى تقديم نسخة قفيرة عن نموذجهم عندما يكون المطلوب هو نسخة معدلة. وعلى سبيل المثال، فقد تم تقديم الصراع الاجتماعي في فرنسا تقرون السابع عشر على انه ينذر بالصراعات التطبيقية التي قادت إلى الثورة في العام ١٧٤٨، كما لو أنهم كانوا مختلفين بالدرجة وليس بالنوع وفي آونة الحديت فقط، بدأ المؤرخون الماركسيون يدخلون في اعتبارهم الخصائص الاجتماعية وليس الوعي الطبقي (هوسبيوم ١٩٧١ - تومبسون ١٩٧٨) و"تصور الآخر في نموذج ماركس للتغيير الاجتماعي في المجتمعات ما قبل الصناعية هو خلوه عن التأكيد (حتى قبل عدة سنوات) على العوامل السكانية الديمغرافية والتي كانت أهم الدوافع على التغيير في تلك الفترة.

نموذج ماركس بتأكيد على الصراع كوسيلة يحدث فيها التغيير الاجتماعي. ونموذج سينسر: مع تأكيد على التطور والتكيف، يكمل أحدهما الآخر بشكل واضح. هل التركيب الاصطناعي ممكنة ثم يتحقق ذلك، لكن هناك إشارات تتقاطر أثناء الدراسة المقارنة لباريفغتون موريس عن دور عمالكة الأراضي والفلاحين في صنع العالم الحديث» هي رواية ماركسية بالأساس. لكنها مشوبة بتطرية التعديت، عدا عن خلوها من البناء. و تشارلز تيلي التمهيد السابق لـ مور هو مثال على التقارب من الجانب الآخر. فهو «عصري» أكثر إزراكاً للانتقادات التي يوجهها الماركسيون لنهجه، وزاع بشكل خاص للحاجة إلى ربط التغييرات داخل مجتمع ما بالتغييرات في علاقتها مع بقية العالم (تيلي ١٩٦٤-١٩٧٥ - مور ١٩٦٦).

ومع ذلك، فإن تركيباً اصطناعياً ماركس مع سينسر، حتى لو كان ذلك ممكناً من دون مناقشة النفس: لن يتعامل مع جميع الاعتراضات التي ظهرت حتى الآن ويتشارك النموذجان بتحديدات خطيرة في وجهات النظر.

فكلاهما يهتم من حيث المبدأ، بالاعتماد على التصنيع ونتائجه، وهما في أحسن حالاتهما عند التقيت بذلك، وهما ليسا راضيين في اعتماد التغييرات التي حصلت قبل القرن الثامن عشر. فالمجتمع التقنيدي في نموذج سينسر، و «المجتمع الإقطاعي» في نموذج ماركس، هما فئتان مختلفتان بحيث تبدو المزايا الرئيسية

للمجتمع الحديث، أو «الرأسمالي» ازدادية معكوسة، وليس من الصعب فهم ذلك فائس غالباً ما تقسر: الآخر، كعكس لأنفسهم - لكن لا يصح هذا التحليل واقعي لعالم ما قبل الصناعة.

ليس هناك، بالطبع، نموذج للتغيير الاجتماعي يرضي المؤرخين بشكل كامل، وذلك بسبب اهتمامهم المهني بالتنوع، وبهذا المعنى: كما قال رونالد دور: لا تستطيع أن تصنع عجة سوسولوجية دون كسر بضعة بيضات تاريخية. وهجوم هكستر على الماركسية بأنها «نظرية جاهزة الصنع حول التغيير الاجتماعي» هو بالفعل هجوم على جميع النماذج (هكستر 1955). قبل المؤرخون الآخرون الحاجة إلى النماذج لكنهم غير سعداء بجميع النماذج الموجودة، وهاجم أحد المؤرخين الاجتماعيين الإنجليز التقيد عن خلاص نظري لعلم الاجتماع عن طريق مختصرة على أساس أن العمل النظري في التاريخ مهم جداً بحيث لا يمكن أن يتعاقد عليه الآخرون من ألبان (جوز 1976) ومن دون الذهاب بعيداً إلى حد الحد: فسوا- رفضاً ما عمته علماء الاجتماع أو توقعنا من المؤرخين أن يخرجوا بنظرية: فإنني أود الآن أن ناقش إمكانية العمل إلى الخارج من بعض الدراسات حول تاريخ المجتمعات التقليدية المعقدة. ونموذج التغيير الاجتماعي الأكثر اعتماداً على هذه المجتمعات لن يكون مفيداً للعديد من المؤرخين بحسب - لكنه سيستكون أفضل لأنه نموذج قابل للتطبيق بشكل عام.

أربع دراسات للبحث عن نظرية

الكتب الأربعة التي سنناقشها نتعامل جميعها مع مشكلات التعبير الاجتماعي في مجتمعات معينة بطريقتة صريحة واعية. وهذه الكتب الأربعة تتعامل مع تاريخ أوروبا؛ أو الأوروبيين خارج أوروبا في بداية الفترة الحديثة، لكن يمكن أيضاً اختيار بعض الدراسات الكلاسيكية ودراسات عن العصور الوسطى وعن الشرق.

أقدم وأهم هذه الدراسات الأربع هي دراسة فرناند بروديل والبحر الأبيض المتوسط وعالم البحر الأبيض المتوسط في عهد الملك فيليب الثاني، والقطعة الأساسية التي سمي بروديل إلى إبرزها في هذا الكتاب الضخم كانت عن فيليب الثاني أو حتى عن البحر الأبيض المتوسط، وهي مطابقة لطبيعة ذلك الزمن. واقترح بأن التغييرات تحدث بسرعات مختلفة، وأنه من المفيد أن تميز ثلاثاً من هذه السرعات بوجه خاص. وقد خصص بروديل فصلاً من كتابه لكل واحد منها. فهناك أحداث زمتها سريع التحرك، وموضوع التاريخ القصصي التقليدي، وزمن الأنظمة الاقتصادية والدول والمجتمعات والحضارات؛ بإيقاعها البطيء، الممكن إدراكه، وأخيراً تاريخ الإنسان بعلاقته مع بيئته... وهو تاريخ ذو تكرار ثابت، ودورات تحدث دوماً.

القسم الأول من الكتاب مكرس لتاريخ البيئة والتاريخ الجغرافي، حسب تسمية بروديل له، وهو الأكثر ثورية؛ لكن القسم الثاني، الأكثر صلة بالموضوع

هنا، يتعامل مع «الأنظمة الاقتصادية والدول واتحتمعات والحضارات». إذا لم نعرف التعبير عن معناه الكامل كما يقول بروديل، فإن المرء يطلق عليه التاريخ الاجتماعي وهو تاريخ اجتماعي بمعنى الأوسع. وفي هذا القسم من الكتاب يتعامل بروديل مع الانفجار السكاني والثمن الذي دفعته ثورة القرن السادس عشر. وناقش البنية السباسبية، ووجهاً أنه في هذه الفترة، على عكس الفترة التي سبقتها والتي تلتها، تميز التاريخ بالوحدات السياسية الكبيرة كالإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية هابسبورغ. ولديه ما يقول عن انتشار الفتن والأفكار وعن مقاومة الانشطار، مثل مقاومة البروتستانتة في عالم البحر الأبيض المتوسط. ويتعامل أحد أقسام الكتاب مع التغيير الاجتماعي بالمعنى الأضيق للمصطلح، ويتعامل الكتاب أيضاً مع تاريخ طبقة النبلاء والبرجوازية والتمتدّد، والفرضية الرئيسية لدى بروديل هي أن المسافة الاجتماعية بين الأثرياء والفقراء كانت تزداد في تلك الفترة. وفي أواخر القرن السادس عشر، في الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية هابسبورغ كان المجتمع يتجه إلى استقطاب نفسه، فمن جهة، فإن طبقة نشطة من النبلاء الأغنياء أعيد تشكيلها في سلالات حاكمة قوية بسبب أملاكها المتضخّمة. ومن جهة أخرى، ازداد بشكل كبير عدد الفقراء والمحرومين من الميراث.

يبدو هذا القطع الأخير مثل ما يقول ماركس الذي كان بروديل يحترمه، لكن هناك فرقاً هاماً بين أفكارهما عن القرن السادس عشر، فبروديل لا يفكر بلغة ظهور ثيوجوزية، بل على العكس، كان مهتماً بما أسماه «الازداد الثيوجوزية» أو «إفلاسهاء» في هذه الفترة أدار تجار عالم البحر الأبيض المتوسط ظهورهم لتجارة، فامتلكوا الأراضي وتمصرفوا مثل النبلاء، وفي بعض الأحيان كانوا أغنى «حداثة» مما كانوا عليه اتجه بروديل بالفعل إلى التفكير. ليس بلغة التقدم، وإنما بلغة الدوائر، وتعاقب أقطار، تغزو ومراحل الانكماش، وهي «الطور أ والطور ب» إذا استعينا بلغة فرانسوا سيمياند المؤرخ الاقتصادي لبداية القرن الثاني عشر الذي كان له تأثير كبير على فرنسا. وإذا أوضع البحر الأبيض المتوسط أي نظرية سوسيوولوجية عن التغيير، فإنها بالتأكيد نظرية باريتو الذي تضمن كتابه «دوران التخلف» تعاقب المضاربين وأصحاب الدخل، وليس كما فعل ماركس.

بالنسبة للمؤرخ، فإن الانتقاد الأكثر وضوحاً، وفي الوقت نفسه، الأكثر أصولية، للنماذج السوسيوولوجية للتغيير هي أنها ضحلة جداً. بمعنى أنها تركز كثيراً على المدى القصير نسبياً، على جيل، ٢٠ سنة فقط أو نحو ذلك. وعلى الرغم من أن الاهتمام الرسمي لكتاب بروديل هو عهد الملك فؤاد الثاني (١٥٥٦-١٥٩٨)، إلا أنه أهم كتاب تضمنه على التكتف الأخرى من الميزان. وبالإضافة إلى هذا الكتاب، هناك دراسة قام بها بروديل بضع فيها أفكاره بشكل أفضل حول أهمية المدى الطويل. ويحاول أن يفتح حواراً مع العلوم الاجتماعية (بروديل ١٩٥٨).

كذلك اهتم ويليام ج. ماكينيل بتاريخ الإمبراطورية العثمانية، لكن من وجهة نظر أخرى: مختلفة نوعاً، حيث ركز على ما أسماه «حد التسبب الأوروبي». كان ماكينيل معجباً جداً بـ بروديل، لكن كتابه (عام ١٩٦٥) يدين باتكثير إلى أحد الأعلام الأمريكيين وهو هريديريك حانكسون تيرنر. وقد لا تكون معاداة أن يكتب هذا الكتاب أحد مواطني الغرب الأوسط.

كان الموضوع الرئيسي لـ ماكينيل هو العلاقة المتغيرة بين مركز الإمبراطورية العثمانية وأطرافها. وعلى هذا الإطار، يبنى نموذجاً للتغيير الاجتماعي وفرضيته هي أن «المركز يمكن أن يدعم قوة عنصرية منظمة على نطاق واسع لوقت طويل فقط من طريق تدمير وتخريب المجتمعات الواقعة على الأطراف في الوقت الذي يحقق فيه بقاعدة وطن أمن. والقيام بذلك يعني أن الإمبراطورية كانت مجهزة للغزو المستمر. والعتيمة التي كانوا يحصلون عليها من هذا الغزو أتقنت النظام من اضطهاد فلاحي المقاطعات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، مع أن ماكينيل لم يؤكد هذه النقطة إلى الحد الذي نستتجبه: إلا أن ما يسمى «أناوة الأطفال» التي كانت تحبى من رعاياهم المسيحيين سمحت للنظام المركزي أن يعمل.

ومع ذلك، فعند نقطة ما لا بد من إشلاق الحدود وإيقاف الغزو حتى ولو تعلق الأمر بأسباب ثوجستية. ويوحى ماكينيل بأن «الحد الوحيد الفعال حول توسع القوة التركية هي المسافة التي يستطيع جيش السلطان أن يصلها ومع ذلك، فإن ميزان القوة، في أواخر القرن السادس عشر، بين الإمبراطورية

العثمانية و«ميراطورية هابسبرغ» أنتج ظروفًا متناقض. فقد قامت الإمبراطوريتان بتدمير منطقة الحدود بينهما، مما نتج عنه أن «عمليات جيش الميدان التركي توجهت إلى خلق ظروف على الحد الأقصى للمدى الفعال لعملياتها العسكرية؛ الأمر الذي سمحهم من التقدم أبعد من ذلك، وعندما توقف التوسع، بدأ النظام السياسي بالتفكك، وكان لا بد من تغيير اثنين الاجتماعيتين. استقر الحدود على الأرض، والدافع نحو الخلافة الإريثية بين صفوف عسكري الإمبراطورية بدأ يستجمع قواه، ويمكن للمرء أن يضيف أن توريد الأطفال المسيحيين المتوفرين للتعهد لدى الصفوة قد بدأ يتضاءل. وفي الأحداث كان الأبناء يحلون محل آبائهم في الحياة الاجتماعية كما هي في الحياة العسكرية. ظهرت طبقة الوجهاء المحلية وبدأ النظام السياسي يصبح أقل مركزية، حلت الضرائب محل الفوائد كمصدر أساسي للعائدات، حتى ازداد العبد على الفلاحين، عند هذه النقطة، يبدو أن ماكنيل يصف بعض الظواهر التي لامسها بروديل في وصفه لاستقطاب مجتمع البحر الأبيض المتوسط، لكنه يقدم تفسيراً مختلفاً أقل اقتصاداً وأكثر سياسة.

يمكن وصف نموذج ماكنيل على أنه نموذج تغيير اجتماعي يدمر نفسه، ومثل هذا النموذج كما هو في جميع الآراء التاريخية الدورية منذ يونيبيوس إلى توينبي. ومع ذلك، فقد جعلناه واضحاً في هذا الكتاب الذي يقدم وصفاً جلياً ميكانيكية التغيير. وكل مرحلة من التطور تتبع مرحلة سبقتها. ومن المحتمل أن نموذج المركز - الأعراف هذا سيساعد في تحليل دورة حياة الإمبراطوريات الأخرى. وعلى الأخص إمبراطورية فورت جيمسون نفونسي. وقد قيل لنا بأن نفونسي، في القرن التاسع عشر، اعتمدت بشكل كبير على كفاءة جيشها في التدفق المستمر للأسرى الذي كانت قوة الإمبراطورية واستمرار وجودها يعتمد عليه... وكما أن زاد حجم الجيش، كلما كان من الأسهل عليهم أسر المزيد من الناس؛ ولذلك يمكننا أن نقول بأنه قد تم تأسيس تضخم حلزوني في السكان. لقد كانت دولة نفونسي مثل كرة الثلج التي تكبر وتكبر وتنفذ من مكان لآخر. ومع ذلك، فقد انهارت هذه الإمبراطورية أيضاً (بارنز 1904).

قام بهانوبيل لوروي لادوري، أحد ألمع تلاميذ بروديل، بدراسة انتقير للاجتماعي على المدى الطويل في منمقة البحر الأبيض المتوسط، في كتابه «فلاحو لانفويديو». كان لادوري، مثل بروديل، مفضناً بالجغرافيا (كتب كتاباً عن تاريخ الطقس) أو بما أسماه (التاريخ من دون حركة). ومع ذلك يمكن وصف كتابه على أنه «تاريخ جغرافي» لأنه ركز على تاريخ الجماعات البشرية بالنسبة إلى بيئتهم. وركز لادوري أكثر من بروديل على تحركات السكان في نمودجه، الذي يدرس بعض الشيء لـ مانتوس وريكاردو- ونشي؛ من الأنثروبولوجيا تتوسطه العوامل الاقتصادية والعوامل الثقافية كالعقليات، وهي التي تؤدي إلى تغييرات في البنية الاجتماعية

دراسة لادوري عن لانفويديو دراسة «ساكنة» في المعنى المحدود فقط لأن المنطقة عادت إلى نقطة تحولها، بكثير أو قليل؛ في نهاية عا أسماء المؤلف «دورة زراعية عظمى» امتدت من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر. والنمط الأساسي في هذه الفترة هو النمو التي تراه أقول في المرحلة «أ» - مرحلة التوسع - فحصل اشجار سكناني تبعته تصفية الأرض - تقسيم المزارع - وارتفاع الأسعار وفوز الريح وظهور أصحاب المشاريع على حساب كل من الإيجار والأجور. في القرن السابع عشر وسفت الإنتاجية الزراعية إلى السقف، في الوقت الذي كانت فيه جميع الاتجاهات عكسية في مثل كلاله. يضي على المرحلة «ب» - مرحلة التقلص - وعندما بدأ السكان يضغطون باتجاه وسائل البقاء وتعيش، توقف النمو الفعلي في نهاية القرن السابع عشر بسبب المجاعة والطاعون والهجرة؛ والزواج فيما بعد، تغلب الإيجار على الريح وتغلب المضارب على صاحب الدخل (إذا استعملت لغة بارينو). والأملاك التي تم تقسيمها توحدت مرة أخرى؛ وإذا نظرنا إلى الفترة ككل، يتضح أن لانفويديو عملت «كنظام بيئي حاول الاحتفاظ داخله بأوضاع مستقرة»

في هذا النموذج البيئي - الديموغرافي أصلاً، هناك مكان للتقافة أيضاً. وكما قال لوروي لادوري، القوى التي حادت عن التوسع أولاً، ثم أوقفته ثم كسرتة كلية لم تكن قوى اقتصادية في المعنى الضيق للكلمة؛ بل كانت قوى «ثقافية»

بالمعنى الواسع الذي يشمل العادات وطريقة الحياة وعقلية الناس كعادات التوراة، على سبيل المثال. لم يكن هناك حق البكورة في لانغويدو ولم يكن الابن الأكبر يترت كل أملاك أبيه - وعليه امتثل النمو السكاني، بالضرورة، على تقسيم الأملاك. وفي جانب العظليات، يناقش المؤنف انتشار الأمية والبروتستانتية في لانغويدو. مع إبراء بعض "الإشارات إلى أطروحة ويسر عن الاعتماد المتبادل بين البروتستانتية والرأسمالية على بعضهما بعضاً.

هناك مكان في هذا النموذج لتاريخ الأحداث الذي يكمل بشكك كبير رواية لادوري عن التغيير الاجتماعي بأكثر مما هو لدى برويدن. يركز لو روي لادوري على الصراع الاجتماعي والاحتجاج الاجتماعي كفي يظهر كيف لاحظ انماصرون التغيير الاجتماعي وكيف كانت ردة فعلهم.

في المرحلة د- - مرحلة التوسع - يسمع القارئ من الكرنفال الروماني في دوغيني في العام ١٥٨٠، وخلال هذا الاحتفال يصرح المهنيون والفلاحون بأن أغنياء مدينتهم قد أصبحوا أثرياء، على حساب الناس الفقراء.

وفي المرحلة ب- - مرحلة التقلص - يناقش لادوري ثورة "غيفارين عام ١٦٧٠ تحت الشعار التقليدي "فليعشر الملك. وليسقط جامعو الضرائب" وهو رد فعل غريزي أكثر منه رد فعل عقلية على الأزمة الريفية.

لم يكن الانطباع أن هذه الاحتجاجات لم تستكمل أي فرق، يمكن إدراكه. على مسار التغيير الاجتماعي وعلى أي حال. عند مناقشة كتاب عن سياسة سارية (منطقة في شمال غرب فرنسا صوتت لليمين بينما صوت جيرانها لليسار) يورد لو روي لادوري نقطة أساسية هي أنه في هذه الحالة فإن الثورة تضادة محلية في عام ١٧٩٢، يمكن أن تشرح البنية الاجتماعية وتخلق بنية جديدة يمكن أن تستمر تقرون وقد تكون الحادثة صنفوفة أو فائياً (أي ب١٩٦٠ - لو روي لادوري ١٩٧٢).

إذا كان هناك درس عام نستخلصه من كتاب لادوري، فهو أنه في مجتمعات ما قبل الصناعة، كان أهم عامل في التغيير الاجتماعي هو النمو أو الانحطاط في السكان وهي نتيجة تحرك نحوها مجموعة من المؤرخين الفرنسيين بمن فيهم

الماركسيين أمثال بيير فيلار و غي بوا (فيلار ١٩٦٢- غي بوا ١٩٧٦). أما قيمة كتاب لادوري حول لانغويسو لدى علماء الاجتماع مثل دراسة بوستان حول إنجلترا في العصور الوسطى، فهي أنه يقدم نموذجاً لتغيير الاجتماعي يلعب فيه السكان دوراً حيوياً (بوستان ١٩٧٢).

أما الحالة الرابعة والأخيرة والتي تجب مناقشتها هنا فهي فرنسية أيضاً - وهي دراسة فانن و وشتل «رؤية المهزومين»، هذا التحليل للغزو الأسباني للبيرو يهتم بـ «الآزمة التي أثارها الغزو وبطريقة التآكل الاجتماعي في بيرو بين ١٥٢٠ و عام ١٥٨٠». ولصنلحات الرئيسية في نموذج وشتل هي التدمير و، التثقيف، ويعني بـ التدمير، التمزق الروابط التي تجعل الأقسام المختلفة لنظام المجتمع التقليدي تشكل وحدة واحدة. وقد بقيت المؤسسات التقليدية والعادات شيئاً فشيئاً بعد عام ١٥٢٠، ولكن تمزقت البنية الاجتماعية.

بقيت الأناوات، لكن من دون النظام التقسيم الثنائى على قيام الدولة بإعادة التوزيع. بقي الرؤساء المحليون. لكن علاقتهم بالحكومة المركزية لم تكن على ما كانت عليه سابقاً أيام حضارة الأنكا بقيت الثابتة التقليدية، لكنها أصبحت غير رسمية كعائمة سرية، واعتبرتها الإرساليات الأسبابه دبالة وشية، وعمت ما باستطاعتها لاستئصالها.

كيف استجاب هنود البيرو لعملية التدمير هذه؟ يناهض وشتل استجابتهم ورد فعلهم بمصطلح والتثقف الذي عرفه بمقالة جعلت نموذجه أكثر وضوحاً على أنه احتكاك ثقافي في وضع سيطر فيه مجتمع وكان فيه المجتمع الآخر تابعاً خاصاً (ووشتل ١٩٧٤). فهل بعض الهنود قيم عزاتهم، مع أن القبول الظاهر كان بعض الأحيان بحجب المثابرة والاستمرار في العادات التقليدية في التمكبر، بوعي أو بلا وعي قام المؤرخ الإخبزي غوامان يوما دو أيبالا، مثلاً، بإدخال كم كبير من المعلومات الغربية في دراسته عن البيرو. لكن الفئات الأساسية في تفكيره، مثل مفاهيمه عن الحكار والرسان، بقيت فطرية. والذي يهمنا هنا ليس الاحتكاك الثقافي الموضوعي، بل العنصر الشخصي، الشخصي بصورة كلية، أي صورة ثقافة التابع عن ثقافة الغزاة: «رؤية المهزومين»، كما دعاها وشتل. كذلك فإن تنوع

ردود الفعل ضد الأسبان وثقافتهم بحاجة إلى أن تركز عليها، استوعب بعض الهنود الثقافة الأسبانية، بينما رفض الآخرون التثقف وأعلنوا الثورة، كما هي حال أولئك الذين شاركوا في التحرك الألفي لـ تاغوي أونغو دفاعاً عن الآلهة التقليدية؛ وتعبير آخرون كفي يبقوا كذلك، مثل الأراوكان الذين اختاروا الحصان ليقاوموا به الأسبان الذين قدموه لهم.

قد يبدو من الغريب تقديم نموذج ووشتل عن التثقف للاستعمال من قبل علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا (ذاعا، اعتبرنا أن مصطلح «الثقافة» قد يتكرر بالأسل علماء الأنثروبولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر) ولم يعد يؤخذ به بحذية. (كاستثناء لذلك، انظر فوستر ١٩٦٠ - مستكشف آخر لنشائج الغزو الأسباني). ومع ذلك، فإن ووشتل هو أكثر من حائمه مشوقة للتخلف الانضباطي وكما يحدث غالباً في الاحتكاك الانضباطي والثقافي، فقد حوّل المؤرخون ما اقتبسوه. ليس ووشتل ناشراً ومسهباً بسيطاً.

فاهتمامه بالسباق الاجتماعي والتسيامي للاحتكاك الثقافي (وهو يرسم نظرية غرامسكي عن السيطرة الثقافية). جعله يميز بين الشكل الثقافي (الفئات والخطوط) والمحتوى (المعلومات)، واهتمامه بالطريقة التي يدرك بها أفراد الثقافتين بعضهم بعضاً، هذا كله يعطي مفهوم التثقف قدماً جديداً فاصلاً

يتقارب عمل ووشتل مع عمل علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخين الآخرين. فقد أكد كل من وولتر ميل و بيرنارد كوهن على الدور الذي يلعبه فشل البريطانيين في فهم طبيعة المجتمع الهندي التقليدي، وهما يترسان عملية التغيير الاجتماعي في هند القرن التاسع عشر. فجامعو الضرائب «زاميندار» كانوا يُحترمون ويُعاملون كملاك أراضي، لأن المسؤولين في شركة الهند الشرقية كانوا يفكرون بلغة النظام البريطاني الخاص بأصحاب الأراضي والمستأجرين. أدى سوء فهم البنية الاجتماعية إلى تغيير في البنية الاجتماعية كما ينبغي أن يحصل، إذا أخذنا بالحسبان تعنصر الشخصي في البنية الاجتماعية ووضع السيطرة انقالب للبريطانيين (و.س. نيل ١٩٥٧ - كوهن ١٩٦٦)

التطور الجديد المهم هو تبني المؤرخين الفرنسيين لـ «نموذج التنقيف» لتحليل مجتمعهم. فقد ناقش روبرت موشييليد تنقيف العائم الريفي في شمال شرقي فرنسا في القرن السادس عشر ملاحظاً أن اضطهاد الملاحات تزامن مع الهجوم المضاد على «ثوثية» وانتشار معرفة القراءة والكتابة في الريف. فقد كان المركز يحاول تغيير الأطراف، ويحاول الحكام تغيير قيم الحكوميين. ولا يبعد هذا عن صرخة دوت من البيرو إلى كامبريسيس (موشييليد ١٩٧٨). وبالطريقة نفسها، فإن كتاب «فلاحو لانغويدوك» قد وصف ثورة البروتستانتيين في سيفنس في بداية القرن الثامن عشر كاحتجاج ضد «التجهيل» (لو روي لادوري ١٩٦٦).

باهتمامهما بـ «التجهيل» و «إعادة البناء» يبدو أن نوروي لادوري ووشل يظهران تأثير عالم الاجتماع الإيطالي فيتوريو لانترناري (لانترناري ١٩٦٠-١٩٦٦). هذه الأمثلة الأخيرة يمكن أن تساهم في إظهار أنه في الوقت الذي رفض فيه المؤرخون نماذج ماركس وسبنسر في التغيير الاجتماعي لأنها «ذاتية»؛ إلا أن بعضهم كان لديهم، على الأقل، دليل إيجابي في أذهانهم.

بدأ هذا الفصل بالعمل إلى انداخ من الصعوبات الموجودة في النماذج الحالية لتغيير الاجتماعي، واستمر في العمل إلى الخارج من دراسات الحالات. وقد يشعر القارئ أن الثقاتين تم لتقياً. وهم محفون في ذلك. وأنا لا أقدم نموذجاً جديداً للتغيير الاجتماعي، ولكنني ببساطة: أقدم بضع نقاط يمكن أخذها بالحسبان في نموذج مستقبلي. وأود أن أؤكد وأشرح ثلاثاً من هذه النقاط كخاتمة. وكلها تهتم بتتبع التغييرات في المجتمع، وهو تتوع يمكن أن يتخضع بسرعة إذا أخذنا في حسابنا فترة أطول من القرن الماضي.

تتعلق النقطة الأولى بالانجاهات المختلفة للتغيير. فإذا كانت الحركة باتجاه التعقيد، فيمكن تعريف التخصص والتمركز على أنها «إلى الأمام» وعندما يجب أن يتذكر صاحب النظرية أن يأخذ باعتباره أيضاً الحركة إلى الوراء. ويجب أن يوجد في النموذج مكان للشركات الدورية. ومكان لتتحرك في خط عسقيم، ومن المحتمل أن التغيير الاجتماعي في مجتمعات ما قبل الصناعة كان تغييراً دورياً. ولا عجب عندما إذا لم يؤمن الناس قبل القرن الثامن عشر بالتقدم، وتوقعوا أن

يعيد التاريخ نفسه. كذلك لا يجب أن نفترض أنه بعد الثورة الصناعية أصبح التغيير الاجتماعي خطياً ومتراكماً. ونأمل أن يحدد النموذج 'المستقبلي' أنواع الأوضاع التي يحدث فيها التغيير الخطي 'المستقيم' والدائري

تتعلق النتيجة الثانية بأسباب التغيير. وأحد التفسيرات لسيادة التغيير الدائري في عالم ما قبل الصناعة هو اعتماده على تحركات السكان والذين كانوا هم أنفسهم دوريين، لأسباب شرحها مالتوس. كذلك يجب أن يركز النموذج المستقبلي على انديموغرافيا أكثر مما فعل ماركس و مبنسر، لكن يجب تمييز الأوضاع التي يكون فيها هذا العامل مسيطراً أو تابعاً. ونتيجة أخرى تظهر من دراسة الحالات: وخاصة من الحالة الأخيرة: وهي عدم ملائمة نموذج التغيير الذي لا مكان فيه للعوامل الخارجية عن المجتمع 'للدروس'. وليس هناك أمل في العودة إلى الانتشارية، لكن المرء يأمل في أن يتعامل النموذج 'المستقبلي' مع المطابقة بين العوامل الداخلية والخارجية: ويناقش ما يجعل بعض المجتمعات منفتحة نسبياً أو مكشوفة معرضة للتأثيرات الخارجية، بينما المجتمعات الأخرى أقدر على مشاورتها، وهي فعلاً غير قادرة على فعل غير ذلك. ما هو الذي يقرر استيعاب أو رفض لغزاة الخارجيين والتقلية الأجنبية والأفكار الأجنبية (أوتينبيرغ ١٩٥٩ - شنايدر ١٩٥٩) 5.

وتتعلق النقطتان الثالثة بميكانيكية التغيير الاجتماعي، وأهمية الأحداث والأفراد، أو بشكل أفضل، المطابقة بين الأحداث والأفراد من جهة، والاتجاهات بعيدة المدى من جهة أخرى. ما هي الظروف، وبأي طريقة تتكون تسمية الاجتماعية مكشوفة لتأثير الأحداث؟، وبأي طريقة تكون مرنة؟، توحي بعض الدراسات التاريخية بأن الحروب والأزمات الأخرى غالباً ما تعمل كمسرع، تعجل بالتغيير الاجتماعي بدلاً من البدء به. وعليه، فإن نفس الأزمات يمكن أن يكون لها تأثيرات معاكسة في مناطق مختلفة. فقد قيل في بريطانيا بأن الحرب العالمية الأولى بين ١٩١٤-١٩١٨ قادت إلى جعل التمييزات الاجتماعية غير واضحة، بينما أظهرتها بشكل واضح جداً في ألمانيا (مارويك ١٩٦٥ - كوكا ١٩٧٢). ويبدو أيضاً أن الحرب بين إنجلترا وفرنسا في أواخر القرن السابع عشر قد أكدت وأبرزت

الاختلافات الموجودة بين الدولتين، حاكمة الملكة الفرنسية أكثر واستبداداً مع تقليص سلطة الملك البريطاني مرة أخرى، فإن ثورة الاسعار في القرن السادس عشر قد شجعت على ظهور المدن وإنهاء التمددية في أوروبا الغربية، لكنهما أدت إلى انحطاط المدن وإعادة نظام الرق في أوروبا الشرقية.

ما هي الطرق التي يستتبع فيها الضرر الناتج على التطور الاجتماعي من الواضح تماماً أن الحكام لا يستطيعون منع التغيير الاجتماعي مثل الصخرة التي لا تستطيع أن تمنع الأمواج حاول بعض الحكام القيام بذلك، فقد حاول نظام توكوغاوا في اليابان القرن السابع عشر أن يغير البنية الاجتماعية بمرسوم، معتقاً أن المجموعات الاجتماعية الرئيسية الأربعة يجب أن تكون على النحو التالي: الساموراي، الفلاحون، الحرفيون والتجار. لم يمنع المرسوم التجار الأثرياء من تحقيق مكافئة لهم أعلى من الساموراي ومن جهة أخرى، فإن النظام يجب للساموراي بعد عام 1868 كان مرسوماً له نتائج اجتماعية مهمة. فالتعدي من أفراد الساموراي السابقين دخلوا ميدان التجارة، وهي مهنة كانت متصورة عليهم سابقاً. والأكثر أهمية هي النتائج غير المتصورة الناتجة عن قرارات الحكام

مرة أخرى، إن الاستيعاب الثقافي الذي ناقشناه لا يجب التكبير به على أنه عملية آلية، فهو عادة نتيجة الكثير من العمل الشاق. ومن المفيد أن نذكر بنقطة الإدارة والتغيير الاجتماعي، فقد نجح نظام ميجي في القيام بما فشل فيه نظام توكوغاوا. في الرواية الأخلافة، العهد التي كتبها لامبوسا عن صقلية القرن التاسع عشر، يقول أحد الأرستقراطيين لآخر: «الحفاظ على كل شيء، على ما هو عليه، يجب أن نغير كل شيء، وبعض الأرستقراطيين وخاصة الإنجليز يبدو أن لديهم موهبة للتغيير كي لا يغيروا أي شيء. وهم يكيفون أنفسهم حسب الظروف الجديدة والقيام بتضحيات لصالح بقائهم. جميع هذه الأنشطة لها مكانها في نموذج التغيير الاجتماعي».

ومع ذلك، يمكن للمرء أن يأمل في أن يحدد النموذج أنواع الأوضاع التي يكون فيها لهذه السياسة فرصة للنجاح، وبممكننا أن نورد هنا دراستين مستقلتين ومقاربتين عن السلوك الأرستقراطي في إنجلترا القرن التاسع عشر وراجستان

الهدية في منتصف القرن العشرين، ككلا الدراساتين تؤكد على التمزق في الطبقة الحاكمة بين مجموعة عليا كانت أكثر تعاطفاً مع التغيير وطبقة دنيا لديها الكثير لتخسره، والطبقة الدنيا كانت تتطلع بشكل تقليدي إلى الطبقة العليا من أجل القيادة وفي هذا الوضع، فإن المجموعة التي ستحسر الكثير عن طريق التغيير غير قادرة على تنظيم المقاومة، وسياسة التكيفه لدى الأرستقراطيين نجحت وحدث التغيير الاجتماعي من دون عنف (أف. أم. تومبسون ١٩٦٢ - روندولف و روندولف ١٩٦٨).

باختصار، يمكن أن يكون لدى المؤرخين ما يساهمون به من أجل صنع نموذج مستقبلي لتغيير الاجتماعي الذي يوجه عناية أخصر للتوج وللأوجهات طويلة المدى أكثر من النماذج السابقة ويحدد اتجاهات البديلة والقيود بأوضح مما كانت عليه سابقاً مثل هذا النموذج الذي يسمع به «إما... أو...» ويحذر من «إذا... عندها...» يمكن أن يفيد المؤرخين الذين يحاولون فهم مجتمعات معينة، ويقيد علماء الاجتماع في البحث عن الأقل من التعميمات غير الصحيحة. ويجب أن يكون مثل هذا النموذج انتقائياً بمعنى أنه يقترب من أهم العناصر القيمة في النظريات السابقة؛ لكن ليس عن طريق «افتراضات التي تناقض بعضها بعضاً» والنحراف خطوة أو خطوتين للاقتراب من مثل هذا النموذج، كان هو الهدف الأساسي لهذا الكتاب.

المحتويات

مقدمة

٥

الباب الأول

علماء الاجتماع والجورنلون

الفصل الأول

٩

حوار الطرشان

الفصل الثاني

١١

التمييز بين التاريخ وعلم الاجتماع

الفصل الثالث

٢١

ظهور التاريخ الاجتماعي

المصل الرابع

٢٧

التقارب بين علم الاجتماع والتاريخ

الباب الثاني

البنى الاجتماعية

تمهيد ٣٣

الفصل الأول ٣٤

المنهج المقارن

الفصل الثاني ٣٩

التاريخ النماذج والأنواع

تفصيل الثالث ٤٣

التحليل المسحي

الفصل الرابع ٤٩

البنية والوظيفة

الفصل الخامس ٥٧

الدور الاجتماعي

الفصل السادس ٦١

القرباة والعائلة

الفصل السابع ٦٣

إقامة العلاقات مع الآخرين الانحراف والسيطرة

الفصل الثامن ٦٩

الطبقة الاجتماعية والتراصف الاجتماعي

الفصل التاسع ٧٧

الحراك الاجتماعي

٨١ الفصل العاشر

البيروقراطية

٨٣ الفصل الحادي عشر

الظهير الترابي والاتباع والزمر

٨٧ الفصل الثاني عشر

العقلية والإيديولوجية

الباب الثالث

التغيير الاجتماعي

٩٥ **تمهيد**

٩٧ الفصل الأول

نموذج سبنسر

١٠٥ الفصل الثاني

نموذج ماركس

١١١ الفصل الثالث

أربع دراسات للبحث عن نظرية

من منشورات دار علاء الدين

- | | |
|---|---|
| ● المتنبّي والمعري في مجلس الأسس الفكرية العالمي
د. ابراهيم فاضل | ● الإعداد للقرن الواحد والعشرين
بول كينبدي |
| ● لقاءات الفلاسفة
د. ابراهيم فاضل | ● أسس التعامل والأخلاق للقرن الحادي والعشرين
جون بانيس |
| ● منشورات الفلسفة العربية
د. ابراهيم فاضل | ● العولة والنجم
جويلر حميد الشموي |
| ● وحدة الفكر الإنساني
د. ابراهيم فاضل | ● علم النفس الاجتماعي في الحضارة الصناعية
د. جيمس براون |
| ● بتراند رسل دراسة في تطور فلسفته
لان وود | ● قضايا النهضة
جاد الكريم السباعي |
| ● تيارات الفلسفة الشرقية
محمد سليمان حسن | ● الإنسان والحريّة عند محي الدين بن عربي
سعيد الفيلسفي |
| ● دراسات في الفلسفة الأوروبية
محمد سليمان حسن | ● جدلية الإيديولوجيا والعلم
سبرغر هانز هانز |
| ● دراسات في الفلسفة الأوروبية
محمد سليمان حسن | ● السيكولوجيا وعلم الجمال
ل. ب. بونو |
| ● الإيديولوجية اليهودية في شقها التوراتي والفصويوني
مفيد عزنوق | ● المعراج والرمز الصوفي
ندير الحفلة |
| ● ندوة اليازجي الأعمال الكاملة
ندوة الباراجي | ● مشكلة الإيمان والعلم في الفلسفة العربية
دي. أ. فرونوتا |
| ● في أصل العرب وموطنهم
د. ماجد عبد الله المنصفي | ● الأنثروبولوجيا الثقافية
محمد الخطيب |
| ● رؤية محاصرة في قضايا التحديث والتعليمية
د. محمد فوزي العجر | ● الأنثروبولوجيا الاجتماعية
محمد الحمزي |
| ● قضايا معاصرة في مشكلات الفكر والأخلاق
د. محمد فوزي العجر | ● الأنثروبولوجيا دراسة عن المجتمعات البدائية
محمد الحمزي |
| ● صراع بين الحرية والاستبداد
فارس الحنوي | ● الفلسفة تبحت المرحلة الأولى ٢٠٠٠ ق.م - ٥٢٤ م
د. ابراهيم فاضل |
| ● محاضرة سقراط
جوري هانكين | ● الفلسفة تبحت المرحلة الثانية ٥٢٤ م - ١٠٥٧ م
د. ابراهيم فاضل |



علم الاجتماع و التاريخ

لا بد لكل مهتم ودارس لـ «علم الاجتماع والتاريخ» من قراءة هذا الكتاب؛ فهو مسح شامل يميز بين التاريخ وعلم الاجتماع ونقاط الالتقاء بينهما. كما يتحدث عن المناهج والنماذج التي يستعملها كل من العُلَمَاء، مع تفصيل للحراك الاجتماعي والتغيير الاجتماعي ونشوء البيروقراطية، ويناقش أيضاً العقلية والإيديولوجية ويعطي نماذج للتغيير الاجتماعي (نموذج سبنسر وماركس). ويطلق الكاتب رأيه في طريقة وضع نظرية جديدة، لا بد للمؤرخين وعلماء الاجتماع من العمل على استنباطها وتضمينها أفضل ما جاءت به نماذج العلماء السابقين.

يطلب الكتاب على العنوان التالي: دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع - سورية - دمشق

ص.ب. ٣٠٥٩٨ - هاتف ٥٦١٧٠٧٦ - فاكس ٥٦١٣٢٤١ - بريد إلكتروني ala-addin@mail.sy